إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 537 - آب / أغسطس 2025 - www.uabonline.org/magazine

تأثر التجارة الدولية بمضاعفة الرسوم الجمركية
هل يبحث الإتحاد الأوروبي عن أسواق بديلة؟

موجودات أكبر أربعة مصارف ليبية
تشكل ما نسبته 63.7٪
في نهاية الربع الأول من العام 2025

الذكاء الإصطناعي في المصارف الأردنية:
تطوير خدمات مالية رقمية قابلة للتخصيص

التوجُّه الإستراتيجي للإستقرار المالي
والإجتماعي في ليبيا لا يزال يتسم
بالإعتماد المفرط على العائدات النفطية

الدكتور محمود محيي الدين:
إدارة الديون في عالم شديد التغيُّر

QNB

الخدمات المصرفية أصبحت أكثر بساطة الآن.

حمّل تطبيق QNB واستمتع بخدماتنا وقتما تشاء.

MOBILE

Call 4440 7777 or visit qnb.com

السّادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

ياسر الشريفي
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

وليد بن حميس الحشار
(سلطنة عمان)

سليمان عيسى العزابي
(ليبيا)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

(الجزائر)

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

الذكاء الإصطناعي والتحوُّل الرقمي ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية 7

موضوع الغلاف

القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً 8
التوجُّه الإستراتيجي للإستقرار المالي والإجتماعي في ليبيا 12
قطاع التأمين في لبنان: عدد كبير من الشركات تختلف من حيث الحجم والنشاط 18
الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي الأردني في ظل التحوّل الرقمي المتسارع 26
تأثر التجارة الدولية بمضاعفة الرسوم الجمركية هل يبحث الإتحاد الأوروبي عن أسواق بديلة؟ 58

كتاب

البروفسور صادق الشمري يؤلف كتاباً حول السياستين المالية والنقدية والأوساط الإقتصادية 65

مقالات

إدارة الديون في عالم شديد التغيُّر بقلم الدكتور محمود محيي الدين 64
دور الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 66

الأبحاث والدراسات

تحدّيات جيوسياسية وأمنية تؤثر على الإستقرار الإقتصادي 15
البرامج المساعدة لمواجهة الأزمات الإقتصادية 22
ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 53

أخبار اقتصادية

المركزي الكويتي: النظام المالي المحلي متين 70
رؤية 2030 علّمت السعودية إعادة تقييم أولويات الإنفاق 71
قراءة قاتمة للمستقبل المهني توطين الوظائف في الخليج يُواجه خطر الذكاء الاصطناعي 72
5 إستراتيجيات لنشر الذكاء الإصطناعي بنجاح 73
دراسة للبنك الدولي عن بيئة الأعمال: عشر ركائز لقياس جهوزية الإقتصاد 74
رئيس «كوب 29» مختار بابابيف: التعاون الدولي ضرورة حتمية لمواجهة تغيُّر المناخ 76
إطلاق أول برنامج سعودي متكامل لحوكمة البيانات 77
الإقتصاد السعودي يحقق نمواً بنسبة 3.9 % في الربع الثاني من العام 2025 77
أول إتفاقية تمويل لصندوق أبوظبي للتنمية مع حكومة لاوس 78
جائزة زايد للإستدامة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات المشاركة عالمياً 80
صندوق أبوظبي للتنمية يُموّل مشروعاً إستراتيجياً للوحدات السكنية في أرض الصومال 80
سلطة النقد الفلسطينية والحكومة وممثلو القطاع الخاص يبحثون في معالجة الأزمات المحلية 81
وزراء مالية دول البريكس يقدمون مقترحاً موحّداً لإصلاحات صندوق النقد الدولي 82
قطر تطلق صندوقاً جديداً بقيمة 200 مليون دولار لدعم الإستثمار في الأسهم المحلية 83
تقييم منهجي لمخاطر غسل الأموال تطبيقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) 84

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

أخبار مصرفية

مذكرات تفاهم سورية للإستثمار مع شركات دولية 85
مجلس البنوك والمؤسسات الإسلامية يُصدر التقرير العالمي للمصرفيين الإسلاميين للعام 2025 85
البنك العربي الإسلامي الدولي: نهدف إلى دعم نمو الاقتصاد الأردني 86
بيت التمويل الكويتي يطلق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد 88
إرتفاع إيرادات بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 12 % لتصل إلى 23.9 مليار درهم 89
الإمارات الإسلامي يحقق أرباحاً قياسية بلغت 2.2 مليار درهم 89
طارق فايد رئيساً للمصرف المتحد: توسعات مرتقبة في الأنشطة المصرفية 91
زيبا عسكر رئيسة تنفيذية لجمعية مصارف البحرين 91
إرتفاع كبير للودائع في البنوك المغربية رغم خفض الفائدة 92
بنك وربة: إنتهاء دراسة الإندماج مع بنك الخليج خلال 3 إلى 4 أشهر 92
مصرف بغداد يُحقق إنجازاً تاريخياً كأول مصرف في العراق يحصل على تفويض الضمانات السيادية 93
العراق يُطلق خطة لإصلاح القطاع المصرفي بالتعاون مع «أوليفر وايمن» للإستشارات 93
لجان مشتركة بين «المركزي العراقي» والبنوك لمراجعة متطلّبات الإصلاح المصرفي 94
أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك القاهرة خلال أغسطس/ آب 2025 95
أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك مصر خلال أغسطس/ آب 2025 97
أسعار الفائدة على شهادات إدّخار البنك الأهلي المصري خلال أغسطس/ آب 2025 99
إطلاق أول برنامج جامعي من نوعه لتدريس العلوم المصرفية في كليات التجارة بدءاً من 2026/2025 101
QNB القوى الإنكماشية ستظل مهيمنة على الإتجاهات المستقبلية للإقتصاد الكلي العالمي 103
البنك العربي يفوز بجائزة «ذا بانكر» للتكنولوجيا في الشرق الأوسط لعام 2025 104
أرباح بنك الكويت الدولي تنمو 25.5 % في الربع الثاني من العام 2025 104
سوق الصكوك الإسلامية يتجاوز عتبة تريليون دولار 105
البنك الإسلامي للتنمية يبحث تعزيز التعاون مع البنوك التركية لدعم إستثمارات البنية التحتية 105
المركزي الأردني يُصدر إطاراً تنظيمياً لاستخدامات الذكاء الاصطناعي للقطاع المصرفي 106
هيومين: علّام أول نموذج أساسي للذكاء الإصطناعي 106

نشاط الاتحاد

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يكرّم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت 30
InspireHer 2025 مبادرة مشتركة بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد من أجل المتوسط 45
برنامج (IFETAA): أطلقه إتحاد المصارف العربية و«يونيدو» وAAOIFI وAFC 50
سليمان عيسى العزابي عضواً في مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية 51
دورة تحضيرية لإتحاد المصارف العربية في ليبيا لشهادة أخصائي العقوبات الدولية المعتمد CGSS 51
ورشة عمل مصرفية متخصّصة في مدينة إسطنبول بعنوان:
«إدارة مخاطر عدم الإلتزام: الإطار، التحليل والممارسات» 52

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

مقالات

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأميركي 2025 / نيويورك

الجمعة 10 أكتوبر 2025 نيويورك، في مقرّ **Bank of New York (BNY)**
240 Greenwich St. New York, NY 1028 (Downtown, next to Ground Zero Tower)

«الجديد في القوانين الامريكية المتعلقة ببرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية
متطلبات العلاقات مع البنوك المراسلة بما يواكب المعايير والمتغيرات الدولية
الأطر التنظيمية للأصول المشفرة والعملات الرقمية والمدفوعات العابرة للحدود»

حفل إستقبال ينظمه إتحاد المصارف العربية / واشنطن

الخميس 16 أكتوبر 2025 واشنطن (يبدأ من الساعة الخامسة من بعد الظهر - 17:00)
بالتزامن مع إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين IMF/WB Annual Meetings 2025
JW Marriott Hotel, Washington DC - Pennsylvania Avenue NW, Washington DC 20004 1331
(Pennsylvania Avenue, next to U.S. Treasury Department)

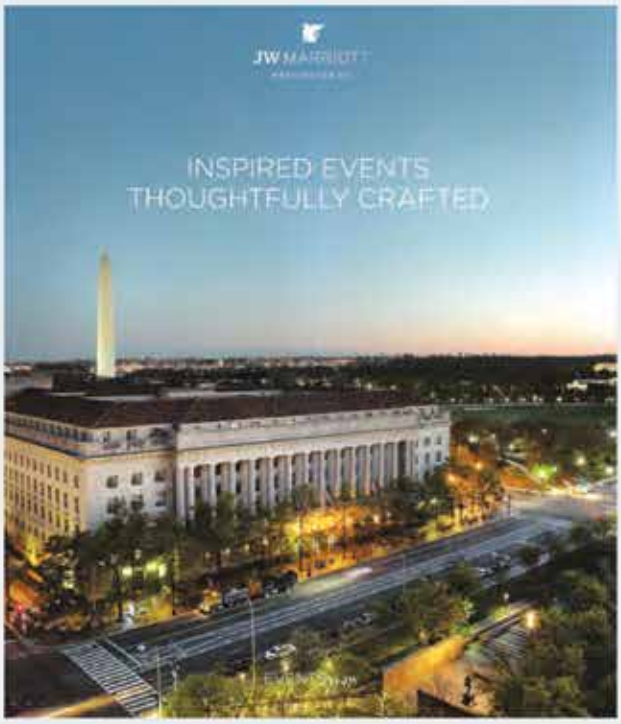

الذكاء الإصطناعي والتحوُّل الرقمي
ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

يعمل الذكاء الإصطناعي على تعزيز التحوّل الرقمي من خلال إستبدال العمليات اليدوية بالأتمتة الذكية، مما يُمكّن المؤسسات المصرفية والمالية من إتخاذ قرارات أسرع تعتمد على البيانات وتحسين سير العمل.

ولا شك في أن التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي أحدث ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية، ونقلها من المصرفية الإلكترونية إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من العمليات المصرفية، ولكن مع هذه الفرص تأتي مخاطر جديدة، أبرزها مخاطر الأمن السيبراني.

وقد باتت الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية أكثر تعقيداً وتنوُّعاً، مما يتطلّب من المصارف تعزيز قدراتها في مجال الحماية السيبرانية وعليه، يجب أن يكون لدى المصارف خطط إستباقية للتعامل مع التهديدات السيبرانية، تتضمّن تقنيات متقدّمة مثل الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي، لتحليل البيانات وكشف الأنماط المشتبهة بشكل فوري.

ويُواكب التحوُّل الرقمي، ما يُعرف بالتغيُّر المناخي، والذي لم يعد مجرّد قضية بيئية، بل أصبح له تأثير مباشر على الإستقرار المالي للمؤسسات المصرفية، حيث تشير الدراسات إلى أن المخاطر المناخية يُمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، سواء نتيجة الأضرار المادية للبنية التحتية أو عبر إنخفاض قيم الأصول التي تتأثر بالكوارث الطبيعية.

وعليه، أصبح من الضروري أن تدمج المصارف المخاطر البيئية في إستراتيجياتها لإدارة المخاطر، فمن خلال تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG)، يُمكن للمصارف أن تحمي نفسها من المخاطر المستقبلية، وفي الوقت نفسه تستفيد من الفرص المتاحة للإستثمار في المشاريع المستدامة.

في الموازاة، كنا قد أنجزنا دراسة عن «قانون الخدمات الرقمية في الإتحاد الأوروبي والإطار التشريعي الجديد لهذه الخدمات في الدول العربية»، تناولت أهمية هذا القانون الأوروبي وإنتشاره الذي يشمل جميع البلدان ذات أنظمة التكنولوجيا القابلة للتشغيل المتبادل مع أوروبا، وقد يكون حجم هذا القانون أكبر وأعمق من القانون الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR) في الإتحاد الأوروبي والمنطقة الإقتصادية الأوروبية.

كل ذلك يفتح فرصاً جديدة لمختلف الشركات والتجار في جميع أنحاء العالم ويساعد في تسهيل توسعهم والوصول إلى أسواق جديدة على الصعيد الدولي. في حين أن هناك إجماعاً واسعاً على فوائد هذا التحوُّل الرقمي، إلاّ أنه يحمل في طيّاته عواقب سلبية عديدة على المجتمع والإقتصاد. علماً أن هذه التحدّيات الجديدة والطرق التي تتعامل معها المنصّات لها تأثير كبير على الحقوق الأساسية لمستخدمي الإنترنت، رغم الجهود الطفيفة على مستوى الإتحاد الأوروبي والمستوى العالمي.

في المحصّلة، تحتاج الدول العربية إلى أن تحذو حذو الإتحاد الأوروبي في وضع معايير الخدمات الرقمية وإنشاء إطار تشريعي خاص بها للتحكُّم في الخدمات والأسواق الرقمية مع مراعاة القيم، والتاريخ، والتقاليد والإحتياجات العربية. كذلك على المصارف والسلطات العربية دعم البحث والإبتكار في الخدمات الرقمية وتحديد الأدوات والتقنيات الرقمية للتحكُّم في الخدمات الرقمية والأسواق الرقمية. كما ينبغي على الدول العربية العمل معاً لتطوير رؤية وطنية وإقليمية للخدمات الرقمية في العقد المقبل، وتحديد أهداف واضحة ترسم معالم الطريق للعقد الرقمي. وأخيراً يتوجب على هذه الدول فرض التشريعات التي تدور حول الحوسبة السحابية والذكاء الإصطناعي والهويات الرقمية والبيانات والإتصال.

القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً
حيث تشكل الموجودات السائلة نسبة 68.5 % من إجمالي الموجودات
موجودات أكبر أربعة مصارف ليبية تشكل ما نسبته 63.7 %
من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الاول من العام 2025

يضمّ القطاع المصرفي الليبي 21 مصرفاً واثني عشر مكتباً تمثيلياً لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. وتُزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 675 فرعاً ووكالة، كما بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي حوالي 21,229 في نهاية الربع الأول من العام 2025. ويتضمّن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية
مصرف الجمهورية	مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل بنك فاليتا المالطي
مصرف الصحارى	مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل المصرف العربي الإيطالي/ يوباي
المصرف الليبي الخارجي	مكتب تمثيل لبنك الإستثمار العربي الأردني	مكتب تمثيل بنك Bawag النمساوي
المصرف التجاري الوطني	مكتب تمثيل للمصرف العربي للإستثمار والتجارة	مكتب تمثيل كوميرز بنك الألماني
مصرف الوحدة	مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	مكتب تمثيل بنك Uni Credit
مصرف شمال أفريقيا	مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والإستثمار	مكتب تمثيل البنك التجاري العربي البريطاني
مصرف الإستثمار العربي الإسلامي	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي	
مصرف التجارة والتنمية	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي	
مصرف الواحة	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفا بنك المغربي	
مصرف الأمان للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)	
مصرف المتحد للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية	
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)	
مصرف الإجماع العربي		
مصرف المتوسط		
مصرف الأندلس		
مصرف الوفاء		
مصرف النوران		
مصرف الإسلامي الليبي		
مصرف اليقين		
مصرف التضامن		
مصرف الخليج الأول الليبي		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الليبي قرابة 188 مليار دينار في نهاية الفصل الأول من العام 2025، دون زيادة تذكر. في مقابل ذلك، بلغ حجم الودائع نحو 141 مليار دينار، والإئتمان نحو 34 مليار دينار. علماً أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض قد بلغت ما نسبته 78.0 % من مجمل الإئتمان. كما وصل رأس المال المجمّع للقطاع الى نحو 2.5 مليار دينار.

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في ليبيا

	2021	2022	2023	2024	الفصل الأول 2025
مليون دينار ليبي					
الموجودات	135,977	148,529	158,699	187,621	187,887
الودائع	92,114	102,053	125,944	146,988	141,487
القروض	19,637	22,971	28,510	32,815	33,705
رأس المال	4,697	5,295	5,779	11,593	11,871
مليون دولار أمركي					
الموجودات	29,660	30,836	33,316	38,166	38,843
الودائع	20,092	21,187	26,440	29,900	29,250
القروض	4,283	4,769	5,985	6,675	6,968
رأس المال	1,025	1,099	1,213	2,358	2,454

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

يُشار إلى أن القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً، حيث شكّلت الموجودات السائلة نسبة 68.5 % من إجمالي الموجودات. وتدلُّ هذه الأرقام على أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي لا تزال محدودة، بسبب ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسع في منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات الإقتصادية.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)

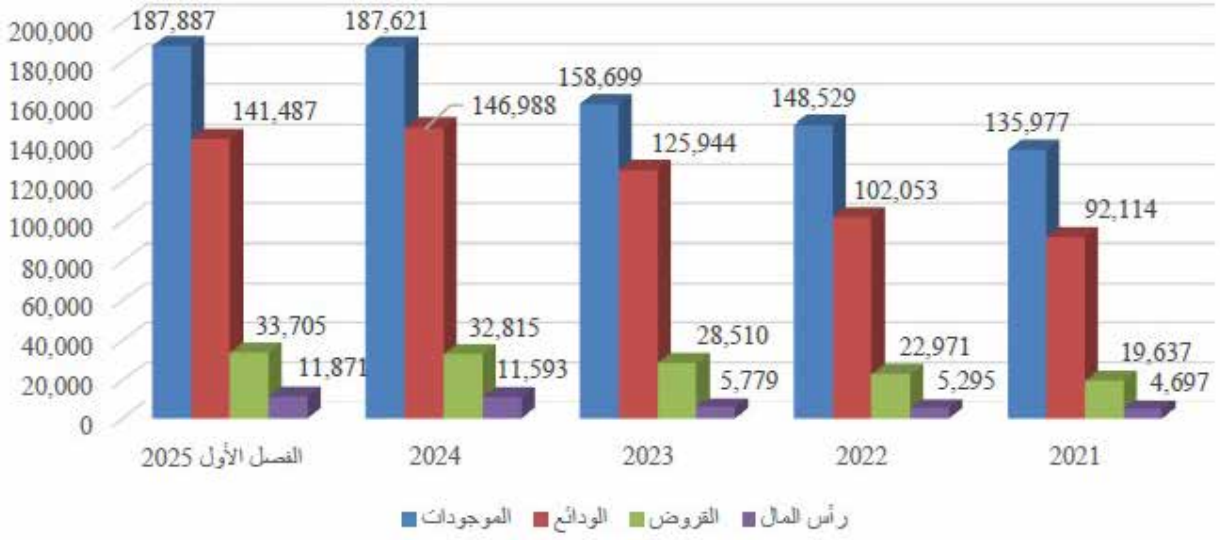

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

التركز المصرفي في القطاع المصرفي الليبي

في ما يخص نسبة التركز في القطاع المصرفي الليبي، فقد شكلت موجودات أكبر أربعة مصارف (وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى) ما نسبته 63.7 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الاول من العام 2025. وقد شكّل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 23.7 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، حيث عزّز مكانته كمصرف قيادي في السوق الليبية، ويتمتع بقاعدة مالية قوية وإنتشار جغرافي واسع، فضلاً عن دوره المحوري في تمويل المشاريع الإستراتيجية ودعم النشاط الإقتصادي الوطني.

أما على مستوى الخصوم الإيداعية، فقد إستحوذت المصارف الأربعة الكبرى على ما نسبته 65.7 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من هذه المصارف نحو 84.7 % من إجمالي القروض المقدّمة من القطاع ككل. وتعود هذه النسبة المرتفعة بشكل خاص إلى الأداء التمويلي القوي لمصرف الجمهورية، الذي كان له دور ريادي في دعم قطاع الأعمال وتمويل الأنشطة التجارية والخدمية، مستفيداً من خبرته المؤسسية وتطوُّره الرقمي المستمر.

وتعكس مؤشرات التركز المصرفي مدى سيطرة عدد محدود من المصارف على الجزء الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الإئتمان أو حجم حقوق الملكية. ويتجلّى هذا التركز في القطاع المصرفي الليبي من خلال الحصّة السوقية للمصارف الأربعة الكبرى: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى.

رسم بياني 2: التركز المصرفي لأكبر خمسة مصارف ليبية (%)

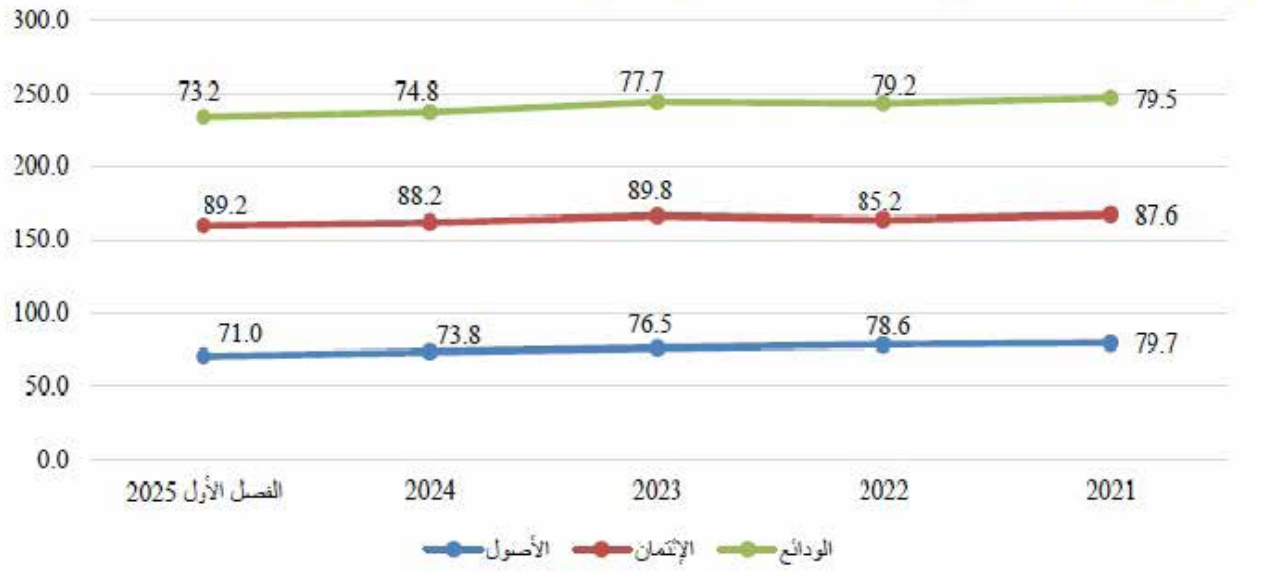

المصدر: البنك المركزي الليبي.

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 16.6 % إلى 24.2 % بين نهاية العام 2021 ونهاية الفصل الأول من العام 2025 (جدول رقم 3)، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل. علماً أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد قد إعتمدت في الآونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد أصدرت تعاميم عدة في هذا الخصوص. من جهة أخرى، بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 6.3 % في نهاية الربع الأول من العام 2025، وتزيد عن النسبة المطلوبة وفق متطلبات لجنة بازل (3 %).

وأظهرت البيانات عن الديون المتعثّرة في المصارف أن نسبة الديون المتعثّرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية بلغت في نهاية الربع الأول من العام 2025 نسبة 19.1 %، حيث سجلت هذه النسبة إنخفاضاً طفيفاً عما كانت عليه في نهاية العام 2024 حينما بلغت 19.2 %. أما في ما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثّرة، فقد سجلت في نهاية الربع الأول من العام 2025 قرابة 63.9 %.

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي (%)

	2021	2022	2023	2024	الربع الأول 2025
كفاية رأس المال					
معدل كفاية رأس المال الكلي	16.6	15.7	15.3	24.3	24.2
معدل كفاية رأس المال الأساسي	15.3	14.3	13.6	23.1	22.9
رأس المال المدفوع الى إجمالي الأصول	3.5	3.5	3.9	6.2	6.3
حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	4.7	5.2	6.1	7.1	7.8
جودة الأصول					
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	29.6	24.1	22.2	19.2	19.1
مخصصات الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة	63.3	60.6	59.0	62.4	63.9
القروض المتعثرة الى إجمالي الأصول	4.3	3.8	3.9	3.4	3.4
الربحية					
العائد على متوسط الأصول	0.9	0.6	0.7	1.1	1.2
العائد على متوسط حقوق الملكية	18.5	10.7	12.4	16.2	14.7
نسبة هامش الفائدة الى إجمالي الدخل	12.1	16.1	16.5	16.6	17.0
السيولة					
نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	68.2	66.7	66.9	70.4	68.5
نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع	21.3	22.5	22.6	22.3	23.8

المصدر: البنك المركزي الليبي.

وبالنسبة إلى مؤشر العائد على إجمالي الأصول، فقد سجّل في نهاية الربع الأول من العام 2025 نسبة 1.2 %. كما إنخفض معدل العائد على حقوق الملكية خلال الربع الأول من العام 2025 ليسجل نسبة 14.7 % مقارنة بـ 16.2 % في نهاية العام 2024.

أخيراً بالنسبة إلى مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي، فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 68.5 % في نهاية الربع الأول من العام 2025، وهي في معظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل، بلغت نسبة القروض والتسهيلات الإئتمانية الى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 23.8 % في نهاية الربع الأول من العام 2025.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

يتبنّى صندوق النقد الدولي رؤية أكثر تحفظاً ويتوقع نمواً يقارب 2 % في المدى المتوسط

التوجُّه الإستراتيجي للإستقرار المالي والإجتماعي في ليبيا لا يزال يتسم بالإعتماد المفرط على العائدات النفطية وتذبذب مستويات النمو وإرتفاع معدلات البطالة

يشكّل الإصلاح الإقتصادي في ليبيا ضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار المالي والإجتماعي في ظل واقع إقتصادي وسياسي معقّد، يتسم بالإعتماد المفرط على العائدات النفطية، وتذبذب مستويات النمو، وإرتفاع معدلات البطالة. ورغم التحسُّن النسبي في بعض المؤشرات الكلية، مثل إنخفاض التضخم إلى نحو 2 % في العام 2024 وإستقراره المتوقع عند مستويات قريبة في 2025، إلاّ أن التحدّيات الهيكلية المتمثلة في ضعف التنويع الإقتصادي، وإرتفاع معدّلات البطالة الى 18.6 % في العام 2024، وإستمرار مستويات مرتفعة من الفساد، لا تزال تحدّ من إمكانات النمو المستدام.

وقد أظهرت التقديرات الصادرة عن المؤسسات الدولية تبايناً في توقعاتها لمستقبل الإقتصاد الليبي، حيث يتبنّى صندوق النقد الدولي رؤية أكثر تحفظاً، متوقعاً نمواً يقارب 2 % في المدى المتوسط مع تحسُّن تدريجي للقطاع غير النفطي بمعدل بين 5-6 %، بينما يقدم البنك الدولي توقعات أكثر تفاؤلاً، مرجّحاً إنتعاش النمو إلى نحو 9.6 % في العام 2025 و8.4 % في العام 2026 مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط.

المؤشرات الإقتصادية الكلية

شهد الإقتصاد الليبي خلال العام 2024 حالة من التباطؤ الملحوظ نتيجة تراجع إنتاج النفط، وهو ما إنعكس على معدّل النمو الإقتصادي الذي انكمش بنحو 2.9 %، ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 46.64 مليار دولار. ومع ذلك، أظهرت البيانات تحسناً في الربع الرابع من العام 2024، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط بنسبة تقارب 35 % بعد حل الأزمة المرتبطة بالمصرف المركزي.

وتتباين توقعات المؤسسات الدولية بشأن الأداء الإقتصادي في العام 2025، حيث يرجّح البنك الدولي عودة النمو إلى مستويات مرتفعة قد تصل إلى نحو 9.6 % مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط والغاز، بينما يشير صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تحقيق نمو مزدوج على المدى القصير، قبل أن يتراجع تدريجياً ليستقر عند نحو 2 % في المدى المتوسط، مع إستمرار نمو القطاع غير النفطي بمعدل يتراوح بين 5 و6 %. كما يتوقع البنك الإفريقي للتنمية أن يبلغ النمو 6.2 % خلال العام 2025 في حال إستقرار مستويات الإنتاج النفطي.

أما على صعيد الأسعار، فقد حافظ معدل التضخُّم على مستويات منخفضة نسبياً خلال العام 2024 ليسجل نحو 2.1 %، مع توقعات بإرتفاعه الطفيف إلى حوالي 2.6 % في العام 2025، مدعوماً بإستقرار نسبي في أسعار السلع الأساسية والسياسات النقدية الحذرة. وفي ما يتعلق بسوق العمل، فقد إستقرت معدّلات البطالة عند مستويات مرتفعة نسبياً بلغت نحو 18.6 % في العام 2024، وسط تحدّيات هيكلية في خلق فرص عمل كافية، ويُتوقع أن تنخفض تدريجاً إلى نحو 15.5 % في العام 2025 إذا ما إستمرّت جهود التحفيز الإقتصادي وتوسيع النشاط في القطاعات غير النفطية.

أما في ما يخص سعر الصرف، فقد شهد الدينار الليبي تخفيضاً في قيمته بنسبة 13.3 % في أبريل/ نيسان في العام 2025، ليصل السعر الرسمي إلى نحو 5.5677 دينار مقابل الدولار، في حين سجل في السوق الموازية نحو 7.20 دينار، وهو ما يعكس استمرار الضغوط على العملة المحلية رغم الخطوات الإصلاحية. ويظل الإقتصاد الليبي معتمداً بصورة كبيرة على النفط الذي يمثل ما بين 80 و95 % من الإيرادات الحكومية، في وقت تحاول فيه الدولة تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى.

القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في ليبيا

يُعد القطاع النفطي العمود الفقري للإقتصاد الليبي، إذ يساهم بما يُراوح بين 80 و95 % من إجمالي الإيرادات الحكومية والصادرات، ويشكّل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في البلاد. ويعتمد الأداء الإقتصادي الكلي بدرجة كبيرة على تقلُّبات هذا القطاع، سواء من حيث حجم الإنتاج أو أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي العام 2024، واجه قطاع النفط الليبي ضغوطاً ملحوظة تمثلت في إنخفاض الإنتاج بسبب الإضطرابات السياسية والمشكلات الفنية، وهو ما إنعكس على معدّلات النمو العام. إلاّ أن الربع الأخير من العام 2024 شهد تحسُّناً ملموساً بزيادة الإنتاج بنسبة تقارب 35 % بعد التوصُّل إلى تسوية لأزمة المصرف المركزي، ما ساهم في تحسين التدفقات المالية ورفع التوقعات حيال الأداء الإقتصادي في العام 2025.

ورغم هذه الأهمية المحورية للقطاع النفطي، فإن الإعتماد المفرط عليه يشكّل خطراً على الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، خصوصاً في ظل تقلُّب أسعار النفط وتعرُّض الإنتاج لإضطرابات متكرّرة نتيجة الإنقسامات المؤسسية والأمنية. لهذا، تبرز الحاجة الملحّة إلى تنويع مصادر الدخل عبر تطوير القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات. فقد أظهر القطاع غير النفطي في العام 2024 قدرة نسبية على دعم النشاط الإقتصادي، إذ حقّق نمواً لافتاً في بعض المجالات مثل التجارة والخدمات المالية والإنشاءات، مدعوماً بزيادة الإنفاق الحكومي والخاص. وتتوقع المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن يواصل هذا القطاع نموه بمعدل يُراوح بين 5 و6 % سنوياً خلال السنوات المقبلة، إذا ما تم توفير بيئة أعمال مستقرة وتشريعات داعمة للإستثمار.

كما يُنظر إلى القطاع غير النفطي بإعتباره حجر الزاوية في إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي، نظراً إلى دوره في خلق فرص عمل جديدة، والحدّ من معدّلات البطالة المرتفعة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق قدر أكبر من التنويع الإقتصادي الذي يقلّل من المخاطر المرتبطة بأسواق النفط العالمية. ومع ذلك، فإن تطوير هذا القطاع يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وتحسين كفاءة المؤسسات، ومحاربة الفساد، إلى جانب بناء شراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدفع عجلة الإنتاج وتنويع القاعدة الإقتصادية.

التوجهات الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في ليبيا

يشكّل الإصلاح الإقتصادي في ليبيا عملية شاملة تتطلب توازناً بين الأبعاد المالية والنقدية والهيكلية والإجتماعية، بهدف تحقيق إستقرار مستدام وتعزيز قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات. ويبدأ هذا المسار من الإصلاح المالي والنقدي الذي يمثل الركيزة الأساسية لإعادة الانضباط إلى الاقتصاد الكلي، حيث تسعى السلطات إلى ضبط الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط الذي يشكل أكثر من 80 % من الإيرادات الحكومية. ويشمل ذلك إصلاح النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة غير النفطية، وإعادة توجيه الإنفاق نحو مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وعلى الصعيد النقدي، إتخذ مصرف ليبيا المركزي في نيسان/أبريل من العام 2025 خطوة جريئة بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 13.3 % ليصل إلى 5.5677 دينار مقابل الدولار، بهدف تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، والحفاظ على الإحتياطات الأجنبية، رغم ما قد يترتب عن ذلك من ضغوط تضخمية مؤقتة.

ويتكامل الإصلاح المالي والنقدي مع الإصلاح الهيكلي الذي يركز على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة والشركات المملوكة لها، والتي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي لكنها تعاني ضعف الكفاءة وتدنّي مستويات الحوكمة. ويتطلّب هذا الإصلاح تبني معايير شفافة في الإدارة، وتعزيز المساءلة، ومحاربة الفساد الذي لا يزال يشكل تحدّياً رئيسياً، إذ إحتلت ليبيا المرتبة 173 عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024. كما يتعيّن تحديث القوانين الإقتصادية لتواكب متطلبات السوق، بما يسهل جذب الإستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، ويُعزّز بيئة الأعمال المحلية.

أما الإصلاح الإجتماعي، فهو الجانب الإنساني للتغيير الإقتصادي، إذ لا يُمكن لأي نمو إقتصادي أن يكون فعّالاً إذا لم ينعكس على معيشة المواطنين. فقد بلغ معدل البطالة 18.6 % في العام 2024، ويُتوقع أن ينخفض إلى نحو 15.5 % في العام 2025 إذا ما تم دعم القطاعات غير النفطية وتحفيز القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة. كما يشمل الإصلاح الإجتماعي تطوير برامج الحماية الإجتماعية لتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر إحتياجاً، وتحسين جودة التعليم والصحة والإسكان، والإستثمار في التدريب المهني لتأهيل القوى العاملة ورفع إنتاجيتها بما يواكب احتياجات السوق.

إن نجاح هذه التوجُّهات الإستراتيجية مرهون بمدى قدرة ليبيا على تنفيذ إصلاحات متزامنة ومتكاملة في هذه المحاور الثلاثة، بما يضمن تحقيق توازن بين الاستقرار المالي وتعزيز النمو الإقتصادي ورفع مستوى العدالة الإجتماعية، وتحويل فرص التعافي الإقتصادي إلى واقع ملموس ومستدام.

الإصلاح الرقمي والتحوّل المالي الإلكتروني

يمثل التحوُّل الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الليبي إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق إصلاح إقتصادي شامل ومستدام، نظراً إلى دوره الحيوي في رفع كفاءة النظام المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع دخول العالم في موجة تسارع تكنولوجي غير مسبوقة، أصبح تبنّي الحلول الرقمية في البنوك الليبية ليس خياراً، بل ضرورة إستراتيجية لمواكبة التطورات العالمية في الخدمات المالية.

- **تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي**

تتطلّب المرحلة المقبلة إستثماراً واسعاً في البنية التحتية التقنية للبنوك الليبية، بما يشمل تحديث أنظمة المعاملات الإلكترونية، وتوسيع شبكات الدفع الفوري، وزيادة عدد نقاط البيع الرقمية (POS) وأجهزة الصرّاف الآلي الذكية. وتشير التقديرات إلى أن زيادة عدد نقاط البيع بنسبة 50 % خلال عامين يُمكن أن ترفع نسبة المعاملات الإلكترونية في ليبيا من 20 % حالياً إلى نحو 40 %، مما يُسهم في تقليل الإعتماد على النقد الورقي وخفض تكاليف إدارة النقد بنسبة تصل إلى 25 %.

- **تعزيز الأمن السيبراني**

يشكل الأمن السيبراني أحد التحدّيات الكبرى أمام التحول الرقمي، حيث تعرّض القطاع المالي عالمياً لإرتفاع في الهجمات الإلكترونية بنسبة 35 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي ليبيا، يمثل غياب البنية الدفاعية الرقمية المتطورة أحد عوامل ضعف الثقة في الخدمات الإلكترونية. لذلك، يجب على البنوك الإستثمار في أنظمة متقدمة للكشف المبكّر عن الهجمات، وتطبيق بروتوكولات تشفير عالية المستوى، إضافة إلى إنشاء مركز وطني للاستجابة للطوارئ الإلكترونية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

- **تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي**

لا يُمكن للتحوُّل الرقمي أن ينجح دون إطار تشريعي وتنظيمي متطور يواكب المتغيّرات التكنولوجية، ويستلزم ذلك تعديل القوانين المصرفية والمالية لتشمل تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني، التوقيع الرقمي، حماية البيانات، والتصديق الإلكتروني، بما يتوافق مع معايير الإتحاد الدولي للإتصالات (ITU) ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. كما يجب تبنّي لوائح تشجع الإبتكار المالي (FinTech) من خلال ترخيص شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وتشجيع الشراكات مع البنوك.

- **نشر الثقافة المالية الرقمية**

يمثّل الوعي المالي الرقمي حجر الزاوية في نجاح أي إستراتيجية للتحوُّل الإلكتروني، إذ إن غالبية العملاء في ليبيا لا يزالون يفضلون التعاملات النقدية التقليدية بسبب نقص المعرفة بكيفية إستخدام الخدمات الرقمية، ومخاوفهم من الإحتيال. ويمكن للبنوك، من خلال تخصيص نحو 1-1.5 % من أرباحها السنوية لبرامج التوعية والتدريب، أن تضاعف عدد مستخدمي الخدمات الرقمية في غضون ثلاث سنوات، وهو ما قد يرفع نسبة الشمول المالي من أقل من 40 % حالياً إلى ما يقارب 60 %.

- **توظيف التكنولوجيا في مكافحة الجرائم المالية**

يتيح التحوُّل الرقمي إمكانات كبيرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لرصد الأنماط المشبوهة في المعاملات المالية. وتشير الدراسات إلى أن الأنظمة الذكية قادرة على خفض نسبة المعاملات غير القانونية بنسبة تصل إلى 30-40 % إذا تم تطبيقها بشكل فعّال.

في المحصّلة، يشهد الإقتصاد الليبي فرصاً للتعافي في العام 2025 بعد فترة من التراجع، لكن نجاح هذا التعافي يعتمد على تنفيذ إصلاحات متزامنة تشمل ضبط المالية العامة، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، وتحسين الحوكمة، وتوسيع دور القطاعات غير النفطية. كما يمثل التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي عنصراً محورياً لزيادة الشمول المالي ورفع الكفاءة ومكافحة الجرائم المالية. إن الجمع بين الإنضباط المالي، والإصلاح المؤسسي، والتطوير الرقمي سيتيح لليبيا تحقيق نمو متوازن ومستدام يعزز الإستقرار المالي والإجتماعي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

تحدّيات جيوسياسية وأمنية تؤثر على الإستقرار الإقتصادي
حروب المنطقة أنعشت شركات التأمين والقطاع واعد في دول الخليج

يجزم الخبراء بأن قطاع التأمين هو أحد أهم الركائز في بناء إقتصاد متماسك الأركان، لما له من دور في تقليل الأضرار والخسائر المادية وتوزيعها، مما يجنّب الشركات والأفراد والدول الخسائر المالية الفادحة. ولعلّ الأحداث الجارية في المنطقة العربية منذ طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية على غزة، والحرب الإيرانية – الإسرائيلية أخيراً، وتأثير هذه الأحداث على كلفة التأمين على النقل البحري والبري، دليل على أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى الدول والأفراد في آن واحد.

على الصعيد العربي، يُعتبر سوق التأمين في الدول العربيةجزءاً أساسياً من الإقتصادات المحلية، مع تزايد الوعي بأهمية التأمين لحماية الأفراد والشركات من الأخطار، ويختلف حجم هذه السوق في الدول العربية بشكل كبير، وفق حجم إقتصاد كل دولة وتطوُّرها المالي والبُنى التحتية فيها.

والجدير بالذكر أيضاً أن قطاع التأمين يُعتبر من أبرز القطاعات التي شهدت نمواً ملحوظاً في دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، نتيجة الدعم الحكومي للقطاع من خلال تحسين البيئة التنظيمية ونشر الوعي بأهمية التأمين، وتُعد المملكة من بين أكثر الدول العربية إمتثالًا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية في معاملات التأمين.

ويلفت الخبراء إلى أنه «في مصر والمغرب والأردن، يُعد حجم سوق التأمين في تزايد، لكنه أقل تطوراً مقارنة مع دول الخليج، ففي مصر على سبيل المثال، يُقارب حجم السوق نحو 3 مليارات دولار، بينما يُقدّر إجمالي السوق العربية للتأمين بحوالي 40 مليار دولار».

ما هو التأمين؟

في التعريف التقني لهذا القطاع، التأمين هو وسيلة للحماية من الخسارة المالية، ويُعد أحد أشكال إدارة المخاطر، ويُستخدم التأمين بشكل أساسي للحماية من مخاطر الخسارة الطارئة أو غير المؤكدة، ويُعرّف الكيان الذي يقدم تلك الخدمات بشركات التأمين. وتكمن أهمية التأمين للأفراد في تقليل الخسارة المالية عند حدوث الأزمات الطبية أو الكوارث والحوادث وغيرها من المخاطر، حيث يُوفر مبالغ مالية محدّدة ومتفق عليها بين شركة التأمين وعملائها، أما للشركات فتكمن أهميته في تقليل المخاطر المالية المتعلّقة بتلف ممتلكات وأصول الشركة.

ويكتسب قياس درجات المخاطر أهميته، بناء على تفاوتها من فرد إلى آخر حسب الخسائر المالية الناجمة ونوعها، ويتم حساب متوسط السعر التأميني بناء على ذلك بالإضافة إلى معايير أخرى، وبالطريقة عينها تُقاس درجات المخاطر للشركات، فلا يُمكن تطبيق متوسط سعر موحد على كافة الأصول التي تملكها الشركة، لأن بعضها يملك درجات خطر أعلى مقارنة بغيرها من الأصول، وبالتالي يتغيّر السعر التأميني على هذا الأساس.

ينقسم القطاع التأميني إلى ثلاثة أقسام هي: التأمين الصحي، التأمين على الحماية والإدّخار والتأمين العام، والذي يشمل بدوره 7 أنشطة تشمل السيارات، التأمين البحري، الطيران، الطاقة، التأمين الهندسي، الحوادث، الممتلكات والتأمين ضد الحريق.

نقاط قوة!

ومن أبرز نقاط القوة التي يتميّز بها قطاع التأمين في المنطقة العربية، بحسب الخبراء ، التطوُّر التكنولوجي، «فمع إعتماد التكنولوجيا الرقمية في قطاع التأمين، مثل الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات، أصبحت الشركات قادرة على تحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات مخصّصة وسريعة. ويؤدي النمو السكاني المتزايد في العديد من الدول العربية، إلى زيادة الطلب على منتجات التأمين، سواء التأمين الصحي أم التأمين على الحياة والممتلكات. كما يلعب الإستقرار الإقتصادي دوراً أساسياً، لا سيما في الدول الغنية بالنفط، ما يُعزّز الطلب على التأمين بأنواعه المختلفة سواء للأفراد أو الشركات».

ويلفت الخبراء أيضاً إلى أنّ «هناك زيادة في الوعي العام في بعض الدول العربية بأهمية التأمين في حماية الأفراد والشركات من الأخطار المالية غير المتوقعة، وخصوصاً في ظل التطورات الإقتصادية والتحدّيات الصحية مثل جائحة كورونا، فيما يشهد قطاع التأمين الإسلامي (التكافل) نمواً ملحوظاً في الدول ذات الغالبية المسلمة، حيث يُوفر خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤمّن عليهم. أما مشاريع البنية التحتية الكبرى في العديد من الدول، مثل المدن الذكية والمشاريع العقارية الضخمة، فتدفع الطلب على منتجات التأمين المرتبطة بالإنشاءات والمشاريع الكبرى».

لبنان ...تجربة مختلفة!

تُواجه بعض الدول العربية تحدّيات جيوسياسية وأمنية تؤثر بشكل كبير على الإستقرار الإقتصادي، مثل لبنان وسوريا واليمن. هذه الظروف تجعل من الصعب على شركات التأمين العمل في بيئة غير مستقرّة، وقد تزيد من مستويات المخاطر التي تواجهها.

ولا شك في أن تجربة شركات التأمين في لبنان بعد إنفجار مرفأ بيروت، خلقت جدلاً واسعاً وصل إلى البرلمان اللبناني، حيث تتولى لجنة الإقتصاد النيابية التحقيق في ملف دفع أموال التأمين للمتضرّرين، جرّاء إنفجار المرفأ في العام 2020 وحصول عملية غش نفّذتها بعض الشركات، من خلال حصولها على التعويضات من شركات إعادة التأمين (عالمية) بالدولار الفريش، ودفعها إلى مستحقيها بالدولار المحلي (لولار على سعر 15 ألف ليرة للدولار الواحد)، مما أدّى إلى تحمّل المتضرّرين خسائر كبيرة، في مقابل أرباح غير شرعية حقّقتها هذه الشركات، والتي أظهرت التحقيقات، وجود شركات راكمت حوالى 34 مليون دولار بطرق إحتيالية.

وخلال حضوره أمام لجنة الإقتصاد النيابيّة، للتحقيق في العقود التي أجرتها شركة التدقيق المالي UHY Andy Bryan، للتدقيق الجنائي في حسابات 6 شركات تأمين حيال إنفجار مرفأ بيروت، قدّم نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود بصفته الشريك المسؤول عن الشركة المدقّقة، تقريراً لخّص فيه أعمال التدقيق الجنائي في الشركات الـ 6، حيث كانت خلاصتها أنّ شركات عديدة حقّقت أرباحاً غير مشروعة بقيمة 34 مليون دولار، نتيجة دفعها لجزء من المطالبات إلى حاملي بوالص التأمين باللولار، بينما حصلت على الأموال من معيدي التأمين بالفريش دولار، وأنّ التقارير قد أودعتها الشركة المذكورة لجنة الرقابة على شركات التأمين خلال شهريْ نيسان/إبريل وأيّار/مايو 2024، وحيث كانت الشركة قد عيّنت من قبل وزير الإقتصاد السابق أمين سلام للتدقيق خلال شهر تموز/يوليو 2023، كما أنّ التقرير المُلخص المقدّم من قبل شركةUHY Andy Bryan تضمّن «أنّ بعض شركات التأمين قد دفعت مطالبات إلى بعض حاملي البوالص من المحظيين بعشرات الملايين من الدولارات، بينما تمّ دفع المطالبات لحاملي بوالص آخرين باللولار».

ميرزا: الإنهيار المالي وإنفجار مرفأ بيروت أصاب القطاع في الصميم

من جهته، يشرح نقيب شركات التأمين أسعد ميرزا لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «منذ العام 2019 شهدت المحفظة التأمينية لقطاع التأمين في لبنان إنخفاضاً في السوق، فالإنهيار المالي وإنفجار مرفأ بيروت أصاب القطاع في الصميم، وأدّى إلى خسارة الشركات مليار دولار، بالإضافة إلى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، كل هذه العوامل أثّرت سلباً على القطاع».

يضيف ميرزا: «قبل العام 2019 كانت حركة القطاع تُقدّر بمليار و600 مليون دولار سنوياً، أما اليوم فحركتُه تبلغ ملياراً و30 مليون دولار. وفي العام 2024 كانت تبلغ 940 مليون دولار، والسبب يعود إلى غياب المصارف عن تمويل الإقتصاد، وهناك العديد من القطاعات (البناء على سبيل المثال)، لا يُمكنها أن تتحرّك من دون تمويل مصرفي مهما كان رأسمالها كبيراً، وهذا الأمر سيستمر في حال إستمر الشلل في القطاع المصرفي».

ويختم ميرزا: «في الدول العربية، يُعتبر القطاع المصرفي في تقدم مستمر. علما أنه قبل الإنهيار كان القطاع المصرفي اللبناني الأفضل في المنطقة، لكن هذا الأمر تغيّر تماماً إثر الإنهيار المالي وإنفجار مرفأ بيروت».

البواب: الطلب على التأمين زاد بشكل كبير بسبب الحرب

يلفت الخبير الإقتصادي الدكتور باسم البواب إلى أن «شركات التأمين قد إستفادت من التطورات الأمنية التي حصلت في المنطقة خلال العامين الماضيين، لأن الطلب على التأمين زاد بشكل كبير من قبل الشركات التجارية، ولا سيما تأمين الحرب وهو مكلف جداً عليها، (على الشركات والبواخر والبضائع والمنازل)، وقد حقّقت أرباحاً مهمة هذا العام (2025) بسبب الطلب الزائد».

يضيف البواب: «تدفع الحروب والأحداث الأمنية المواطنين العاديين، للتفكير مجدداً في إعادة التأمين ولا سيما تأمين الحرب. فصحيح أن شركات التأمين دفعت «تأمين حرب» في لبنان، إلاّ أن هذه الشركات قد أعادت التأمين في شركات كبرى في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، لذلك فإن دورها بات أقرب إلى الـ Broker، لأنها تؤمّن في الخارج، ولا تقع عليها الخسائر في حال حصلت حرب في لبنان».

ويختم البواب: «إن الإهتمام بالتأمين لا يزال مستمراً بسبب عدم الإستقرار الحاصل في المنطقة، وكلفة البوالص تزيد مع إزدياد الخطر، وهذا ما يزيد كلفة السلع والمنتجات في المنطقة العربية على وجه الخصوص، وكلفة التأمين العالية تساهم أيضاً في زيادة التضخُّم».

الأكثر طلباً

رغم أن بوالص التأمين المطلوبة، تختلف بين الدول بناءً على حاجات الأفراد والشركات، كذلك بناءً على الظروف الإقتصادية والإجتماعية في كل دولة، هناك بعض البوالص التي تُعتبر أكثر طلباً وإنتشاراً في معظم الدول العربية، وهي: التأمين الصحي، التأمين على السيارات، التأمين على الحياة، التأمين ضدّ الحوادث الشخصية، التأمين على الممتلكات، التأمين التجاري والصناعي، التأمين البحري والجوي، التأمين ضدّ الكوارث الطبيعية، التأمين التكافلي (الإسلامي) والتأمين على السفر. وهذه البوالص «تعكس حاجات الأفراد والشركات في المنطقة العربية وتواكب التحدّيات والمخاطر».

تُعتبر دولة الإمارات من أبرز الأسواق في قطاع التأمين العربي بفضل التشريعات الداعمة، والطلب المتزايد على التأمين الصحي والتأمين على السيارات. كما تمتلك السعودية سوقاً كبيرة ومتنامية في مجال التأمين. ويُعتبر التأمين الصحي إلزامياً لموظفي القطاع الخاص، ما يُعزّز الطلب على هذا النوع من التأمين.

تشهد قطر نمواً قوياً في قطاع التأمين، مع وجود شركات تأمين محلية ودولية تقدم مجموعة متنوّعة من المنتجات. وقد ساهمت المشاريع الضخمة التي تُنفّذ في البلاد في زيادة الطلب على التأمينات التجارية والإنشائية. كذلك تتمتع السوق الكويتية بتاريخ طويل في قطاع التأمين، ويُعتبر التأمين على الحياة والتأمين الصحي من الأكثر طلباً. كما أن هناك أيضاً نمواً ملحوظاً في التأمين التكافلي، سواء أكان صحياً أم مالياً أم أمنياً.

من المتوقع أن ينمو قطاع التأمين على «غير الحياة» في المملكة العربية السعودية إلى حوالي 10.4 مليار دولار في حلول العام 2026، طبقًا للإحصاءات الصادرة من منصّة Statista.

باسمة عطوي

يضم حتى نهاية العام 2024 نحو 45 شركة تأمين مرخّصة من بينها فروع لشركتين أجنبيتين

قطاع التأمين في لبنان: عدد كبير من الشركات تختلف من حيث الحجم والنشاط

يضم قطاع التأمين في لبنان حتى نهاية العام 2024 نحو 45 شركة تأمين مرخّصة، من بينها فروع لشركتين أجنبيتين، إضافة إلى وجود 5 مكاتب تمثيل لشركات إعادة تأمين أجنبية. ويبيّن الجدول رقم (1) لائحة بالشركات العاملة في القطاع مع تفصيل لأنواع وخدمات التأمين التي تقدّمها.

يتميّز هذا القطاع بوجود عدد كبير من الشركات التي تختلف بشكل ملحوظ من حيث الحجم والنشاط، في ظل هيمنة مجموعة صغيرة منها على الحصص السوقية الكبرى، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من التركز. وتشير بيانات نهاية العام 2023 إلى أن أكبر 5 شركات تأمين تدير ما يقارب 45 % من إجمالي موجودات القطاع، بينما تدير أكبر 10 شركات نحو 66 % من هذه الموجودات، في حين إستحوذت أكبر 5 شركات على 39 % من إجمالي إستثمارات القطاع، وبلغت حصة أكبر 10 شركات 58 %.

أما على صعيد أقساط التأمين القائم (Gross Written Premiums)، فقد بلغت حصة أكبر 5 شركات 32 % من مجمل الأقساط السنوية، في حين إرتفعت هذه النسبة إلى 62 % لأكبر 10 شركات، كما إستحوذت أكبر 5 شركات على 54 % من أرباح القطاع، مقابل 74 % لأكبر 10 شركات. ويُظهر التركز بشكل أوضح في قطاع التأمين على الحياة، حيث بلغت حصة أكبر 5 شركات 65 % من إجمالي الأقساط السنوية، وإرتفعت إلى 76 % لأكبر 10 شركات، بينما ينخفض هذا التركز في قطاع التأمين – غير التأمين على الحياة - إذ بلغت حصة أكبر 5 شركات 29 % وأكبر 10 شركات 60 % من إجمالي الأقساط.

ويعكس هذا الواقع أن العدد الكبير من الشركات العاملة في سوق لبنانية ضيّقة ومحدودة الحجم يخلق منافسة حادة في ما بينها، مما يضغط على مستويات الربحية، حيث سجّلت 9 شركات تأمين، تمثل حوالي 20 % من إجمالي الشركات العاملة، خسائر مالية خلال العام 2023، ما يبرز حجم التحدّيات التشغيلية والضغوط التنافسية التي يُواجهها القطاع، ويؤكد الحاجة الملحّة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتطوير المنتجات وتحسين إدارة المخاطر لضمان إستدامة القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في المستقبل.

وعند مقارنة هذه المؤشرات بالتوجُّهات العالمية، يتّضح أن سوق التأمين اللبناني يعكس نمطاً مشابهاً للأسواق الناشئة الصغيرة التي تتسم بإرتفاع مستويات التركز، حيث تُهيمن مجموعة محدودة من الشركات على معظم الحصص السوقية، بينما تُواجه الشركات الأصغر تحدّيات في المنافسة وتحقيق الربحية. إلاّ أن ما يميّز لبنان هو حجم السوق المحدود وإرتفاع درجة المنافسة بين عدد كبير من الشركات، وهو ما يفوق المعدّلات المسجّلة في أسواق مشابهة في المنطقة. وفي حين تسعى الأسواق العالمية إلى الإندماج بين الشركات لزيادة الكفاءة وخفض التكاليف، لا يزال قطاع التأمين اللبناني يتسم بتجزؤ هيكلي، مما يفتح المجال أمام فرص لإعادة الهيكلة أو الإندماجات المستقبلية، بما يتماشى مع الممارسات الدولية في تعزيز متانة الأسواق وضمان إستدامة النمو في قطاع التأمين.

جدول رقم 1: لائحة بشركات التأمين العاملة في لبنان والخدمات والمنتجات التي تقدمها حتى نهاية العام 2024

الشركة	حياة	حريق	نقل	حوادث عامة	ضمان القروض والتكفلات	الشركة	حياة	حريق	نقل	حوادث عامة	ضمان القروض والتكفلات
التأمين العربية	x	x	x	x	x	المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين -ميدغلف	x	x	x	x	x
اميركان لايف انشورنس (فرع شركة اجنبية)	x			x		امانة انشورنس كومباني	x	x	x	x	x
الإتحاد الوطني -الضمان العامة للشرق الأدنى	x	x	x	x	x	سيكورتي للتأمين	x	x	x	x	
اللبنانية السويسرية للضمان	x	x	x	x		ادونيس للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
الشرق الأوسط للضمان وإعادة الضمان (ميركو)		x	x	x		برقان للتأمين	x	x	x	x	
المشرق للضمان وإعادة الضمان	x	x	x	x	x	ذي كابيتال انشورنس اندريانشورنس	x	x	x	x	
التأمينات المتحدة		x	x	x		اليون فرانسيس للتأمين	x	x	x	x	
سنا	x	x	x	x		الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
الفينيقية	x	x	x	x		فيكتوار للتأمين	x	x	x	x	
التأمين العربية السعودية		x	x	x		الأمان تراست انشورنس	x	x	x	x	
فيدليتي انشورنس اندريانشورنس	x	x	x	x		البحرية للضمان وإعادة الضمان				x	
بريتوس للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x		فجر الخليج للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
بنكرز انشورنس	x	x	x	x		كونفيدانس انشورنس غروب	x	x	x	x	
الضمان وإعادة الضمان عبر البحار		x	x	x		بيروت لايف	x				
اروب للتأمين	x	x	x	x	x	مجموعة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين		x	x	x	
اكسا الشرق الأوسط	x	x	x	x		المجموعة العربية اللبنانية للتأمين (البغ)		x	x	x	
ليا اسوريكس	x	x	x	x		اللبنانية لضمان القروض					x
سيغنا انشورنس ميدل ايست	x	x	x	x		ار آل 360 انشورنس لمتد (فرع شركة اجنبية)	x				
التجارية المتحدة للتأمين	x	x	x	x		اس جي بي ل انشورنس	x				
بيبلوس للضمان		x	x	x							
نورث انشورانس	x	x	x	x							
كاميرلند انشورنس اند ريانشورنس		x	x	x							
التأمينات التجارية	x	x	x	x							
ترست كومباس	x	x	x	x							
روك موتوال انشورنس		x	x	x							
توموزو انشورنس		x	x	x							

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

جدول رقم 2: مؤشرات أكبر 10 شركات تأمين عاملة في لبنان – نهاية العام 2023 (مليون ليرة لبنانية)

	إجمالي الموجودات	إجمالي الاستثمارات	حقوق المساهمين	أقساط التأمين الصافية	الارباح بعد الضريبة
اميركان لايف انشورنس	36,412,904	15,773,543	10,727,529	4,669,755	8,115,444
سنا	21,410,701	13,818,892	3,950,595	5,789,222	2,042,268
ليا اسوريكس	13,580,722	3,716,106	2,804,824	7,095,170	615,865
بنكرز انشورنس	12,978,362	5,219,675	1,952,352	7,676,029	960,125
سيغنا انشورنس ميدل ايست	10,330,542	84,151	8,709,440	128,720	4,013
فيدليتي انشورنس اندريانشورنس	10,087,768	5,110,698	3,996,844	6,821,755	1,188,301
المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين -ميدغلف	8,840,530	4,972,103	1,864,031	5,878,555	224,364
اكسا الشرق الأوسط	8,592,454	5,142,377	2,952,025	5,286,187	1,150,414
العربية للتأمين	8,317,329	291,190	1,558,876	2,445,723	(302,241)
اللبنانية السويسرية للضمان	8,263,241	2,949,976	3,348,619	2,964,319	2,212,898
المجموع	**138,814,553**	**57,078,711**	**41,865,135**	**48,755,435**	**16,211,451**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

مؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين

يعرض الجدول رقم 3 مجموعة من المؤشّرات التشغيلية والمالية التي تعكس مستوى أداء شركات التأمين وكفاءتها في إدارة عملياتها. وتُعد هذه المؤشرات أداة أساسية لتقييم جودة الخدمات المقدمة، وفاعلية إدارة المطالبات، وكفاءة إستخدام الموارد المالية. على سبيل المثال، تشير نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة إلى مدى إلتزام الشركات في سداد التعويضات وإستجابتها لإحتياجات العملاء. كما يُوضح قياس نسبة صافي دخل الإستثمار إلى الأقساط المكتتبة قدرة الشركات على تنويع مصادر إيراداتها وتحقيق عوائد إضافية. ويساعد التحليل الشامل لهذه المؤشرات في رصد نقاط القوة والضعف، ودعم القرارات الإستراتيجية لتحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية في سوق التأمين.

جدول رقم 3: المؤشرات الرئيسية لأداء شركات التأمين في لبنان (2020–2024)

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد عقود التأمين	5,002,000	4,546,538	4,148,811	2,412,875	3,840,160	3,864,924
عدد المطالبات المُبلّغ عنها	1,923,000	1,543,160	1,244,668	585,801	1,682,523	1,848,966
إجمالي الأقساط المكتتبة (مليون ليرة لبنانية)	2,428,967	2,357,090	2,573,065	1,260,367	77,098,233	101,545,281
التعويضات المدفوعة (مليون ليرة لبنانية)	1,580,971	1,613,509	1,838,087	1,143,774	46,340,527	62,273,606
صافي دخل الاستثمار (مليون ليرة لبنانية)	297,091	(88,782)	130,703	(50,526)	5,342,633	8,828,874
نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة	65%	68	%71	%91	%60	%61
نسبة صافي دخل الاستثمار إلى إجمالي الأقساط المكتتبة	12	(%4)	%5	(%4)	%7	%9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

تشير البيانات إلى أن العام 2019 جسّد نقطة مرجعية ما قبل الأزمات، حيث بلغ عدد عقود التأمين 5,002,000 عقد، وعدد المطالبات المبلّغ عنها نحو 1.92 مليون مطالبة. مع بداية العام 2020، تزامن دخول لبنان في أزمة إقتصادية حادّة مع تفشي جائحة كورونا، ما أدى إلى تراجع عدد العقود إلى 4,546,538 عقداً. ورغم أن عدد المطالبات شهد إنخفاضاً طفيفاً في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، فإن تأثير الجائحة كان واضحاً في إبطاء النشاط الاكتتابي وتقليص الطلب على بعض أنواع التأمين، خصوصاً غير الإلزامية.

في العام 2021، سجلت السوق زيادة طفيفة في المطالبات مقارنة بالعام 2020، لكن عدد العقود بقي أقل من مستويات ما قبل الجائحة. اللافت هو الهبوط الحاد في العام 2022 بعد الأزمة النقدية الحادة، حيث تراجع عدد العقود إلى 2,412,875 عقداً، وإنهارت قيمة الأقساط المكتتبة (1.26 تريليون ليرة فقط) نتيجة فقدان الليرة اللبنانية لقيمتها وإنكماش الإقتصاد. وإعتباراً من العامين 2023 و2024، بدأ القطاع يُظهر مؤشرات تعافٍ في القيمة الإسمية للأقساط المكتتبة (77.09 تريليون ليرة في العام 2023 و101.54 تريليون ليرة في العام 2024)، لكن هذا النمو مرتبط بالدرجة الأولى بالتضخُّم وتعديل أسعار الوثائق وليس بزيادة حقيقية في النشاط. أما التعويضات المدفوعة فإرتفعت بشكل كبير لتصل إلى 62.27 تريليون ليرة في العام 2024، مما أبقى نسبة المطالبات المدفوعة مرتفعة 61 %.

من جهة أخرى، أظهرت الإستثمارات المالية تقلبات حادة، حيث كان صافي دخل الإستثمار سلبياً في عامي 2020 و2022، ثم عاد إلى التحسُّن ليسجّل 9 % من إجمالي الأقساط المكتتبة في العام 2024، وهو مؤشر على تحسُّن إدارة الأصول الاستثمارية بعد الإستقرار النسبي في الأسواق المالية.

الأداء العام لقطاع التأمين في لبنان وآفاق تطويره

شهد قطاع التأمين في لبنان خلال العام 2024 نشاطاً ملحوظاً يعكس مرونته وقدرته على الصمود أمام التحدّيات الإقتصادية والمالية التي يمر بها البلد. فقد بلغ عدد عقود التأمين نحو 3,864,924 عقداً، فيما وصل عدد المطالبات المقدمة إلى حوالي 1,848,966 مطالبة، وهو ما يعكس التفاعل الكبير بين العملاء وشركات التأمين وارتفاع الوعي بأهمية الحماية التأمينية. وعلى صعيد المؤشرات المالية، سجّل إجمالي الأقساط المكتتبة نحو 101.5 تريليون ليرة لبنانية، في حين بلغت التعويضات المدفوعة 62.3 تريليون ليرة لبنانية، لتبقى نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة مستقرة عند 61 %، ما يدل على توازن معقول بين الوفاء بالإلتزامات والحفاظ على ربحية الشركات. أما على المستوى الإستثماري، فقد بلغ صافي دخل الاستثمار 8.8 تريليونات ليرة لبنانية، بما يمثل 9 % من إجمالي الأقساط المكتتبة، وهو ما يعكس استمرار دور الأنشطة الإستثمارية كمصدر داعم للإيرادات، رغم التحدّيات المرتبطة بتقلبات السوق المالية.

ورغم أن هذه المؤشّرات تُظهر قدرة القطاع على الإستمرار، إلاّ أن البيئة التشغيلية الراهنة تفرض الحاجة إلى تبنّي إستراتيجية تطوير شاملة لضمان النمو والإستدامة.

ومن أبرز محاور هذه الإستراتيجية، أولًا: تنويع المنتجات التأمينية من خلال طرح حلول مبتكرة تلبي إحتياجات غير ملبّاة، مثل التأمين ضد الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير منتجات موجهة للقطاع الرقمي والإقتصاد الحر. ثانياً: التحوُّل الرقمي الشامل عبر الإستثمار في البنية التكنولوجية ومنصّات إدارة المطالبات الإلكترونية، بما يُسهم في تسريع الخدمات وتقليل التكاليف التشغيلية، ويُعزّز القدرة على استقطاب شرائح العملاء الأصغر سنّاً والأكثر تفاعلاً مع الحلول الرقمية. ثالثاً: رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج تدريب متخصّصة في إدارة المخاطر، وتحليل البيانات، والتسويق التأميني المبتكر، لضمان جاهزية الكوادر لمواكبة التحولات العالمية في القطاع.

كما أن تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يتماشى مع المعايير الدولية في الحكومة والإفصاح المالي سيُعزّز من الثقة المحلية والدولية في السوق، ويفتح المجال أمام جذب استثمارات أجنبية استراتيجية. وإلى جانب ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات بين شركات التأمين والقطاع المصرفي، ما يتيح توسيع قنوات التوزيع وابتكار منتجات تأمينية مرتبطة بالخدمات المصرفية.

إن الجمع بين الأداء التشغيلي الجيد، وتبنّي الإبتكار في المنتجات والخدمات، والإستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري، إلى جانب تطوير الأطر التشريعية، يشكّل الطريق الأمثل لقطاع التأمين في لبنان نحو تحقيق نمو مستدام، وزيادة مساهمته في دعم الإستقرار الإقتصادي وحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر، ليصبح أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

البرامج المساعدة لمواجهة الأزمات الإقتصادية:
تجاوز تعثّر الإصلاحات وبناء آفاق التعافي في الدول المتأثرة

شهدت العقود الأخيرة تكرار الأزمات الإقتصادية في العديد من الدول، نتيجة تراكم إختلالات هيكلية في الأنظمة الإقتصادية والمالية، أو بسبب تداعيات أزمات خارجية مثل الأوبئة، النزاعات، الأزمات الجيوسياسية، أو التغيُّرات الحادة في الأسواق العالمية. وفي كثير من الحالات، تعثّرت هذه الدول في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، سواء بسبب غياب الإرادة السياسية، أو ضعف الحوكمة، أو الضغوط الإجتماعية الناتجة عن الإجراءات التقشفية.

في مواجهة هذه الأوضاع، أُطلقت العديد من البرامج المساعدة، سواء من قبل المؤسسات المالية الدولية، أو عبر المبادرات الإقليمية والثنائية، بهدف إحتواء تداعيات الأزمة، ومنع الإنهيار الإقتصادي، وتهيئة الأرضية للعودة إلى مسار الإصلاح والنمو. وتنوّعت هذه البرامج ما بين مساعدات مالية مباشرة، دعم فني، إصلاحات تنظيمية، وتدابير حماية إجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه البرامج، ودورها في تخفيف تبعات الأزمات، مع تحليل الإشكاليات العامة التي تعترض سبل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الدول المتعثرة، وعرض آفاق التعافي الإقتصادي في ظل إستمرار التحدّيات البنيوية والمؤسساتية.

أسباب تعثّر الإصلاحات الهيكلية في الدول النامية والمتأثرة بالأزمات

يُعد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أحد المسارات الأساسية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتعزيز النمو المستدام، لا سيما في الدول التي تواجه إختلالات مالية ونقدية متراكمة. غير أن التجربة العملية أظهرت أن العديد من الدول النامية والمتأثرة بالأزمات قد تعثّرت مراراً في هذا المسار، رغم توافر الدعم الخارجي، ووجود خطط إصلاحية شاملة على الورق. ويعود هذا التعثّر إلى مجموعة من الأسباب المتشابكة، تتوزّع بين عوامل داخلية بنيوية وأخرى خارجية ضاغطة.

من الناحية الداخلية، يُعد ضعف الإطار المؤسسي والحوكمي من أبرز العوامل التي تعيق تنفيذ الإصلاحات. فغياب الشفافية، وإرتفاع مستويات الفساد، وضعف نظم الرقابة والمساءلة، كلُّها عوامل تؤدي إلى إختلال في تخصيص الموارد، وتعطيل فاعلية السياسات الاقتصادية. وغالباً ما تنفَّذ برامج الإصلاح من دون إشراك فعلي للمؤسسات التشريعية والرقابية أو المجتمع المدني، ما يضعف من مصداقيتها ويزيد من فجوة الثقة بين الدولة والمواطن.

كما أن الضغوط الإجتماعية والسياسية تمثل عائقًا جوهرياً، إذ ترتبط معظم الإصلاحات الهيكلية بإجراءات تقشفية أو تحولات مؤلمة على المدى القصير، مثل رفع الدعم، إعادة هيكلة القطاع العام، وتحرير الأسعار. وفي بيئات تعاني أصلًا هشاشة إجتماعية أو اضطرابات سياسية، تجد الحكومات صعوبة في الموازنة بين ضرورات الإصلاح ومتطلبات الإستقرار، مما يؤدي إما إلى التردُّد في إتخاذ القرارات، أو إلى تراجع جزئي عن السياسات المتفق عليها مع الجهات المانحة.

إضافة إلى ذلك، تُعاني بعض الدول ضعف الكفاءات الفنية والإدارية داخل أجهزة الدولة، ما يحد من قدرتها على ترجمة الخطط الإصلاحية إلى برامج تنفيذية واقعية وقابلة للمتابعة والتقييم. ويؤدي غياب آليات الرصد والتقويم إلى تراكم الأخطاء، وغياب التغذية الراجعة، وبالتالي تفاقم الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة على الأرض.

أما من الناحية الخارجية، فإن الضغوط الجيوسياسية والتقلبات العالمية تلعب دوراً لا يُستهان به في إعاقة الإصلاح. فالدول التي تعتمد على صادرات أولية محدودة، أو التي تخضع لعقوبات اقتصادية، تجد نفسها مقيّدة بهوامش ضيّقة من الحركة، ما يجعل الإصلاحات الإقتصادية رهينة للظروف الدولية أكثر من القرارات المحلية. كما أن شروط بعض الجهات المانحة قد لا تراعي خصوصية البُنى الإقتصادية والإجتماعية للدول المستفيدة، مما يُفضي إلى تطبيق وصفات نمطية لا تُفضي بالضرورة إلى نتائج فعّالة.

في المجمل، فإن تعثُّر الإصلاحات الهيكلية لا يرتبط بغياب

الحاجة أو ضعف التشخيص، وإنما بتعقيد السياقات السياسية والإقتصادية التي تعمل فيها الدول النامية، وهو ما يستدعي مقاربات إصلاحية أكثر واقعية وتدرّجاً، ترتكز على إشراك الفاعلين المحليين، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وضمان التوازن بين الكلفة الإجتماعية والمردود الإقتصادي للإصلاح.

طبيعة البرامج المساعدة:
الأهداف، الآليات، والمكوّنات الأساسية

تُعد البرامج المساعدة أداة محورية في معالجة الأزمات الإقتصادية التي تمر بها الدول المتعثّرة، حيث تُصمّم لتوفير الدعم المالي والفني الذي يُمكن من خلاله إحتواء التدهور الإقتصادي، وإستعادة الإستقرار، وتهيئة بيئة مواتية للإصلاح الهيكلي. وتتنوّع هذه البرامج من حيث الجهة المقدّمة، وأدوات التدخل، والمضامين الإصلاحية، لكنها تلتقي في هدف رئيس يتمثّل في إعادة التوازن المالي والنقدي وتحفيز النمو على أسس مستدامة.

تأتي هذه البرامج غالباً بمبادرة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، أو من خلال أطر إقليمية مثل الصناديق العربية والأفريقية، أو في بعض الحالات من خلال إتفاقيات ثنائية مع دول مانحة. ويُبنى تصميم البرامج على تشخيص معمّق لواقع الأزمة في الدولة المعنية، ويُرفق بشروط أو تعهدات إصلاحية تغطي الجوانب المالية، النقدية، الهيكلية، والاجتماعية. ومن الناحية العملية، تتضمن هذه البرامج حزم تمويلية متعدّدة المستويات، تشمل تمويل العجز في الموازنة، دعم ميزان المدفوعات، توفير إحتياطي نقدي لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية، وتمويل مشاريع تنموية في البنية التحتية والتعليم والصحة. كما يُرفق الدعم المالي عادة بمكوّن فني وإستشاري، يشمل مراجعة السياسات الإقتصادية، تطوير النظم الضريبية، إصلاح القطاع المصرفي، وتحديث الإدارة العامة. ويُعتبر هذا المكوّن من العناصر الجوهرية في أي برنامج دعم، إذ يهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدرتها على تنفيذ الإصلاحات.

على مستوى الآليات، تعتمد البرامج على مراحل تنفيذ محددة زمنياً ترتبط بتحقيق معايير أو أهداف كمية تُعرف بإسم «المعالم المؤقتة» أو benchmarks، ويتم تقييم التقدم المحرز عبر بعثات مراجعة دورية من قبل الجهة الداعمة. وفي بعض الحالات، يُربط صرف الشريحة التالية من التمويل بتحقيق هذه المعايير، ما يُضفي طابعاً مشروطاً على البرامج، يهدف إلى ضمان إلتزام الدولة المستفيدة بالإصلاح.

وتتضمّن بعض البرامج أيضاً عناصر للحماية الإجتماعية، كجزء من التوازن المطلوب بين أهداف الإستقرار المالي والحفاظ على الأمن الإجتماعي، إذ تخصّص مخصّصات لتعزيز شبكات الأمان، مثل دعم الأسر الفقيرة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. وهذا البُعد الإجتماعي أصبح أكثر حضوراً في السنوات الأخيرة، في ظل إدراك المؤسسات الدولية لأهمية العدالة الاجتماعية في تعزيز قبول الإصلاحات.

وقد تنوّعت تسميات هذه البرامج بحسب الجهة المانحة وطبيعة الأزمة، ومن أبرزها:

- برنامج التسهيل الإئتماني الممدّد (EFF): يُمنح للدول التي تعاني إختلالات هيكلية مزمنة، ويُركّز على الإصلاح طويل الأمد.
- برنامج التمويل السريع (RFI) وبرنامج التسهيل الائتماني السريع (RCF): يُقدّمان إستجابة عاجلة للأزمات الطارئة والكوارث، من دون شروط هيكلية ثقيلة.
- برامج التكيُّف الهيكلي (SAPs): أُطلقت سابقاً في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وإرتبطت بإجراءات تقشفية واسعة النطاق، رغم فعّاليتها المالية في بعض الدول.
- برامج إقليمية خاصة من الصناديق العربية والإفريقية، ومبادرات أوروبية داعمة للإستقرار الكلي.

وتُظهر التجارب أن هذه البرامج قد أسهمت في تحقيق نتائج متباينة؛ فعلى الصعيد الإقتصادي، ساعدت في إستعادة بعض مظاهر الإستقرار، كتحسين الإحتياطات النقدية، وخفض معدّلات العجز، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي. وفي حالات محدّدة، ساعدت في إستئناف تدفقات الإستثمار وتحسين التصنيف الإئتماني.

لكن في المقابل، غالباً ما إرتبطت هذه النتائج بتكلفة إجتماعية مرتفعة، تمثّلت في إرتفاع معدّلات البطالة، وتآكل القوة الشرائية، وتراجع الدعم المقدم للفئات الهشة، لا سيما في غياب سياسات تعويضية فعّالة، مما دفع لاحقاً نحو تطوير هذه البرامج لتكون أكثر توازناً بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، مع التركيز على الحماية الإجتماعية، والحوكمة الرشيدة، وتوسيع نطاق المشاركة المحلية في تصميم البرامج.

إن فاعلية البرامج المساعدة لا تتوقف على طبيعة الدعم أو شروطه، بل على مدى قدرة الدولة المستفيدة على إمتلاك البرنامج ودمجه في رؤيتها الوطنية، وتوفر الإرادة السياسية والمؤسسات الفاعلة القادرة على التطبيق والمتابعة والتقييم. فحين تغيب هذه المقوّمات، تتحوّل البرامج إلى حلول مؤقتة لا تعالج الجذور الحقيقية للأزمة، بل قد تؤدي إلى ترحيلها أو إعادة إنتاجها في شكل أكثر تعقيداً.

التحدّيات التي تواجه فعّالية البرامج المساعدة

رغم الأهمية الكبيرة التي تُمثلها البرامج المساعدة في دعم الدول المتعثّرة إقتصادياً، إلاّ أن تنفيذها وتحقيق أهدافها على أرض الواقع يُواجه جملة من التحديات الهيكلية والتنفيذية، التي تُضعف أثرها وتقلّل من جدواها التنموية في كثير من الحالات. وتكمن هذه التحدّيات في تداخل العوامل السياسية والإقتصادية والمؤسسية التي تحكم بيئة التطبيق، وتؤثر مباشرة في مدى إلتزام الدول المستفيدة وشعوبها بمسار الإصلاح.

أحدُ أبرز هذه التحدّيات يتمثل في ضعف القدرة على الإمتثال لشروط البرنامج، سواء لأسباب تتعلق بهشاشة الإدارة العامة، أو لغياب الكفاءات القادرة على تسيير العمليات الإصلاحية وفق الجداول الزمنية المحددة. وغالباً ما تُواجه الحكومات صعوبة في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، ما يؤدي إلى بطء في تنفيذ الخطط، أو إلى تشوّه السياسات نتيجة إزدواجية الصلاحيات، وغياب المساءلة المؤسسية.

كما يُعد الضعف الهيكلي في البنية الإدارية والتنظيمية من العوائق الجوهرية أمام تطبيق برامج المساعدة. ففي كثير من الحالات، تعاني الإدارات العامة نقص الموارد، وغياب قواعد البيانات الدقيقة، وتدنّي مستويات الحوكمة، ما يُفضي إلى خلل في إتخاذ القرار، وعدم القدرة على مراقبة تنفيذ المعايير الإصلاحية، أو حتى على تقديم تقارير دقيقة للجهات المانحة. وتبرز أيضاً فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع كعنصر معرقل فعّال. فغالباً ما يُنظر إلى البرامج المساعدة على أنها وصفات خارجية مفروضة، ترتبط بإجراءات تقشفية تمس المستوى المعيشي للمواطنين، مثل خفض الدعم أو تحرير أسعار الخدمات. وفي غياب خطاب حكومي واضح وشامل يُبيّن أهداف الإصلاح وآلياته ومكاسب المدى المتوسط والبعيد، يتعزّز رفض المجتمع لهذه البرامج، وتضعف قدرتها على تحقيق تحوّل إقتصادي فعلي. ويزداد هذا التحدّي في ظل أزمات الشرعية السياسية أو إنعدام التوافق الوطني حول مسارات التغيير.

من جهة أخرى، تواجه هذه البرامج تحدّياً مرتبطاً بالطابع النمطي لبعض وصفات الإصلاح، إذ تميل بعض المؤسسات الدولية إلى تقديم حلول جاهزة لا تراعي خصوصيات السياق المحلي. وغالباً ما يتم التركيز على المؤشرات الكمية الكلية (كالعجز والدين وسعر الصرف)، من دون التعمُّق في تحليل الأبعاد الإجتماعية أو الثقافية، أو النظر في التفاوت الإقليمي داخل الدولة الواحدة، وهذا ما يجعل بعض الإجراءات، رغم فعّاليتها النظرية، غير قابلة للتطبيق عملياً أو ذات آثار إجتماعية سلبية تفوق فوائدها.

علاوة على ذلك، فإن البيئة السياسية غير المستقرة تمثل تحدّياً رئيسياً، حيث يصعب تنفيذ برامج إصلاحية في ظل أزمات حكم، أو حكومات إنتقالية، أو انقسامات داخلية حادة. وغالباً ما تُعرقل هذه البيئة تطبيق القرارات الصعبة، أو تؤدي إلى إستخدام البرامج المساعدة كأداة للمناورة السياسية بدلاً من الإصلاح الحقيقي. كما أن تغيُّر الحكومات أو النخب الحاكمة قد يُفضي إلى إعادة التفاوض على شروط البرامج أو إيقافها كليًا، مما يُفقدها الإستمرارية والفعّالية.

بناءً على ما سبق، فإن تعزيز فعّالية البرامج المساعدة يتطلّب الإعتراف بطبيعة هذه التحدّيات، والإنتقال من نموذج قائم على الإملاء والرقابة إلى نموذج يعتمد على الشراكة والتمكين وبناء القدرات المحلية. كما يتطلب الأمر إدماج المجتمعات المحلية في تصميم السياسات، وتوفير أطر تواصل فعّالة بين الدولة والمواطن، وضمان التوازن بين الإصلاح المالي والإستقرار الإجتماعي، كشرط أساسي لضمان إستدامة النتائج وتعزيز الثقة في الإصلاح.

آفاق التعافي والنهوض الإقتصادي

إن التعافي الإقتصادي في الدول التي عانت أزمات بنيوية وتعثّرات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لا يتحقق تلقائياً بمجرد الحصول على الدعم المالي أو الفني من الخارج، بل يتطلّب مساراً طويل الأمد يقوم على مزيج من الإرادة السياسية، والإصلاح المؤسسي، والإستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. فالتعافي، في جوهره، ليس مجرّد تحسّن في المؤشرات الإقتصادية، بل هو قدرة النظام الإقتصادي على إستعادة التوازن، وتحقيق نمو شامل ومستدام، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

من الشروط الأساسية لتحقيق هذا التعافي، تثبيت الإستقرار الكلي كمدخل ضروري لأي إصلاح أعمق، ويشمل ذلك السيطرة على معدّلات التضخم، وإعادة ضبط المالية العامة، وتوفير السيولة الكافية لدعم النشاط الإقتصادي. إلى جانب ذلك، فإن التحوُّل إلى نموذج إقتصادي أكثر تنوُّعاً وإنتاجية

يمثل ركيزة أساسية لتجاوز هشاشة الإقتصادات الريعية أو الأحادية المصدر التي سقطت بسرعة في الأزمات عند أول صدمة خارجية.

كما أن تحقيق النهوض الإقتصادي يتطلّب تعزيز دور القطاع الخاص المنتج، وتوفير بيئة أعمال مواتية تشجع على الإستثمار، وتضمن الشفافية وتكافؤ الفرص. وهذا لا يُمكن أن يتم دون إصلاح جذري في البنية القانونية والتنظيمية، وتحديث النظم الضريبية والجمركية، وتيسير الإجراءات، بما يُعيد بناء الثقة بين المستثمرين والدولة.

في المقابل، لا يُمكن فصل المسار الإقتصادي عن البُعد الإجتماعي، حيث إن حماية الفئات الضعيفة، وتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية، يُعد شرطاً أخلاقياً وواقعياً لتحقيق الإستقرار المجتمعي، وضمان إستمرارية الإصلاحات. فمن دون عدالة إجتماعية، لن يكون هناك دعم شعبي للسياسات الإقتصادية، ولن تنجح أي حكومة في تجاوز الأزمة مهما بلغت قدرتها التقنية.

ولا يقل عن ذلك أهمية، الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني والتحوُّل الرقمي، بما يعزز من قابلية الاقتصاد للإندماج في سلاسل القيمة العالمية، ويُواكب التحوُّلات التكنولوجية المتسارعة. كما أن تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتكريس الشفافية تبقى شروطاً لا غنى عنها لبناء مؤسسات قوية وفعّالة تقود عملية النهوض بثقة وكفاءة.

من الناحية الواقعية، فإن آفاق التعافي تظل مرتبطة بقدرة كل دولة على تكييف برامج الإصلاح والدعم المساعد مع أولوياتها الوطنية، وتوحيد جهود الفاعلين السياسيين والإقتصاديين حول رؤية مشتركة للتنمية. فغياب التوافق السياسي أو تكرار التبدلات في السياسات الإقتصادية يؤدي إلى تقويض الثقة، وزعزعة إستقرار المسار الإصلاحي.

في المحصّلة، أظهرت النتائج إلى أن البرامج المساعدة تمثل أدوات دعم أساسية في سياق الأزمات الإقتصادية، لكنها ليست بديلاً عن الإصلاح الداخلي العميق والمستدام. فنجاح هذه البرامج يتطلّب توافر بيئة حوكمة فعّالة، وإرادة سياسية واضحة، وإشراك حقيقي للمجتمع في مسار الإصلاح. كما أن تكييف هذه البرامج مع خصوصيات الدول، وتوازنها بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، يُمثل شرطاً جوهرياً لضمان إستمراريتها وتحقيق أهدافها التنموية.

إن التعافي الإقتصادي لا يتحقّق فقط من خلال المؤشرات الكلية، بل من خلال قدرة الدولة على بناء نموذج إقتصادي مرن وشامل، يعالج الإختلالات البنيوية، ويُعزّز الثقة، ويضمن العدالة الاجتماعية. ومن هنا، فإن أي نهج للإصلاح أو التعافي يجب أن يكون وطنياً في الرؤية، واقعياً في التنفيذ، وتشاركياً في التخطيط، لضمان تجنُّب تكرار الأزمات وتعزيز فرص النهوض المستدام.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي الأردني في ظل التحوّل الرقمي المتسارع

يُمكّن المصارف الأردنية من تطوير خدمات مالية رقمية قابلة للتخصيص تستند إلى تحليل دقيق لسلوك الأفراد وإحتياجاتهم

في ظل التحوُّل الرقمي العالمي المتسارع، بات من الواضح أن الذكاء الإصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية، بل تحوَّل إلى عامل حاسم في صياغة مستقبل القطاعات الإقتصادية المختلفة، وفي مقدّمتها القطاع المصرفي. ومع تطوّر أنظمة المعالجة الذكية والإنتقال من العمل التقليدي إلى الأنظمة المؤتمتة والبيئات الرقمية، أصبح الذكاء الإصطناعي يشكل فرصة إستراتيجية للدول الطامحة في تحقيق التقدم المالي والتنموي. وفي السياق الأردني، يبرز الذكاء الإصطناعي كمحفّز رئيسي نحو التحوُّل الرقمي المصرفي، ووسيلة فاعلة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة الخدمات المالية للفئات غير المخدومة.

فقد تغيّرت طبيعة العمل المصرفي بشكل جذري خلال العقد الأخير، حيث لم يعد دور المصارف يقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية، بل باتت مطالبة بأن تكون منصّات رقمية متكاملة تُقدّم تجربة مرنة وسريعة وآمنة للعملاء. هذه التحولات يقودها التطور المتسارع في الذكاء الإصطناعي، الذي أصبح يوفّر أدوات تحليلية وتنبؤية متقدمة، قادرة على دعم القرارات التشغيلية والاستراتيجية على حد سواء. وفي عالم يشهد تطورات متلاحقة في مجالات مثل البيانات الضخمة وتعلم الآلة والحوسبة السحابية، أصبح من الضروري للمصارف أن تتبنّى نماذج عمل جديدة قائمة على الإبتكار الرقمي، وأن تعيد هيكلة بنيتها التنظيمية والتشغيلية لمواكبة هذه التغيُّرات.

الذكاء الإصطناعي والشمول المالي والرقمي في الأردن

يُعدّ الشمول المالي والرقمي من الركائز الأساسية لأي نظام مالي حديث يسعى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوات الإجتماعية. وفي الأردن، يُشكّل هذا الهدف تحدّياً إستراتيجياً، خصوصاً في ظل وجود فئات واسعة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات الطرفية، خارج نطاق النظام المالي الرسمي. غالباً ما تعاني هذه الفئات ضعفاً في الوصول إلى الخدمات المصرفية، سواء بسبب غياب الفروع، أو إرتفاع التكاليف، أو عدم إمتلاك الوثائق التقليدية المطلوبة. ومع التطوُّر المتسارع في التكنولوجيا المالية، بات من الممكن تجاوز هذه الحواجز التقليدية عبر حلول رقمية قائمة على الذكاء الإصطناعي.

يُمكّن الذكاء الإصطناعي المصارف الأردنية من تطوير خدمات مالية رقمية قابلة للتخصيص، تستند إلى تحليل دقيق لسلوك الأفراد وإحتياجاتهم. فعبر خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning Algorithms)، يُمكن التنبؤ بأنماط استخدام العملاء المحتملين، وتصميم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الإستخدام، مثل المحافظ الإلكترونية وحسابات التوفير الصغيرة وخدمات القروض الميسّرة. كما تتيح هذه الخوارزميات للمؤسسات المالية إستهداف الشرائح غير المخدومة بطريقة أكثر كفاءة، مقارنة بأساليب التسويق التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، تُساهم أدوات الذكاء الإصطناعي في تسريع عمليات التعريف الرقمي بالعملاء (e-KYC)، وهو ما يُعد عنصراً بالغ الأهمية في فتح الأبواب أمام مَن لا يملكون وثائق تقليدية، إذ يُمكن للذكاء الإصطناعي إستخدام تقنيات التعرّف على الوجه، وتحليل البيانات البيومترية، وربط قواعد بيانات متعددة حكومية وتجارية، لإنشاء ملفات تعريف موثوقة تساعد الأفراد على فتح حسابات رقمية عن بُعد من دون الحاجة إلى زيارة فرع مصرفي.

وقد لعب البنك المركزي الأردني دوراً حيوياً في هذا السياق من خلال مبادراته المتعددة، مثل دعم إطلاق أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز البيئة التشريعية التي تنظّم استخدام البيانات المالية وتحفيز الإبتكار في التكنولوجيا المالية. ومن أبرز هذه الجهود، تشجيع التعاون بين المصارف التقليدية والشركات الناشئة، وفتح المجال أمام تجريب منتجات مالية ذكية ضمن ما يعرف Regulatory Sandboxes. وقد ساعدت هذه البيئة على ظهور نماذج أعمال مبتكرة، تجمع بين الذكاء الإصطناعي والهواتف المحمولة، لتقديم خدمات مالية حتى في المناطق النائية.

إن توظيف الذكاء الإصطناعي في دعم الشمول المالي في الأردن لا يعني فقط توسيع قاعدة العملاء، بل يشكّل أيضاً مدخلاً لتحقيق العدالة المالية ودفع عجلة الإقتصاد غير الرسمي نحو الرسمية وتوفير بيانات دقيقة تدعم صُنّاع القرار في تصميم سياسات أكثر إستهدافاً. ومع نضوج هذه التطبيقات،

يُمكن أن يتحوّل الذكاء الإصطناعي من مجرد أداة تقنية إلى حافز للتنمية الشاملة والمستدامة في الأردن.

الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تُعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأولويات القصوى للمؤسسات المصرفية والرقابية حول العالم، نظراً لتزايد تعقيد هذه الجرائم وتشعبها عبر الحدود. وفي الأردن، تُولي السلطات المصرفية، وعلى رأسها البنك المركزي، أهمية متزايدة لهذا الملف، خصوصاً في ظل تصاعد الضغوط الدولية المتعلقة بالإمتثال للمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF. ومع تطوُّر أساليب الجريمة المالية، بات من الواضح أن النظم التقليدية لم تعد قادرة وحدها على رصد الأنشطة المشبوهة بشكل فعّال، ما يفتح الباب أمام الذكاء الإصطناعي ليقوم بدور محوري في هذا المجال.

ويوفر الذكاء الإصطناعي أدوات متقدمة تسمح بتحليل كميات هائلة من البيانات المصرفية في وقت زمني قصير، وإكتشاف أنماط سلوك معقدة يصعب على الأنظمة التقليدية ملاحظتها. فعلى سبيل المثال، تُمكِّن خوارزميات التعلم الآلي من تتبع الأنشطة غير الإعتيادية في الحسابات، سواء من حيث حجم المعاملات أو توقيتها أو وجهتها، وربطها ببيانات سابقة أو معاملات مماثلة قد تكون مرتبطة بأنشطة غير مشروعة. ويُمكن لهذه الخوارزميات أن «تتعلم» من الوقائع السابقة لتحسين قدرتها على كشف الاحتيال مستقبلاً، مما يرفع من مستوى اليقظة والفعالية بشكل مستمر.

كما تُسهم تقنيات الذكاء الإصطناعي في بناء أنظمة إنذار مبكر ترصد السلوكيات التي تحمل مؤشّرات خطر وتُصدر تنبيهات تلقائية إلى وحدات الامتثال الداخلي داخل المصارف. وهذا من شأنه أن يُقلّل الإعتماد على العمليات اليدوية المرهقة، ويُسرّع الإستجابة للحالات الطارئة، بما ينسجم مع متطلّبات الجهات الرقابية الدولية. وقد بدأت بعض المصارف الأردنية الكبرى بتجربة هذه الأدوات عبر التعاون مع مزودي خدمات التكنولوجيا المالية الرقابية (RegTech)، خصوصاً في مجالات مثل فحص أسماء العملاء مقابل قوائم العقوبات، أو تحليل شبكات العلاقات بين الكيانات المرتبطة بمعاملات مشبوهة.

ولعل من أبرز أوجه القوة في استخدام الذكاء الاصطناعي، هو قدرته على الجمع بين مصادر بيانات متنوعة – مالية وتجارية واجتماعية – وتوليد رؤية متكاملة للعميل وسلوكه. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تحليلات اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) لفهم طبيعة التحويلات المالية من خلال دراسة وصف المعاملات، أو تعقب المحتوى الرقمي الذي يرتبط بالأشخاص محل الشبهات. كما يمكن استخدام تقنيات تصنيف الكيانات والتعرف على الهوية الرقمية لتحديد الحسابات التي قد تستخدم كواجهات لغسل الأموال أو تمويل أنشطة غير قانونية.

ومع إدراك الجهات الرقابية الأردنية لأهمية هذه التكنولوجيا، شرع البنك المركزي الأردني بتحديث التعليمات الرقابية ليُفسح المجال لاستخدام الذكاء الإصطناعي ضمن ضوابط تتعلق بالشفافية والتفسير ومراقبة أداء الخوارزميات.

ويشير هذا التحول إلى انفتاح نسبي على تبني الذكاء الإصطناعي ضمن النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وهو ما يتطلّب تطوير البنية التحتية وتعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا المتخصصة وبناء القدرات البشرية المؤهلة.

إلا أن إستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق لا يخلو من تحديات، من بينها الحاجة إلى بيانات ضخمة ودقيقة لتدريب الأنظمة الذكية، وهو أمر لا يزال محدوداً في العديد من المؤسسات المصرفية. كما تبرز مخاوف تتعلق بالخصوصية، وتضارب الصلاحيات بين وحدات الامتثال والإدارة التكنولوجية، إلى جانب الحاجة إلى الحوكمة الصارمة للخوارزميات لتجنب «التحيّز»أو إصدار نتائج خاطئة.

ورغم هذه التحدّيات، فإن الذكاء الاصطناعي يُمثل نقلة نوعية في أدوات الإمتثال المالي ويُعزّز من قدرة النظام المصرفي الأردني على حماية نفسه من المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية المعقدة، بما يضمن سلامة النظام المالي ويحافظ على سمعته إقليمياً ودولياً، ويُعزّز من ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين بالبيئة المالية في المملكة.

التحدّيات التي تواجه تبني الذكاء الإصطناعي في الأردن

رغم إدراك القطاع المصرفي الأردني لأهمية الذكاء الإصطناعي ودوره المحوري في تعزيز الكفاءة التشغيلية ومكافحة الجرائم المالية، إلاّ أن هناك مجموعة من التحديات التي تعوق تبنّي هذه التقنيات بشكل فعّال. تأتي في مقدّمة هذه التحديات ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المؤسسات المالية وعدم كفاية

الإستثمارات الموجهة لتحديث الأنظمة التكنولوجية، ما يحدّ من القدرة على إستيعاب الحلول الذكية وتكاملها مع النظم المصرفية التقليدية.

من جهة أخرى، يُعدّ نقص الكفاءات البشرية المؤهلة أحد أبرز العوائق التي تحول دون التوسع في إستخدام الذكاء الإصطناعي. فغالباً ما تعاني المؤسسات فجوة في المهارات الرقمية، خصوصاً في ما يتعلق بتحليل البيانات الضخمة وتطوير الخوارزميات وفهم تطبيقات الذكاء الإصطناعي ضمن السياق المالي والرقابي. ويفرض هذا النقص على المصارف الحاجة إلى تبنّي إستراتيجيات تدريب مكثفة، أو التعاون مع شركات تكنولوجيا مالية متخصّصة.

وتواجه المصارف الأردنية أيضاً تحدّيات مرتبطة بالبيئة التشريعية والتنظيمية، إذ لا تزال الأطر القانونية المنظمة لإستخدام الذكاء الإصطناعي في الممارسات المالية قيد التطوير. ويثير غياب تشريعات واضحة حيال الخصوصية، ومعالجة البيانات، والمسؤولية القانونية عند حدوث خلل في أنظمة الذكاء الإصطناعي، مخاوفاً ويحدّ من جرأة بعض المؤسسات في تبنّي هذه التقنيات على نطاق واسع.

بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ وجود حذر مؤسسي و«مقاومة داخلية للتغيير» لدى بعض الجهات، خصوصاً عند الجمع بين الذكاء الإصطناعي والأعمال المالية الحساسة. ويُعزى ذلك إلى المخاوف من فقدان السيطرة البشرية على القرارات الحرجة، أو الإعتماد المفرط على الأنظمة الآلية في بيئة عمل تتطلب الحذر والتدقيق المستمر.

وأخيراً، لا يُمكن إغفال التحديات المالية، حيث تُعد كلفة الإستثمار في تقنيات الذكاء الإصطناعي مرتفعة نسبياً، وتتطلّب خططاً طويلة الأجل لتطوير الأنظمة وتدريب الموارد البشرية وتحديث البنية التحتية. وتجعل هذه الإعتبارات تبنّي الذكاء الإصطناعي قراراً إستراتيجياً يحتاج إلى دعم حكومي، وتعاون بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى جهود من المصرف المركزي لتوفير بيئة تنظيمية محفّزة.

في المحصّلة، يشكّل الذكاء الاصطناعي فرصة استراتيجية لإعادة صياغة النظام المصرفي الأردني، من خلال تحسين الشمول المالي وتعزيز الكفاءة وتطوير أساليب مكافحة الجرائم المالية. إلاّ أن نجاح هذا التحوُّل يتطلب جهداً تكاملياً من مختلف الأطراف: الدولة، والمصارف، والقطاع الأكاديمي، وشركات التكنولوجيا. ويتطلّب بناء منظومة رقمية مستدامة وآمنة تحديثاً تشريعياً شاملاً وإستثماراً في الموارد البشرية وتطويراً للبنية التحتية، بما يضمن توظيف الذكاء الإصطناعي بشكل مسؤول وعادل، ويُعزّز من مكانة الأردن في خارطة الإبتكار المالي الإقليمي.

ولتحقيق نقلة نوعية في توظيف الذكاء الإصطناعي ضمن القطاع المالي والمصرفي في الأردن، لا بد من تبنّي رؤية إستراتيجية متكاملة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: أولاً، تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الإستثمار في الأنظمة الذكية القابلة للتكامل مع المنصّات المصرفية القائمة؛ ثانياً، بناء القدرات الوطنية من خلال برامج تدريب متخصصة بالتعاون مع الجامعات ومراكز الإبتكار، لضمان توفر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التحدّيات التقنية والرقابية؛ وثالثاً، تحديث الإطار التشريعي والرقابي ليواكب التطورات المتسارعة، ويوفر بيئة مرنة وآمنة لتطبيقات الذكاء الإصطناعي، مع الحفاظ على مبادئ الشفافية وحماية البيانات.

إن إعتماد هذه الرؤية الشمولية، يضع الأردن على خارطة الدول الرائدة إقليمياً في الذكاء الإصطناعي المالي، ويعزّز من قدرته على تحقيق الشمول المالي والرقمي بشكل فعّال ومستدام.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــيـة الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحـاد المـصارف الـعربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
يكرّم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

أعاد حفل توزيع الجوائز للمصارف العربية، الذي نظّمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في دورته الحادية عشرة، في العاصمة اللبنانية بيروت، التألق مجدّداً إلى مدينة ملتقى الحضارات ودرّة الشرق، «كوجهة لإنعقاد المؤتمرات وإحياء المناسبات الدولية، من خلال حفل توزيع جوائز التميُّز للقطاع المصرفي العربي»، بحسب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، وبمشاركة نحو 200 شخصية مصرفية من لبنان وعدد من البلدان العربية بينها السعودية وقطر والكويت وسلطنة عُمان ومصر والأردن وغيرها.

وشارك في مقدم الحضور محمد الاتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، والدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، ورئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، في حضور عدد كبير من السفراء العرب والأوروبيين المعتمدين في لبنان، إضافة إلى كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية العربية، وممثلي المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

صبّ حفل التكريم، والذي كان مميّزاً، دعماً إيجابياً للقطاع المصرفي اللبناني، حيث إلتقى عدد من رؤساء مجالس إدارات المصارف العربية، نظراءهم اللبنانيين، وكانت فرصة للتداول في الأوضاع المصرفية في لبنان، فضلاً عن التعارف وتبادل الخبرات، ودعم لبنان سياحياً، حيث إمتلأت فنادق بيروت بالمصرفيين العرب، حتى وصلت الحجوزات الى فنادق بعيدة عن العاصمة.

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
الدكتور جوزف طربيه:
الذكاء الإصطناعي تقنية تزداد أهميتها في قطاع الخدمات المصرفية

قال رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه: «إننا في الإتحاد ننظر إلى المستقبل بثقة وعزم وإدراك بأن قاطرة التقدم والتطور مستمرة، بفضل هؤلاء الذين برعوا في مجالاتهم، وتميّزوا في عطاءاتهم وأضافوا إلى المهنة المصرفية العربية نمطاً جديداً من الإبداع والإبتكار.

وفي هذا المجال، يشق الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب طريقه بثبات لتحقيق أهدافه التي لا حدود لها في بناء كادرات مصرفية متقدمة ومتطورة كأساس متين تقوم عليها المصرفية العربية، وهذا يتطلب منا جميعاً جهداً مضاعفاً وإستعداداً واعياً للتعامل مع مستقبل سريع التغيُّر والتحوّل لا بد أن نبنيه على مواردنا البشرية وتنمية مهاراتها الشخصية والمهنية».

أضاف الدكتور طربيه: «لقد أصبح الذكاء الإصطناعي تقنية تزداد أهميتها في قطاع الخدمات المصرفية، عبر إستخدامه كأداة لتشغيل العمليات الداخلية والتطبيقات الموجهة للعملاء، كما يمكنه مساعدة البنوك على تحسين وتسهيل خدمة العملاء، وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك، ورفع ثقة التوقعات المستقبلية».

ولفت د. طربيه إلى «أن هذه الإحتفالية تكرم نخبة من صنّاع القرار الإقتصادي والمالي العربي، أثبتت جدارتها على صعيد تحسين الكفاءة في إدارة مؤسساتها، وأثبتت جدارة الولوج إلى الإقتصاد الرقمي والذكاء الإصطناعي في أعماله. لذا إننا في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب نؤمن بأهمية تكريم قادة مصرفيين تعريفاً بهم وبدورهم في تحديث ونمو مصارفهم التي هي ركيزة أساسية في تقدم ونمو المجتمعات العربية».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية
الدكتور وسام فتوح:
نجحنا برهاننا على الإنطلاقة الجديدة في العهد الجديد، الذي أعاد لبلدنا حضوره العربي والدولي وفتح آفاقاً واسعة للخلاص والتعافي والتلاقي

قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «لقد أصر الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب على إقامة هذه الإحتفالية السنوية لهذا العام في بيروت، بعد أن غابت عنها بسبب الأزمات المتتالية، والتي تعرّض لها بلدنا الحبيب لبنان.

وقد نجح فعلاً برهانه على الإنطلاقة الجديدة في العهد الجديد، الذي أعاد لبلدنا حضوره العربي والدولي، وفتح آفاقاً واسعة للخلاص والتعافي والتلاقي».

أضاف الدكتور فتوح: «إن الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو منظمة عربية إقليمية تأسس في العام 2006 في المملكة المغربية، وإتخذ لبنان مقراً رئيسياً له، وهو يتكامل مع إتحاد المصارف العربية، المنظمة الإقليمية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والتي تهدف إلى توثيق أواصر التعاون بين المؤسسات المالية العربية الأعضاء، وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة. وقد أدرك الإتحادان الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحديداً بين الدولة والقطاع المصرفي في تحقيق النمو والتنمية، حيث أصبحت هذه الشراكة خياراً إستراتيجياً لسد الفجوة التمويلية في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة».

ولفت د. فتوح إلى «أن تكريم المصرفيين العرب في هذه الإحتفالية على أرض لبنان الحبيب، يأتي تقديراً لإنجازاتهم والإضاءة على مسيرتهم والتي تستحق أن تكون نموذجاً يُحتذى به في مجتمعاتنا المصرفية وفي حضور هذه النخبة من القادة والديبلوماسيين وصنّاع القرار»، متحدثاً عن «سيدة مرموقة تشغل الآن منصب الأمين العام لإتحاد مصارف الكويت، وهي أول سيدة تتبوأ هذا المنصب ضمن إطار الأمانات العامة للإتحادات والجمعيات المصرفية العربية، إذ تتمتع بخبرة تزيد عن 12 عاماً في مجال الإتصال المؤسسي في القطاع المصرفي، كما أشرفت على حملات وطنية في الكويت أبرزها «لنكن على دراية» ومثّلت إتحاد مصارف الكويت في فعاليات دولية، إنها الأخت الفاضلة شيخة فوزي العيسى، التي نفخر بها جميعاً إنطلاقاً من قناعتنا من أهمية مشاركة المرأة العربية وتمكينها في مختلف القطاعات الإقتصادية، وهذا ما تميزت به المرأة الكويتية.

ويتشرف الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب أن يكرّمها بجائزة «ريادة المرأة في جمعيات وإتحادات المصارف العربية».

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الآنسة شيخة العيسى
نائب الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت – الكويت

"ريادة المرأة في جمعيات وإتحادات المصارف العربية"

الأستاذ محمد الإتربي
الرئيس التنفيذي، البنك الأهلي المصري – مصر

"أقوى علامة تجارية فى مصـر لعام 2025"

الأستاذ يوسف محمود النعمة
رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، بنك قطر الوطني – قطر

"أقوى مصرف عربي لعام 2025"

الأستاذ علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي، البنك التجاري الدولي – الإمارات

"الريادة والتميّز في تعزيز التكنولوجيا المالية وتطوير بنية المدفوعات الرقمية في الإمارات لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

معالي الأستاذ فيصل الهيمص
رئيس هيئة الاوراق المالية العراقية – العراق

"الريادة والتميّز في ترسيخ حماية المستثمرين وتعزيز شفافية الأسواق المالية في العراق لعام 2025"

الاستاذ محمد عباس فايد
الرئيس التنفيذي، بنك أبوظبي الأول – مصر

"أفضل بنك مصري من حيث مؤشرات الأداء العام لعام 2025"

الدكتور خالد وليد الغزاوي
الرئيس التنفيذي، شركة الإبداع للتمويل المتناهي الصغر – البحرين

"التميّز والريادة في الخدمات الرقمية للتمويل الأصغر في البحرين لعام 2025"

الأستاذ رامي غريزي
المدير، مجموعة الفارس الدولية – السعودية

"الريادة والتميّز في الصيرفة الرقمية السحابية وابتكار حلول المحافظ الرقمية الذكية في السعودية لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ علي عبدالله اكريم
مصرف الساحل والصحراء للإستثمار والتجارة – ليبيا
"أفضل مصرف في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول القارة الافريقية لعام 2025"

الأستاذ تمكين عبد سرحان
رئيس مجلس الإدارة، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار – العراق
"الريادة والتميُّز في دعم النمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق لعام 2025"

الأستاذ حسن غانم
الرئيس التنفيذي، بنك التعمير والإسكان – مصر
"أفضل خطة استراتيجية لإعادة الهيكلة وتحقيق النمو المستدام في مصر لعام 2025"

الأستاذ عبدالله سعيد عويس
الرئيس التنفيذي، بنك سلام الأفريقي – جيبوتي
"الريادة في تعزيز الشمول المالي في منطقة القرن الأفريقي لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ عبد المنعم محمد الطيب
المدير العام، بنك أم درمان الوطني – السودان

"التميُّز والانجاز المصرفي في خدمات الأفراد والتمويل التجاري في السودان لعام 2025"

الأستاذ أحمد مشاري عبد الجليل
مدير عام – الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بنك برقان – الكويت

"التميُّز والريادة في خدمات إدارة الثروات والائتمان في الكويت لعام 2025"

الأستاذ شادي الزهراني – الرئيس التنفيذي للمجموعة
الأستاذ بسام جابر – المدير المفوض للبنك المصرف التجاري العراقي الإسلامي – العراق

"الأقوى من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق لعام 2025"

االاستاذ محمد أبو السعود
الرئيس التنفيذي، البنك الزراعي المصري – مصر

"أفضل بنك عربي متخصص في دعم وتمويل التنمية الزراعية المستدامة لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ حازم حجازي
الرئيس التنفيذي، بنك البركة مصر – مصر

"أفضل مصرف من حيث المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية لعام 2025"

الأستاذ أيمن أبو دهيم
المدير المفوض، المصرف الاهلي العراقي – العراق

"أفضل بنك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق لعام 2025"

الأستاذ حسن خليفة خميس أبو الحسن
الرئيس التنفيذي، بنك اليوباف العربي الدولي – البحرين

"الريادة والتميّز الإقليمي في الخدمات المصرفية الشاملة لعام 2025"

الدكتور ماجد علاوي حسين الساعدي
رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد – العراق

"أفضل بنك خاص في العراق لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ إبراهيم سرور
الرئيس التنفيذي للمجموعة OXShare – مصر

"الريادة والتميّز في منصات التداول العالمية عبر الإنترنت لعام 2025"

الأستاذ عبدالسلام جمعة بن حسن
مصرف الخليج الأول الليبي – ليبيا

"أفضل مصرف في ليبيا لعام 2025 من حيث ثقة المؤسسات والشركات الكبرى"

الأستاذ عمر عبد العزيز المير
بنك قطر الدولي الإسلامي – قطر

"الريادة في التمويل الإسلامي المستدام في قطر لعام 2025"

الأستاذ بيان قاسم
المدير العام، مصرف الصفا – فلسطين

"الريادة والتميّز في الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد وخدمات الدفع في فلسطين لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ رشيد حميد
شركة كار لصناعة الإسمنت المحدودة – العراق

"الريادة والتميّز في خلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية الصناعية، وتعزيز التنمية الوطنية في العراق لعام 2025"

السيد مصعب الشعلان
بنك الكويت الدولي – الكويت

"التميّز في الريادة الرقمية والمصرفية المُرتكزة على تجربة العميل في الكويت لعام 2025"

الأستاذ عصام الدين فضل بخيت
المدير العام، البنك الاسلامي السوداني – السودان

"التميُّز والانجاز المصرفي في مواكبة التطورات التكنولوجية في العام 2025"

الأستاذ وسيم الهندي
شركة الفردان للصرافة – قطر

"الأقوى من حيث خدمات الصرافة والتحويلات المالية في قطر لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ أحمد اللحام
المدير العام، بنك الشام – سوريا

"الريادة في تقديم الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في سوريا لعام 2025"

الأستاذ نجم الدين خلف الله عبدالقادر الدخيري
المدير العام، مصرف المزارع التجاري – السودان

"التميُّز في تمويل القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية في السودان لعام 2025"

السيد احمد علي محسن
مصرف المشرق العربي الاسلامي – العراق

"النجم الصاعد في قطاع الصيرفة الإسلامية في العراق لعام 2025"

الأستاذ إبراهيم سعدالله
بنك التنمية الصناعية – مصر

"التميُّز والانجاز المصرفي من حيث اعادة الهيكلة والتطوير لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الأستاذ أحمد هاشم عبد الجبار
المدير المفوض، المصرف المتحد للاستثمار – العراق

"الريادة والتميُّز في تعزيز الشمول المالي في العراق لعام 2025"

الأستاذ علي عبدالله نعمان
المسؤول المالي والإقتصادي في السفارة اليمنية في بيروت
يستلم الجائزة نيابة عن بنك القاسمي للتمويل الأصغر الاسلامي، اليمن

"أفضل مبادرة للتحوّل الرقمي في القطاع المصرفي اليمني لعام 2025"

الأستاذ هاني العلي
يستلم الجائزة نيابة عن البنك الأهلي اليمني، اليمن

"أفضل بنك في اليمن لعام 2025"

الأستاذ أمجد عودة
يستلم الجائزة نيابة عن بنك الخرطوم – السودان

"أفضل بنك في السودان لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

السيدة رونا بوعاصي
تستلم الجائزة نيابة عن بنك "المصرف" – الإمارات

"الأفضل في ممارسات الالتزام المؤسسي والحوكمة في دولة الإمارات لعام 2025"

السيدة زينب وهبة
تستلم الجائزة نيابة عن الأستاذ أحمد الذيب، الرئيس التنفيذي لبنك كاك الدولي – جيبوتي

"أقوى مصرف في جيبوتي والريادة في التحوّل الرقمي لعام 2025"

الأستاذ فادي جباوي
يستلم الجائزة نيابة عن بنك تمكين للتمويل الاصغر – اليمن

"التميُّز في خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن لعام 2025"

تكريم المصارف العربية بجوائز التميُّز لعام 2025 في بيروت

الفائزون بجوائز التميز لعام 2025 في صورة جامعة

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

مبادرة مشتركة بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد من أجل المتوسط «InspireHer 2025» منصّة للإحتفاء برائدات الأعمال اللواتي يقُدن التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في نسختها الأولى، جسّدت مسابقة InspireHer رؤية طموحة لدعم الابتكار وتعزيز الوصول إلى التمويل، وفتح آفاق جديدة للنمو المستدام. وقد أُطلقت هذه المبادرة المشتركة بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد من أجل المتوسط، بالشراكة مع منظمات دولية ومؤسسات مالية مرموقة، لتكون منصّة فاعلة لتمكين رائدات الأعمال في المنطقة. وفي أجواء نابضة بالتعاون والإلهام، شكّلت مدينة باليرمو الإيطالية إطاراً مثالياً لإحتضان هذا الحدث المتميّز، الذي نُظّم على هامش منتدى سيدات الأعمال، فتحوّل المنتدى إلى مساحة تفاعلية التقت فيها الخبرات والرؤى والطموحات لإعادة رسم ملامح مستقبل ريادة الأعمال النسائية في المنطقة.

وقد شهدت النسخة التاسعة من منتدى سيدات الأعمال للاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، التي عُقدت في باليرمو – إيطاليا يومي 16 و17 يوليو/ تموز 2025، محطة بارزة في مسيرة تمكين رائدات الأعمال في المنطقة، بالشراكة مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، في حضور أكثر من 150 مشاركاً من صانعي السياسات والمؤسسات المالية ورائدات الأعمال.

في قلب هذا الحدث، برزت مسابقة InspireHer لتمكين المرأة العربية في مجال ريادة الأعمال والوصول الى الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدعم من شركاء إستراتيجيين، من بينهم ، يونيدو البحرين وبنك أفريقيا وصندوق سند بهدف تمكين المشاريع التي تقودها النساء عبر تعزيز الوصول إلى التمويل، وتشجيع الابتكار، ودعم نماذج النمو المستدام.

المتحدثون

إبراز التميُّز

في نسختها الأولى، إستقطبت المسابقة 160 طلب مشاركة من رائدات أعمال في الدول المستهدفة: لبنان، الأردن، مصر، فلسطين، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، حيث عرضت نخبة من رائدات الأعمال المتميّزات في ثلاث فئات: المشاريع الناشئة، الأعمال القائمة، وجوائز SANAD للإستدامة والتقنيات الزراعية (AgTech)، بالإضافة إلى الجائزة الأبرز رائدة الأعمال للعام 2025.

جوائز SANAD – الإستدامة والتقنيات الزراعية

- **الفائزة الأولى:** نُهَير زين – مؤسسة شركة Leukeather – مصر – فئة الإستدامة.
- **المركز الثاني:** روز بشارة بيريني – مؤسسة Darmmess Social entreprise – لبنان – فئة الإستدامة.
- **المركز الثالث:** نهى بن زبير – مؤسسة Velours Lactes – تونس – فئة التقنيات الزراعية.

فئة الأعمال القائمة

- **الفائزة الأولى:** ظلال الشمايلة Easy Robot Kit– الأردن
- **المركز الثاني:** براء أبو شريفة – Coach You الأردن
- **المركز الثالث:** رندا حرب – Green Robot Techلبنان

فئة المشاريع الناشئة

- الفائزة الأولى: نسرين صادق – Luminaالمغرب
- المركز الثاني: كريمان المشهراوي – Belify فلسطين

المركز الثالث: تمارا غندور – Rama Impact لبنان

جائزة رائدة الأعمال للعام InspireHer 2025

- إيمان الوسيفي مؤسسة منصة مقبس – Muqbis – مصر

الإلتزام بالنمو والتطوير

لا تنتهي مسابقة InspireHer عند حدود الحفل الختامي في باليرمو، بل تُشكل بداية لمسيرة دعم مستمرة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا في البحرين (UNIDO ITPO Bahrain)، حيث إلتزم الإتحاد من أجل المتوسط وإتحاد المصارف العربية بمرافقة المتأهلات لمساعدتهن على تطوير أعمالهن وتحقيق أثر مستدام من خلال:

– ورشة عمل متخصّصة في مهارات العرض التقديمي (Pitching Skills) لتعزيز القدرة على جذب المستثمرين والشركاء.

– برنامج تطوير المؤسسات والترويج للإستثمار مصمم خصيصاً، يشمل التخطيط للأعمال، إستراتيجيات التمويل والتطوير، الإبتكار والتحوُّل الرقمي، قياس الأثر والإستدامة والوصول إلى الأسواق وبناء الشبكات.

– ستة أشهر من الإرشاد والاستشارات الفردية لمواكبة النمو الإستراتيجي والتطوير التشغيلي.

– تسهيل مشاركة المتأهلات في المنتدى العالمي لريادة الأعمال والإستثمار (WEIF 2026) لتأمين فرص تواصل واستثمار على المستوى الدولي.

في إطار منتدى سيدات الأعمال في مدينة باليرمو – إيطاليا

10 سيدات فائزات في مسابقة InspireHer 2025

في إطار منتدى سيدات الأعمال الذي نظّم في 16 يوليو/تموز 2025 بمدينة باليرمو – إيطاليا، وبمبادرة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية، والاتحاد من أجل المتوسط، ، تم الإعلان عن الفائزات في النسخة الأولى من مسابقة InspireHer الهادفة إلى تمكين رائدات الأعمال وتعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

شهدت المسابقة مشاركة أكثر من 160 مشروعًا من 9 دول عربية، وتم اختيار مجموعة من الفائزات اللواتي قدّمن مشاريع مبتكرة تركّز على الاستدامة، التكنولوجيا، التأثير الاجتماعي، والصحة النفسية. في هذا السياق، نُسلّط الضوء على النساء الرائدات اللواتي نلن الجوائز، اعترافًا بتميزهنّ وإسهاماتهنّ الملهمة في مجتمعاتهنّ واقتصادات بلدانهنّ.

إيمان الوصيفي – مصر
الفائزة بجائزة سيدة الاعمال لعام 2025

رائدة أعمال مصرية ومؤسسة منصة Muqbis.com، تتمتع بخبرة تفوق 19 عامًا في التسويق الاستراتيجي وتطوير الأعمال. أسست منصتها الرقمية لدعم الحرفيين المحليين وربطهم بالأسواق العالمية، محافظة على التراث الثقافي ومساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء.

نهير زين – مصر
الفائزة بالمرتبة الاولى عن فئة الاستدامة (SANAD)

معمارية ومصممة مصرية، مؤسِّسة Leukeather، وهي مادة نباتية بديلة للجلود الفاخرة. توظّف نهير التصميم كأداة للتغيير المستدام، مستلهمة من البيئة والطبيعة المحلية، ساعية إلى إحداث تحول في ثقافة المواد في منطقة الخليج العربي.

روز بشارة بيريني – لبنان
الفائزة بالمرتبة الثانية عن فئة الاستدامة (SANAD)

مؤسِّسة Darmmess، شركة لبنانية ناشئة في مجال الصناعات الغذائية ذات بعد اجتماعي وبيئي. حازت على عدة جوائز عالمية بفضل نموذجها المبني على الشفافية والأثر المستدام، وسوّقت منتجها في أكثر من 15 دولة، مما يعكس نجاح ريادتها العالمية.

نهى بن زبير – تونس
الفائزة بالمرتبة الأولى عن فئة التكنولوجيا الزراعية (SANAD)

مهندسة صناعات غذائية، مؤسِّسة مشروع Velours Lactés لتحويل مصل اللبن، المهدور عادة، إلى منتجات عالية القيمة. تدمج بين الابتكار العلمي وروح ريادة الأعمال لدفع عجلة الاقتصاد الدائري في القطاع الزراعي والغذائي في تونس.

ذُلال الشمايلة – الأردن
الفائزة بالمرتبة الأولى عن فئة المشاريع القائمة

مهندسة كهرباء ومؤسسة أكاديمية Easy Robot Kit، تعمل على تدريب النساء والشباب في المجتمعات المهمشة في مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي. توسّع نطاق عملها في المنطقة العربية لنشر الابتكار الرقمي والتمكين التكنولوجي.

براء أبو شريفة – الأردن
الفائزة بالمرتبة الثانية عن فئة المشاريع القائمة

المديرة التنفيذية الشريكة في Coach You، أول منصة تدريب باللغة العربية في المنطقة. بخبرة تزيد عن 20 عامًا في قيادة فرق المبيعات والتطوير، تقود براء تحولاً في مجال التدريب المؤسسي وتطوير القيادة عبر حلول تكنولوجية مبتكرة تتماشى مع الثقافة العربية.

رندة حرب – لبنان
الفائزة بالمرتبة الثالثة عن فئة المشاريع القائمة

مؤسسة Green Robot Tech، ناشطة في مجال التعليم الشامل، طورت أدوات تعليمية مبتكرة كـ"Braille Math Magic" لتسهيل تعليم الرياضيات للمكفوفين. تدمج بين التعليم والتكنولوجيا لخدمة الطلاب في بيئات محرومة وتعزيز فرص التعلم المتساوية.

نسرين صادق – المغرب
الفائزة بالمرتبة الأولى عن فئة المشاريع الناشئة

مهندسة طاقات متجددة ومؤسِّسة مشروع Lumina، مركبة كهربائية صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية. نالت جائزة الابتكار من وزارة الشباب المغربية، ومثلت بلدها في مؤتمرات دولية في عمان واليابان، وساهمت في مبادرات للاقتصاد الدائري بالتعاون مع ألمانيا.

كريمان مشهراوي - فلسطين
الفائزة بالمرتبة الثانية عن فئة المشاريع الناشئة

رائدة في تقنيات الواقع الافتراضي والميتافيرس، ومؤسسة Belifye، منصة علاج نفسي باستخدام VR. عملت على تمكين الفنانين الفلسطينيين ونظّمت أول فعالية TED في غزة، كما تقود مشاريع تقنية في التعاون مع وزارات الثقافة والتنمية في المنطقة.

تمارا غندور – لبنان
الفائزة بالمرتبة الثالثة عن فئة المشاريع الناشئة

مؤسِّسة RAMA Impact، صندوق استثماري يُعنى بتمويل المشاريع الاجتماعية بقيادة نساء في مناطق تعاني من هشاشة اقتصادية ومناخية في الشرق الأوسط وإفريقيا. تجمع بين الخبرة الميدانية في العمل الإنساني ورؤية استراتيجية لتمكين النساء من خلال الاستثمار المؤثر.

أطلقه إتحاد المصارف العربية و«يونيدو» وAAOIFI وAFC

برنامج (IFETAA): تحالف غير مسبوق لتعبئة التمويل الإسلامي والعربي من أجل التحوّل الإقتصادي في أفريقيا والعالم العربي

في خطوة غير مسبوقة لتعزيز التحوُّل الإقتصادي في أفريقيا والعالم العربي، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وإتحاد المصارف العربية، ومؤسسة تمويل أفريقيا (AFC) برنامج IFETAA .

ويأتي هذا التحالف الإستراتيجي إستجابةً لإستمرار محدودية الوصول إلى التمويل كعائق رئيسي أمام نمو الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العديد من المناطق.

ويهدف البرنامج إلى تعبئة رؤوس أموال إسلامية وعربية ضخمة لتوجيهها نحو هذه الشركات، بما يُعزّز قدرتها على الصمود ويدفع بعجلة التنمية المستدامة بوتيرة أسرع في إفريقيا والعالم العربي، في حين لا يزال ضعف الوصول إلى التمويل يشكل أحد أبرز العوائق أمام نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التحوُّل الإقتصادي، خصوصاً في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ إذ لم تتمكّن سوى شركة واحدة من أصل خمس شركات أفريقية من الحصول على قرض، وغالباً ما تواجه هذه الشركات معدّلات فائدة مرتفعة تصل إلى نحو 25 %، مقارنة بنحو 5 % فقط في أوروبا.

ومع تجاوز أصول التمويل الإسلامي حاجز4 تريليونات دولار، يبرز هذا القطاع كفرصة واعدة وغير مستغلة بالشكل الكافي لتوجيه رؤوس الأموال نحو الإقتصاد الحقيقي.

وفي هذا المجال، أبرمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وإتحاد المصارف العربية (UAB)، ومؤسسة تمويل إفريقيا (AFC) خلال إجتماعهم في فيينا – النمسا أخيراً، شراكات إستراتيجية جديدة في إطار برنامج «التمويل الإسلامي والعربي من أجل التحوّل الإقتصادي في إفريقيا، والمنطقة العربية(IFETAA) »

ويُعد برنامج «إيفيتا» تحالفًا غير مسبوق لتعبئة رأس المال والخبرات، بهدف دعم التنمية، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحفيز نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد جرت مراسم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم خلال مائدة مستديرة رفيعة المستوى في قصر هوفبورغ في فيينا، على هامش منتدى التنمية لصندوق أوبك، لتشكل الإعلان الرسمي عن إنطلاق البرنامج.

وقال جيرد مولر، المدير العام لليونيدو: «في وقت تتراجع فيه الموارد المالية التقليدية المخصصة للتنمية، تبرز المؤسسات المالية الإسلامية والعربية كشركاء رئيسيين في مسار التصنيع والتنمية المستدامة. هذا البرنامج يمثل تحالفاً قوياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة إنتاجيتها، وتسريع التحول الإقتصادي في البلدان النامية».

من جانبه، أوضح بانجي فيهيتولا، عضو مجلس الإدارة ورئيس الخدمات المالية في مؤسسة تمويل إفريقيا، أن «برنامج إيفيتا سيمكن من تعبئة رؤوس أموال ضخمة ضرورية للتحول الاقتصادي في إفريقيا»، مضيفًا أن المؤسسة ستستفيد من خبرتها المميزة في التمويل التقليدي والإسلامي لتقديم حلول مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

من جهته قال الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: «إن «إيفيتا» أكثر من مجرد برنامج، إنه دعوة إلى العمل، إذ نوحّد القدرات المالية العربية والإسلامية لخدمة التنمية المستدامة والسيادة الإقتصادية، عبر تمويل النمو، وتعزيز الثقة في الأنظمة المالية، وبناء إقتصادات قادرة على الصمود وشاملة للجميع».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
نوحّد القدرات المالية العربية والإسلامية لخدمة التنمية المستدامة والسيادة الإقتصادية عبر تمويل النمو وتعزيز الثقة في الأنظمة المالية

وأعلن الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ورئيس المركز الدولي لريادة الأعمال والابتكار، «أن الهيئة ستشجع المؤسسات المالية الإسلامية على تخصيص ما لا يقل عن 20% من تمويلاتها، أي أكثر من تريليون دولار، لتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من خلال برنامج متوافق مع الشريعة يشمل الدعم الفني، والمساندة التنظيمية، وبناء القدرات».

ويأتي هذا البرنامج إستنادًا إلى الإلتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر «عالم بلا جوع» الذي نظمته اليونيدو في أديس أبابا في العام 2024، بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تطوير محفظة من المشاريع القابلة للتمويل، ووضع آليات مالية وغير مالية لتقليل المخاطر، ودعم الحكومات في تعزيز الأطر التنظيمية التي تشجع على منح الإئتمان المصرفي الإسلامي والتقليدي.

وقد خصّصت اليونيدو 500 ألف دولار لإعداد وإطلاق تنفيذ البرنامج، الذي يتم تنسيقه من قبل فريق العمل المعني بالتمويل الإسلامي والعربي، ومكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لليونيدو في البحرين.

إتحاد المصارف العربية يُعيّن
سليمان عيسى العزابي عضواً لمجلس الإدارة

أعلن إتحاد المصارف العربية تعيين سليمان عيسى العزابي، المدير العام لمصرف الجمهورية – ليبيا، ورئيس جمعية المصارف الليبية، عضواً لمجلس إدارة الإتحاد.

العزابي لعب دوراً أساسياً في إعادة هيكلة المصرف التجاري الوطني، وتحسين الأداء العام للمصرف، وأطلق منتجات وخدمات مصرفية جديدة مثل الخدمات والمنتجات الإلكترونية، والحلول المصرفية للشركات وحلول التأجير التمويلي وتمويل المشاريع.

سليمان عيسى العزابي

كما صمّم العديد من السياسات والإجراءات الناجحة التي تهدف إلى تقليل المخاطر التي يعاني منها القطاع المصرفي الليبي، حيث كان لهذه السياسات الدور الكبير في الحفاظ على وحدة المصرف التجاري الوطني.

وتولّى مناصب عدة أبرزها: الرئيس التنفيذي لمصرف الوحدة – دولة ليبيا، (2011 – 2012)، وقد شمل هذا المنصب القيام بمسؤوليات مختلفة من ضمنها: إدارة الميزانية العمومية، وتوفير الدعم التمويلي لوحدات الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى إدارة محفظة المصرف (الدخل الثابت ومحفظة الأسهم)، كما تولّى منصب نائب الرئيس التنفيذي لمصرف الوحدة، (2009 – 2011)، وقد شملت أبرز المهمات والمسؤوليات المناطة: الإشتراك في مراجعة إستراتيجيات وأهداف المصرف، وتطوير خطط العمل ومتابعة تنفيذها. وقد ساعد الرئيس التنفيذي في إدارة أنشطة المصرف، والإجراءات والعمليات المركزية والتكنولوجيا المستخدمة فيه.

كذلك تولّى مناصب عدة أبرزها المدير العام لشركة الصرافة للخدمات المالية – دولة ليبيا، (2004 – 2009)، ونائب المدير العام للشركة التركية الليبية للتأجير التمويلي – تركيا (1997 – 2004)، ونائب رئيس قسم التحليل المالي (1988 – 1997)، ومساعد رئيس قسم الإعتمادات – المصرف الليبي الخارجي – دولة ليبيا. كما تولّى عضوية مجالس الإدارة في شركات مالية ومصرفية عدة.

دورة تحضيرية لإتحاد المصارف العربية
لشهادة أخصائي العقوبات الدولية المعتمد CGSS

نظم إتحاد المصارف العربية دورة تدريبية مصرفية عبر التواصل المرئي «أونلاين» – Online، على مدى ثلاثة أيام، «الدورة التحضيرية لشهادة أخصائي العقوبات الدولية المعتمد CGSS»، بمشاركة 12 شخصاً من مصارف لبنانية، كويتية، مصرية، سورية، سودانية، بحرينية ويمنية.

وقد غطّى هذه الدورة على مدى ثلاثة أيام المحاضر شوقي أحوش، مصرفي سابق ورئيس قسم العقوبات السابق في القطاع المصرفي اللبناني، ومحاضر جامعي وخبير تدريب دولي في مجال الإمتثال ومكافحة غسل الأموال والعقوبات.

وقد جاءت هذه الدورة مع تزايد تعقيد وتعدّد جوانب ديناميكيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات، حيث تحتاج المؤسسات المالية إلى تعزيز أطر الإمتثال لديها لإستيعاب الضغط التنظيمي غير المسبوق والتدقيق على أعمال الإمتثال.

وفي ظل إقتصاد عالمي مترابط، تحيط به حالة من عدم اليقين والمخاطر الجيوسياسية، تُعدّ إدارة مخاطر غسل الأموال وإنتشار التسلُّح وتمويل الإرهاب والعقوبات أولوية قصوى للمؤسسات المالية لتجنُّب الجزاءات المالية ومخاطر بالسمعة. علاوة على ذلك، ونظراً إلى التأثير الشامل للعقوبات على عمليات التجارة الدولية وسلاسل

التوريد، أصبح من الضروري على المؤسسات المالية تقييم مخاطر الطرف المقابل أو الطرف الآخر في المعاملة، وتحديد السلع ذات الإستخدام المزدوج، والسعي للحصول على تراخيص تجارية، وإعتماد أدوات فحص قائمة على التكنولوجيا، والتدقيق في مصادر الأموال والثروة، وإنشاء إطار عمل لإدارة مخاطر الجرائم المالية على مستوى المؤسسة.

بناءً على ذلك، تُزود هذه الشهادة الدولية في مجال العقوبات، المشاركين بالأدوات والرؤى اللازمة حول كيفية الإمتثال لنظام العقوبات العالمي ومواجهة المخاطر التنظيمية خارج الحدود الإقليمية، كما تمكّن المشاركون خلال الدورة من فهم تعقيدات العقوبات كمسؤولية صارمة، والتعامل مع العقوبات القطاعية، وبرامج عقوبات الأمم المتحدة، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية، والإتحاد الأوروبي، وهيئة مراقبة الأصول المالية في المملكة المتحدة.

أما المشاركون المستهدفون فهم: مسؤولو الإلتزام في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT ، ومسؤولو التدقيق، وموظفو ومديرو العلاقات، والمدققون الخارجيون، والمديرون التنفيذيون، والرؤساء التنفيذيون للمخاطر، وأعضاء لجنة مجلس الإدارة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفرق مراقبة المعاملات، ورؤساء تمويل التجارة ونوابهم، والجهات الرقابية والمحامون والمستشارون القانونيون.

ورشة مصرفية عن «إدارة مخاطر عدم الإلتزام: الإطار، التحليل والممارسات» في إسطنبول

من جهة أخرى، نظم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصّصة في مدينة إسطنبول – تركيا، لمدة ثلاثة أيام، تحت عنوان: «إدارة مخاطر عدم الإلتزام: الإطار، التحليل والممارسات»، بمشاركة 19 شخصاً من المصارف المصرية، الكويتية، العراقية والأردنية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر كميل بارخو، مستشار أعمال في القطاعين المالي والتجاري، لبنان.

وقد شرحت هذه الورشة، كيف تواجه مؤسسات الخدمات المالية، المهمة الصعبة المتمثلة في التحديد الفعّال لأكبر المخاطر التي تتعرّض لها نفسها كما لعملائها، وحماية كلا الطرفين من المخاطر غير الضرورية وتلبية المتطلبات التنظيمية لمزيد من الشفافية والوعي وتوحيد المعلومات عبر المؤسسة.

فبالنسبة إلى العديد من هذه المؤسسات، يتفاقم هذا التحدّي بسبب ركود أو حتى تقلص مخصّصات الميزانية، مما يجعل هذه المهام أكثر صعوبة. وتُدرك مؤسسات الخدمات المالية بشكل متزايد أنه يجب عليها تجاوز النهج التفاعلي التقليدي القائم على الصومعة نحو إستراتيجية أكثر شمولاً لإدارة مخاطر الجرائم المالية.

وقد رمت الورشة إلى التعرُّف بعمق على أهمية دور الحوكمة الرشيدة، والمناقشة التفصيلية لآلية إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعرفة المعمّقة بمخاطر العقوبات الدولية على المؤسسات المالية وزبائنها، والتعرُّف بعمق على محاسن ومساوئ إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والفهم المعمّق لمتطلبات مكافحة التهرب الضريبي.

تهدف إلى تمويل الأولويات الرئيسية
ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026

وضعت المفوضية الأوروبية ميزانية للإتحاد الأوروبي لعام 2026 بقيمة 193.26 مليار يورو. وتهدف هذه الميزانية إلى تمويل أولويات الإتحاد الأوروبي الرئيسية، ومنها تمويل الدفاع، والعمل المناخي، والتحوُّل الرقمي، ومواصلة دعم أوكرانيا. يتضمّن مقترح الميزانية أبرز السياسات والأهداف الاستراتيجية، وتفاصيل الإنفاق عبر البرامج والمؤسسات، ومصادر الإيرادات والتوقعات المالية، وبيانات أداء البرامج الممولة من الإتحاد الأوروبي.

في ما يلي نعرض فرص ومخاطر ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 والآثار على الصعيد العالمي وعلى قطاعات الدفاع والتكنولوجيا، ونخلص إلى وضع خارطة طريق مستقبلية للمصارف العربية لمواجهة تحدّيات وفرص ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026.

ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026
193.26 مليار يورو

إقترح مجلس الإتحاد الأوروبي إلتزامات بقيمة 186.24 مليار يورو، ومدفوعات بقيمة 186.49 مليار يورو.

الفرص والمخاطر

تنطوي ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 على فرص ومخاطر في السعي لمواجهة التقلبات العالمية مع مراعاة الأولويات الإستراتيجية.

توفر ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 فرصاً عدة منها:

• الإستثمار الإستراتيجي: يشمل تمويل ضخم لقطاع الدفاع والتحوّل الرقمي والعمل المناخي مما يضع الإتحاد الأوروبي في موقع الريادة العالمية في مجال الإبتكار والمرونة.

• دعم أوكرانيا: يشمل إستمرار المساعدات لأوكرانيا، مما يعزّز النفوذ الجيوسياسي للإتحاد الأوروبي ويعزّز الإستقرار في أوروبا الشرقية.

• التحوُّل الرقمي والتحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر: يشمل الإستثمارات في الطاقة النظيفة والتنوّع البيولوجي والبنية الأساسية الرقمية مع أهداف الإستدامة العالمية.

• الشباب والإبتكار: يشمل التمويل المخصّص للتعليم وتوفير فرص العمل ودعم الشركات الناشئة لتعزيز قدراتها التنافسية على المدى الطويل.

• المشاركة الخارجية: تم تخصيص 15.5 مليار يورو للشراكات مع الدول المجاورة والعالم لتعزيز العلاقات التجارية والدبلوماسية.

إلاّ أن ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 تحمل في طيّاتها مخاطر عدة منها:

• قلة المرونة: إن الميزانية المخصّصة للمبادرات الجديدة محدودة.

• الضغوط لسداد الديون: قد يؤدي سداد القروض إلى الضغط على تمويل البرامج المستقبلية.

• عدم اليقين الجيوسياسي: قد تؤدي الصراعات وضغوط الهجرة والاضطرابات المناخية إلى تغيير الأولويات أو تحويل الموارد.

• تحدّيات التنفيذ: إن التنسيق المعقّد بين الدول الأعضاء قد يؤدي إلى إبطاء إستخدام الأموال وتقليل الآثار المنشودة.
• التقلّبات الإقتصادية: قد يؤثر التضخُّم وتحوّلات أسعار الفائدة وانخفاض التمويل الدولي على التنفيذ والنتائج لمخططات الميزانية.
وعليه فإن هذه الميزانية هي بمثابة قوة إستقرار ورافعة إستراتيجية إلاّ أنها تواجه تحدّيات ومخاطر كبيرة.
لقد لاقت ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 الترحيب والإنتقاد على حد سواء، مما يعكس مدى تعقيد الموازنة بين الطموحات الإستراتيجية والقيود المالية.
إن الإطار المالي متعدّد السنوات multiannual financial framework (MFF) يُقيّد قدرة الإتحاد الأوروبي على الإستجابة السريعة للأزمات الطارئة، ومنها عدم الإستقرار الجيوسياسي والكوارث المناخية. وقد أعرب بعض أعضاء البرلمان الأوروبي عن مخاوفهم من التركيز المتزايد على الدفاع والأمن على حساب التماسك والأمن الغذائي والبرامج الإجتماعية. ورغم أن الإطار المالي متعدّد السنوات مُصمّم لتعزيز الأهداف المناخية، إلاّ أنه قد يؤثر بشكل غير متناسب على الإقتصادات النامية، بما في ذلك الدول العربية، من خلال زيادة تكاليف التصدير وتوتر العلاقات التجارية.
يعكس مشروع الميزانية مساهمات من جماعات سياسية متعدّدة، مما يؤدي إلى تضارب في الأولويات وغموض في التوجُّه الإستراتيجي الطويل الأمد. وقد إقترح أعضاء الأقلية في البرلمان الأوروبي تعديلات لإعادة توازن الإنفاق وتحسين الشفافية.
ولكن لا تزال الميزانية أداةً حيويةً لتعزيز تنافسية الإتحاد الأوروبي وإستدامته وإستقلاليته الإستراتيجية.

التأثير على الأسواق المالية العالمية

يُتوقع أن يكون لميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية كالتالي:
*ثقة السوق وإستقرارها: إن تركيز الميزانية على الأمن والدفاع ودعم أوكرانيا، قد يُسهم في إستقرار أسواق الأسهم والديون السيادية الأوروبية. كما أن تدفقات التمويل المتوقعة والإنضباط المالي المُعزّز قد يزيد ثقة المستثمرين في سندات الإتحاد الأوروبي واليورو.
• طفرة في الإستثمارات الخضراء والرقمنة: قد تجذب المخصّصات الكبيرة لمشاريع تغيّر المناخ والابتكار الرقمي رؤوس أموال عالمية إلى شركات التكنولوجيا الخضراء والبنية التحتية الرقمية في الإتحاد الأوروبي. وقد يزيد المستثمرون المهتمون بالجوانب البيئية والإجتماعية والحوكمة Environmental, Social, and Governance ESG من إستثماراتهم في أسواق الإتحاد الأوروبي بفضل توافقها مع أهداف الإستدامة.
*العملة والتجارة: إن الميزانية الجديدة تساعد في تعزيز التنافسية والإستقلالية الإستراتيجية لعملة اليورو، ولا سيما إذا إقترنت بأداء إقتصادي قوي. وقد يؤثر دعم الميزانية للهجرة على ديناميكيات سوق العمل وتدفقات التجارة، لا سيما مع المناطق المجاورة.

• الآثار غير المباشرة على الأسواق الناشئة، قد يُعزّز تمويل الإتحاد الأوروبي للشراكات الخارجية (15.5 مليار يورو) التنمية والإستقرار في الدول الشريكة، مما يؤثر على الأسواق الإقليمية والإستثمارات الدولية.
• إصدار السندات والسيولة: إن إصدار سندات الإتحاد الأوروبي بشكل مستدام يؤثر على أسواق الدخل الثابت العالمية وأسعار الفائدة.

الآثار على التكنولوجيا

تركّز ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 بشكل كبير على التكنولوجيا والإبتكار من خلال العديد من البرامج والمبادرات الرئيسية بما في ذلك:
• آفاق أوروبا Horizon Europe: وهو برنامج البحث والإبتكار الرائد في الإتحاد الأوروبي، ويدعم العلوم المتطورة والتحوُّل الرقمي والتكنولوجيا الخضراء.
• برنامج أوروبا الرقمي Digital Europe: ويساهم في تطوير الحوسبة الفائقة، والذكاء الإصطناعي، والأمن السيبراني، والمهارات الرقمية المتقدمة.
• المعهد الأوروبي للإبتكار والتكنولوجيا European Institute of Innovation and Technology (EIT): يساهم في تمويل مجتمعات المعرفة والإبتكار Knowledge and Innovation Communities (KICs) في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والمناخ، والتصنيع.
• الإتحاد الأوروبي في الجيل القادم NextGenerationEU: يُوفر دعماً إضافياً للبنية التحتية الرقمية.
وتشمل الأولويات الإستراتيجية في مجال التكنولوجيا التالي:
• تعزيز قدرات الذكاء الإصطناعي والحوسبة الكمومية.
• توسيع نطاق تقنية الجيل الخامس 5G والإتصال المستقبلي future connectivity
• دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإبتكار التكنولوجي
• تعزيز مرونة الأمن السيبراني في جميع الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي.

الآثار على العملات المشفّرة

إن ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 لها آثار كبيرة على سوق العملات المشفّرة، خصوصاً مع توجُّه أوروبا نحو تنظيم التمويل اللامركزي Decentralized Finance (DeFi) وتوسيع إطار أسواق الأصول المشفّرة Markets in Crypto-assets MiCA).
ويستعد الإتحاد الأوروبي لتنظيم بروتوكولات التمويل اللامركزي بدءاً من منتصف العام 2026 مما يُسهم في توضيح مفهوم «اللامركزية».
وتُركز المرحلة النهائية من قانون ميكا أسواق الأصول المشفرة Markets in Crypto-assets MiCA) على إحتياطات العملات المستقرة، ومنع الإحتيال، ومتطلبات «إعرف عميلك» Know Your Customer KYC).

كما ويدعم تمويل التحوُّل الرقمي والإبتكار المالي بشكل غير مباشر البنية التحتية لتقنية البلوك تشين وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

ومن المقرر إصدار أحكام جديدة لمكافحة غسل الأموال تُقيّد حسابات العملات المشفّرة المجهولة في العام 2024، مما قد يُغيّر سلوك المستخدمين وتصميم منصات العملات المشفّرة. وعليه تمهد ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 الطريق لبيئة أكثر تنظيماً لأسواق العملات المشفّرة.

تعزيز قوة الإتحاد الأوروبي

تُعتبر ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 أداة إستراتيجية لتوسيع نفوذ الإتحاد الأوروبي وإستقلاليته في مجالات متعدّدة. إن زيادة التمويل للدفاع والأمن السيبراني والبنية التحتية الحيوية تقلّل من الإعتماد على الجهات الخارجية وتعزّز قدرة الإتحاد الأوروبي على التصرُّف بإستقلالية في الشؤون العالمية. ومن خلال تركيز الموارد للعمل المناخي والهجرة ودعم أوكرانيا، تعزّز الميزانية قوة الإتحاد الأوروبي وسلطته على التجارة العالمية، وعلى وضع المعايير الخاصة بالمناخ. إن الإستثمارات الضخمة في الإبتكار والإستدامة والتحوُّل الرقمي تضع الإتحاد الأوروبي في مكانة عالمية عالية في مجال التقنيات الناشئة. ومع تخصيص أكثر من 15 مليار يورو للدول المجاورة والعالم Neighbourhood and the World، فإن الإتحاد الأوروبي يعمّق دوره في الإستقرار الإقليمي والتنمية والدبلوماسية.

وعليه فإن ميزانية العام 2026 هي مخطّط مرن لتأثير عالمي أكبر للإتحاد الأوروبي.

الآثار على قطاع الدفاع

تُولي ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 إهتماماً بالغاً بالدفاع والأمن، وذلك يعود إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية والحاجة إلى إستقلالية إستراتيجية. وتشمل أولويات البرلمان الأوروبي تعزيز قدرات الإتحاد الأوروبي في مجال الدفاع والأمن السيبراني، والإستثمار في البنية التحتية للنقل ذات الإستخدام المزدوج، وتعزيز التأهب للأزمات. ويُواصل صندوق الدفاع الأوروبي تعزيز المشتريات المشتركة والإبتكار في تقنيات الدفاع. وتعتزم ألمانيا، بصفتها أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي، إنفاق 94.5 مليار دولار على الدفاع في العام 2026، بما في ذلك 9.7 مليار دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا.

وسترفع فرنسا ميزانيتها الدفاعية إلى 53.7 مليار يورو، مع تخصيص 3.5 مليار يورو إضافية للتحديثات الإستراتيجية. يظل الدعم المالي واللوجستي المستمر وغير المشروط لأوكرانيا ركيزةً أساسية، مما يعزّز إلتزام الاتحاد الأوروبي بالإستقرار الإقليمي.

ويُتوقع أن تقوم الدول الأعضاء بتوجيه المزيد من التمويل على المستوى الوطني وعلى مستوى الإتحاد الأوروبي لتحديث المعدات وإعادة بناء المخزونات وتطوير أنظمة مستقلة مثل

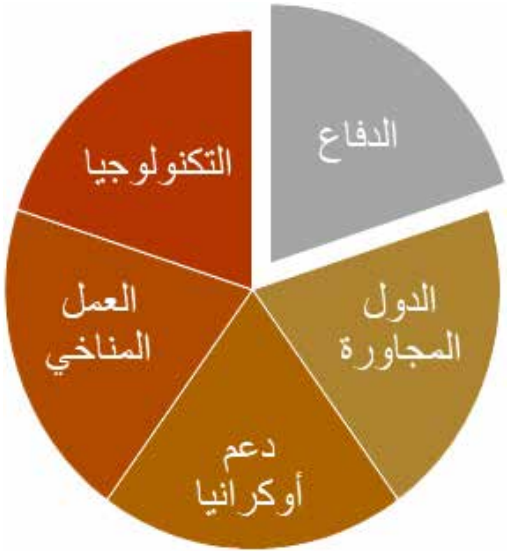

الطائرات من دون طيار والأدوات السيبرانية.

وقد تُحفّز الإستثمارات الدفاعية الإنتاج الصناعي والإبتكار وتوفير فرص العمل، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بالتطبيقات العسكرية. وتدعم الميزانية لعام 2026 تقليل الإعتماد على أنظمة الدفاع غير التابعة للإتحاد الأوروبي، وتعزيز إستقلالية الإتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي. وتُمثّل هذه الميزانية نقطة تحوّل في كيفية دمج مخططات الإتحاد الأوروبي للدفاع مع المخطّطات الإقتصادية والإستراتيجية على نطاق واسع.

الآثار على إقتصاد الإتحاد الأوروبي

إن ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 لها دور محوري في إعادة تشكيل المسار الإقتصادي للإتحاد الاوروبي، لا سيما في ظل التقلُّبات العالمية والتحوُّلات الإستراتيجية. وتشمل التأثيرات الإقتصادية الرئيسية التالي:

- المرونة والقدرة التنافسية: تهدف الإستثمارات في الإبتكار والبنية الأساسية الرقمية والإنتاج الصناعي إلى تعزيز العمود الفقري لإقتصاد الإتحاد الأوروبي.
- دعم القطاعات الإستراتيجية: سيساعد التمويل المخصّص للدفاع والأمن السيبراني والتحوُّل في مجال الطاقة وإدارة الهجرة في حماية الإستقرار على المدى الطويل.
- التعافي والإستدامة: تضيف أداة الإتحاد الأوروبي في الجيل المقبل NextGenerationEU أكثر من 105 مليار يورو لدعم التعافي من الأزمات وتسريع التحوُّلات الخضراء والرقمية.
- فرص العمل: تهدف البرامج التي تستهدف التعليم والصحة والمبادرات الثقافية إلى تمكين اليد العاملة وسدّ فجوات المهارات.
- التماسك والمساواة الإقليمية: تخصّص ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2025 تمويلاً للأولويات الإجتماعية ومنها توفير الإسكان بأسعار معقولة وتعزيز النمو المتوازن عبر المناطق.

وعليه، تُعتبر ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 أكبر أداة

إستثمارية للإتحاد الأوروبي لتكملة الجهود الوطنية، وتعزيز الإستقلال الإستراتيجي، وضمان الإستقرار الإقتصادي في ظل التقلّبات الجيوسياسية.

الآثار على الدول العربية

إن ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 لها آثار غير مباشرة على الدول العربية، وخصوصاً على التجارة، وسياسة المناخ، والتعاون الإقليمي.

وستُلزم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للمناخ، المُصدّرين إلى الإتحاد الأوروبي بدفع تكاليف إنبعاثات الكربون المُضمنة في سلع مثل الإسمنت والصلب والأسمدة، بدءاً من يناير/ كانون الثاني 2026. وقد تفرض على مصر، التي تصدّر سلعاً مُغطاة بآلية تعديل حدود الكربون إلى الإتحاد الأوروبي، تكاليف باهظة. وقد يحتاج المُصدّرون العرب إلى الإستثمار في الإنتاج الأكثر مراعاةً للبيئة.

وقد تستفيد الدول العربية من المبادرات المموّلة من الإتحاد الأوروبي والرامية إلى تحقيق الإستقرار في المنطقة، لكنها ستحتاج أيضاً إلى التكيُّف مع الضغوط التنظيمية الجديدة. ويمكن أن تفتح مساعي التحوُّل إلى الإقتصاد الأخضر والإقتصاد الرقمي آفاقاً للتعاون بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة المتجددة، والإبتكار التكنولوجي، وتطوير البنية التحتية.

الآثار الجيوسياسية

تم تصميم ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 بشكل إستراتيجي لتعزيز النفوذ الجيوسياسي للكتلة في ظل التوترات العالمية المتزايدة والتحالفات المتغيّرة.

ويُشير إستمرار الدعم المالي واللوجستي غير المشروط لأوكرانيا إلى إلتزام الإتحاد الأوروبي بالدفاع عن القيم الديموقراطية وردع العدوان في أوروبا الشرقية. وتهدف زيادة تمويل الدفاع والأمن السيبراني والبنية التحتية إلى تقليل الإعتماد على الأنظمة العسكرية غير التابعة للإتحاد الأوروبي، وتعزيز إستقلالية الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي.

وتُخصّص ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 تمويلاً كبيراً لتحقيق الإستقرار الإقليمي، بما في ذلك 1.6 مليار يورو لفلسطين، ومواصلة دعم اللاجئين السوريين في تركيا. وتعكس هذه الخطوات عزم الإتحاد الأوروبي على البقاء كقوة إستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

ومن خلال الإستثمار في الإستدامة والإبتكار، يؤثر الاتحاد الأوروبي على المعايير والشراكات العالمية في مجال العمل المناخي وحوكمة التكنولوجيا.

الآثار على العلاقات الدولية والدبلوماسية

لقد تم وضع ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 لتعزيز المرونة الداخلية والدبلوماسية وذلك من خلال:

– تعزيز الشراكات العالمية: بتخصيص 15.5 مليار يورو لبرنامج «الجوار والعالم»، يُعمّق الإتحاد الأوروبي علاقاته مع المناطق المجاورة، بما في ذلك أوروبا الشرقية، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا.

– الإستقلال الإستراتيجي والدبلوماسية الأمنية: تُعزز زيادة تمويل الأمن والدفاع قدرة الإتحاد الأوروبي على التصرُّف بإستقلالية في الأزمات العالمية، مما يُقلّل من الإعتماد على القوى الخارجية، كما تُعزز الإستثمارات في الأمن السيبراني والبنية التحتية مصداقية الإتحاد الأوروبي كشريك إستراتيجي.

– الهجرة وإدارة الحدود: تُسهم مخصّصات الميزانية للهجرة والمساعدات الإنسانية في دعم التواصل الدبلوماسي مما يُسهم في إدارة تدفقات المهاجرين وتخفيف التوترات.

– التعليم والصحة: يُعزّز تمويل برامج التعليم والصحة والثقافة قيم الإتحاد الأوروبي في الخارج، ويُعزّز تأثيره الإيجابي. كما أن دعم العمل المناخي والتحوُّلات الخضراء يُرسّخ مكانة الإتحاد الأوروبي كقائد عالمي في دبلوماسية الإستدامة.

– مخاطر على التماسك الدبلوماسي: قد تُحدّ القيود المالية وضغوط سداد الديون من مرونة الإستجابة للأزمات العالمية الناشئة. كما أن تباين أولويات الدول الأعضاء قد يُعقّد تنفيذ السياسة الخارجية الموحّدة.

وعليه تشكل ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2026 مخططاً إستراتيجياً لتعامل الإتحاد الأوروبي مع العالم.

التوصيات للمصارف العربية

على المصارف العربية وضع الإستراتيجيات التي تتماشى مع أولويات ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026 الأساسية ومنها المرونة، والإستدامة، والقدرة التنافسية، والإستقلالية الإستراتيجية. وعليه يحثُّ إتحاد المصارف العربية جميع المصارف والشركات والحكومات والمؤسسات في العالم العربي على وضع الإستراتيجيات المرنة ومنها:

* التركيز على الدفاع والتحوُّل الرقمي والعمل المناخي، والتي تشكل محوراً أساسياً لأهداف ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2026.
* إعطاء الأولوية للأمن والإستعداد لصد الهجمات.
*إحتضان التحوُّلات الخضراء والرقمية.
* الإستثمار في التقنيات المنخفضة الكربون لتجنّب العقوبات التجارية.
* تطوير البنية التحتية الرقمية.
* دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإبتكار.
* التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي حيال مبادرات الهجرة وإدارة الحدود وإستقرار الجوار.
* الإلتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الإتحاد الأوروبي والإستعداد للتكامل الرقمي لليورو.
* مراقبة التغييرات التنظيمية، وخصوصاً في ما يتعلق بتسعير الكربون والأمن السيبراني.

د. سهى معاد

مصرف الجمهورية | المصرف الصديق
JUMHOURIA BANK

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة - شارع عمر المختار | الفرناج - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

البريد الإلكتروني: E-mail:
الموقع الإلكتروني: Website:
السجل التجاري: Commercial Register

هاتف: Phone:
فاكس: Fax:
ص.ب: P.O Box:

تأثر التجارة الدولية بمضاعفة الرسوم الجمركية
هل يبحث الإتحاد الأوروبي عن أسواق بديلة؟

أزمة الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين حول العالم ليست وليدة العام 2025، بل تعود جذورها إلى فترة ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأولى بين أعوام 2017 و2020. خلال هذه الفترة توقف الرئيس عند ميزان بلاده التجاري آنذاك، ولاحظ فارقاً كبيراً لصالح شركائه مثل الصين وأوروبا. وقد حاول حينها التفاوض مع الصين ودول آسيوية أخرى، كما حاول التفاوض مع دول أوروبية، كل دولة على حدة، وإستطاع التوصُل مع البعض إلى صيغة مرضية إلى حدٍ ما. في ولاية الرئيس الديموقراطي جو بايدن إستمرت حركة التجارة المتبادلة بين أميركا وشركائها، كما إستمر العجز التجاري الأميركي، بإستثناء العام 2023، الذي شكّل الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي فائضاً. اليوم تبدّلت الظروف، حيث توعّد الرئيس ترامب خلال حملته الإنتخابية لولاية ثانية كل الدول التي تصدّر لبلاده سلعها بأن التصدير بعد اليوم سيُكلّفها غالياً في حال فوزه بالإنتخابات.

وهذا ما حصل، فقد بدأ ولايته الثانية يتوعّد هذا الشريك التجاري وذاك، وأبرزهم الصين التي تمطر السماء الأميركية بسلع متنوّعة ورخيصة جداً، ما تسبّب بعجز في ميزان التجارة الأميركية، كما تسبّب بأزمة تصريف السلع المحلية المشابهة. علماً أن السلع الصينية المستوردة رخيصة، كذلك اليد العاملة الصينية رخيصة نسبة إلى الفارق مع السلع الأوروبية، فهذه الأخيرة ليست بالرخص المشهود مع السلع الصينية قليلة التكلفة عند التصنيع. فالصين حتى لو تكلّفت الكثير نتيجة مضاعفة الرسوم الجمركية الأميركية، إلاّ أن الكميات المُصدّرة للسوق الأميركية تعوِّض الضرر مع زيادة الرسوم.

فإشتدت الأمور بين الرئيس ترامب والسلطات الصينية وتوعدها برسوم تفوق الـ 100 %. والصين ردّت بالمثل قبل أن تهدأ الأمور ويلجأ الطرفان للتفاوض وتم تخفيض الرسوم.

* العلاقة الأميركية – الأوروبية الإقتصادية

المشكلة مع الصين ومع عشرات الدول الأخرى حول العالم، ليست محور الموضوع، بل الإتحاد الأوروبي الذي تُعتبر العلاقات التجارية والاستثمارية بينه وبين الولايات الأميركية الأكثر تطوراً، والعلاقات الإقتصادية بينهما الأكثر تكاملاً في العالم، وكل طرف يُعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى الآخر ولا سيما في مجال السلع.

فالتبادل التجاري بين أوروبا وأميركا يمثل 30 % من التجارة العالمية، والطرفان يشكلان 43 % من الناتج العالمي.

* لكن الدفة التجارية لصالح من؟

التبادل التجاري في العام 2024 سجّل فائضاً لأوروبا بنحو 190 مليار دولار وهو في الوقت نفسه عجزٌ للميزان الأميركي. وهذا ما أثار غضب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، وإعتبر أنه من الضروري وبسرعة وضع حدّ لهذا التمادي بالتصدير

والتوقف عن الإستيراد بشكل عشوائي، متهماً الأوروبيين بأنهم لا يشترون من أميركا منتجات كما تشتري الولايات المتحدة منهم. فصعّد لهجته وقرّر فرض رسوم تصل إلى 30 % قبل التوصُّل إلى إتفاق على نسبة 15 %، محاولاً التواصل مع كل دولة على حدة من دول الإتحاد، كما فعل خلال ولايته الأولى، إلاّ أن هذه المرة قرّر الإتحاد الأوروبي التكلم بلهجة واحدة لوضع حد للطحشة الجمركية الأميركية. فالضريبة الأميركية بنسبة 15 % دخلت حيّز التطبيق مطلع آب/أغسطس 2025. وفي الإجمال وبينما طبّق الرئيس الأميركي رسوماً إضافية على شركاء تجاريين آخرين منذ مطلع العام، أظهرت الإحصاءات الأميركية أن الرسوم الإضافية بدأت تعطي نتائج إيجابية، وهذا ما سيجعل الولايات المتحدة «عظيمة وغنية مجدّداً» كمال قال الرئيس دونالد ترامب.

إتفاقية تموز/يوليو التجارية

القرار الأميركي صدر، والرسوم دخلت حيّز التطبيق، والأوروبيون إستقبلوا الموضوع بهدوء وشرعوا في البحث عن شركاء آخرين لتوسيع العلاقات التجارية، كذلك البحث عن أماكن إستثمار جديدة.

نهاية تموز/ يوليو 2025 توصل الطرفان، البيت الأبيض والمفوضية الأوروبية إلى إتفاق تجاري إطاري، وضع حداً لأي تصعيد محتّم من هنا أو من هناك. إتفاق لم يرُق لكل أعضاء الإتحاد الأوروبي، ومنهم من إعترض على الشكل والمضمون، علماً أنهم إتفقوا في ربيع 2025 على الردّ بلهجة واحدة وبإتفاق واحد. لكن القرارات التجارية والإتفاقيات رهن موافقة المفوضية، وهذه الأخيرة ترسم خريطة التجارة والعلاقات في الإتحاد كما ويرسم البنك المركزي الأوروبي السياسة النقدية لكل دول اليورو. من هنا، خرجت تحليلات بأن الرئيس الأميركي إستطاع أن يخرق الوحدة الأوروبية مرة أخرى، وتوصل لإتفاقية شاملة تجنّب أوروبا رسوماً بنسبة 30 %، وأنهى إحتمال حدوث تأجيل أو تأخير في التفاوض.

فبموجب الإتفاقية، ستخضع جميع صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة تقريباً لرسوم أساسية بنسبة 15 % ومنها السيارات، التي تُفرض عليها قبل الإتفاقية رسومٌ بنسبة 27.5 % إضافة إلى أشباه الموصلات والأدوية، وقد تم الإتفاق على أن الرسوم البالغة 15 % هي الحد الأقصى ولن تضاف إلى أي رسوم قائمة.

إتفق الطرفان على عدم فرض أي رسوم جمركية على جميع الطائرات ومكوّناتها وبعض المواد الكيميائية وبعض الأدوية وبعض المنتجات الزراعية والمواد الخام الأساسية والموارد الطبيعية.

أما المشروبات الروحية الآتية من أوروبا فلم يُحدّد وضعها بعد، والإتحاد الأوروبي يصدّر منها كمّيات كبيرة جداً.

أما في خصوص الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم الأوروبيين، فستظل عند 50 %، وفي خصوص هاتين السلعتين، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين التي وقّعت الإتفاقية مع الرئيس دونالد ترامب: إن هذه الرسوم ستُخفّض لاحقاً وتُستبدل بنظام حصص يتماشى مع الطرفين.

أما الأهم في الإتفاقية والذي أثار جدلاً واسعاً في أوساط بعض البلدان الأوروبية وإنتقاداً ألا وهو تعهّد الإتحاد الأوروبي بشراء الغاز الطبيعي الأميركي المُسال بنحو 750 مليار دولار موزّعة بمعدّل 250 مليار دولار سنوياً وعلى مدى ثلاث سنوات، أضف إلى ذلك تعهّد الإتحاد بإستثمار ما قيمته 600 مليار دولار في الولايات المتحدة خلال فترة ولاية الرئيس ترامب وأيضاً شراء عتاد عسكري أميركي.

الرئيس الأميركي أكد في خصوص التبادل التجاري بين بلاده وأوروبا أن الأخيرة ستفتح أسواقها أمام المصدّرين الأميركيين، مع إعفاء كامل من الرسوم الجمركية لبعض المنتجات. وهذا المطلب رأى فيه مسؤولون أوروبيون تنازلاً للأميركيين.

هذه المسألة التجارية بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، تشكّل حجر أساس قوياً وضرورياً لمستقبل الإقتصاد العالمي وسلاسل التوريد والتصدير، ويجب ألاّ تشكّل تحدّياً لطرف، وإنما تدخل في سياق دعم التعاون وتحقيق المصالح المشتركة والمصالح الفردية من دون المساس بالأسس المتفق عليها. من هنا، يحق لهذا الفريق أو لذاك التوسّع أكثر نحو شركاء

آخرين لتنويع فرص الإستثمار وتعزيز شراكات مع دول شريكة وأساسية حول العالم.

بعض الدول التي إعترضت على إتفاقية ترامب – فون دير لاين إنتقدت الموافقة على شراء الغاز الأميركي بحجم 750 مليار دولار والإستثمار في السوق الأميركية بحجم 600 مليار، في وقت تحتاج أسواق بعض بلدان أوروبا لإستثمار خارجي يقوّي المشاريع ويخلق فرص عمل جديدة. فالإعتراض على الإتفاقية الموقّعة بين واشنطن والمفوضية الأوروبية تردّدت أصداؤه من باريس إلى روما ومن برلين إلى مدريد، كذلك علت صيحات الحكومة المجرية. فكل دولة من دول الإتحاد لها خصوصيات تجارية وسلع تشتهر بتصنيعها وتصديرها، ولها إستثمارات في الولايات المتحدة.

* السلع والخدمات الأوروبية الأساسية المُصدّرة للولايات المتحدة

تطال المنتجات الطبية والصيدلانية، سيارات وباصات وماكينات وأجهزة صناعية عامة، خدمات مهنية وعلمية وتقنيّة، خدمات تدخل في سياق تصنيع مواد الإتصالات والمعلوماتية والإعلام، وخدمات تدخل في تسهيل حركة المواصلات الجوية والأرضية.

* السلع والخدمات الأميركية المُصدّرة لأوروبا

تطال خدمات تتعلق في مجال الملكية الفكرية، خدمات مهنية وعلمية وتقنية وأخرى في مجال المعلومات والاتصالات. أما أبرز السلع الأميركية الداخلة للسوق الأوروبية فهي منتجات نفطية وأخرى مشتقة منها، سلع من منتجات طبية وصيدلانية وماكينات وأجهزة لإنتاج الكهرباء. التبادل الإجمالي بين البلدين حقّق حجماً مالياً إجمالياً عام 2024 بقيمة 1680 مليار يورو. أما الفائض الذي سجله الإتحاد الأوروبي في التبادل مع أميركا فبلغ 50 ملياراً. وهذا يعود لكون الإتحاد الأوروبي سجل فائضاً بتصدير السلع بنحو 198 مليار يورو، بينما سجل عجزاً في تصدير الخدمات بقيمة 148 ملياراً، ويبقى صافي أرباح بقيمة 50 ملياراً.

*التوسُّع الأوروبي لتنويع الشراكات

مع دخول إتفاقية التجارة بين واشنطن والمفوضية الأوروبية حيّز التطبيق مطلع آب/ أغسطس 2025 تدخل حركة التجارة والإستثمار بين الطرفين في نفق من الترقب، لما ستؤول إليه الأمور وفترة تجربة لما سينجم عن ذلك من معدّلات تضخُّم على السلع الأوروبية المستوردة إلى السوق الأميركية، وتأثير ذلك على معدّلات الفائدة، وبالتالي على سياسة البنك المركزي الأميركي. فلذلك يبقى شأن الولايات المتحدة وهي التي إختارت سياسة زيادة الرسوم على شركائها، وقد تكون محقة لتحقيق تبادل تجاري عادل يحقق المنفعة للمصدِّر والمستورد معاً. لكن الإتحاد الأوروبي لا يعيش فقط على شراكاته مع الولايات

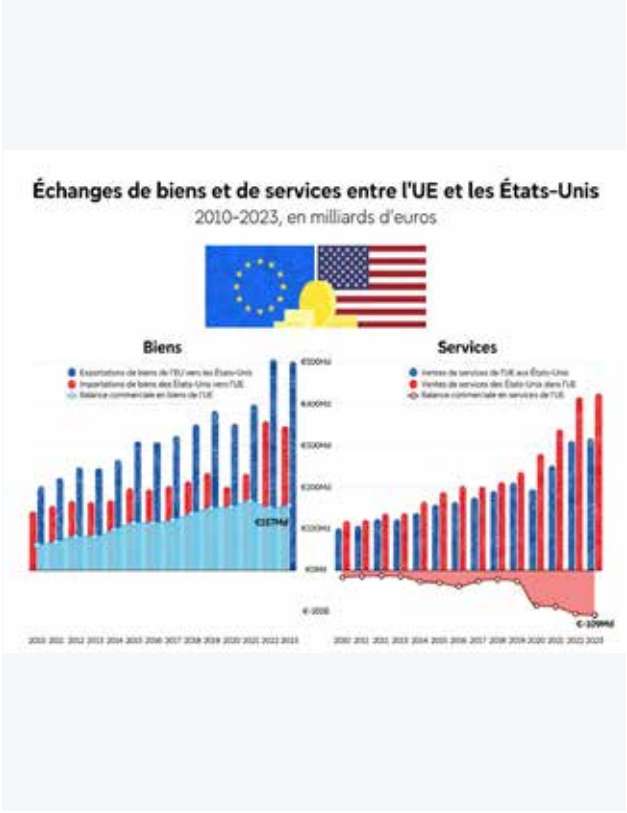

المتحدة ولا يعيش في منطقة معزولة، بل هو كيان جيوسياسي واقتصادي يتفاعل على الساحة العالمية، ويمدّ جسوراً للتعاون وللشراكة مع جميع بلدان العالم، إقتصادياً ومالياً ومصرفياً وتنموياً ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث له شركاء كُثُر وينشط البنك الأوروبي للإستثمار في العديد من المشاريع التنموية في بلدان المنطقة. لكن قد يكون العامل الأساسي الذي يعوّق التوسّع في الإستثمار في هذه المناطق بسهولة هو تشريعات تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول إلى السوق المحلية مع قوانين تحفظ إستثماراته.

من هنا، تنشط عمليات التعاون التجاري والتنموي والمصرفي في الشراكات الأوروبية والمتوسطية. وها هي الفرصة اليوم متاحة كي تستقطب منطقتنا المزيد من الإستثمارات الأوروبية التي باتت بعد الضغط الجمركي الأميركي تبحث عن بدائل لفرض جمركة جديدة وشروط جديدة على سلعها وإستثماراتها في الولايات المتحدة التي تُعتبر سوقاً أساسية للمُنتج الأوروبي. فالمنطقة العربية قد تكون وجهة أساسية للإتحاد الأوروبي ليُعزّز فيها إستثماراته، حيث سجلت حركة التجارة بين الجهتين إرتفاعاً إلى 300 مليار يورو وأكثر في السنوات الأخيرة.

كما يُعد الوطن العربي مصدراً صافياً للوظائف لأوروبا، حيث تحقق الأخيرة فائضاً تجارياً يقدّر بأكثر من 70 مليار يورو. وسيكون هذا الفائض أعلى بكثير إذا استُبعد النفط والغاز من

الصادرات العربية. لذا، من مصلحة أوروبا الحفاظ على تدفقات التجارة مع الدول العربية، بل وتعزيزها. وبالمثل من مصلحة أوروبا المساهمة في التكامل الإقليمي للدول العربية وتنويع إقتصاداتها والمساهمة في التنمية والنمو الإقتصادي، حيث يؤسس ذلك لبيئة قوية اقتصادية ومجتمعية قادرة على إستيراد السلع الأوروبية وتسويقها محلياً، كذلك تقوية المشاريع في هذه البلدان من خلال تدفق إستثمارات إضافية.

فالمنطقة العربية وبالأخص بلدان الخليج تمتلك أيضاً موارد غازية ونفطية لا تقل أهمية عن غيرها في العالم وتستقبل إستثمارات لتوسيع الإنتاج والتصدير، والإستثمارات الأوروبية في هذا المجال قد تقوي فرص الإستفادة من نفط وغاز المنطقة، في الوقت الذي يعتمد فيه الإتحاد وبشكل أساسي على الغاز الروسي والنرويجي. وقد بدأت دول الإتحاد الأوروبي تخوض غمار فرص جديدة كما حصل في العام 2017، حيث شكّلت الجزائر وقطر معاً ما نسبته 17 % من إستيراد الغاز لأوروبا. وتتمتع دول عربية أخرى، أبرزها مصر والمملكة العربية السعودية، بإمكانات نفطية وغازية هائلة. وبالنظر إلى تنامي حصة الغاز في مزيج الطاقة بالاتحاد الأوروبي مع حلول العام 2040، ورغبة أوروبا في تنويع مصادرها من الغاز لتجنّب الإعتماد المفرط على روسيا قبل إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، فمن المؤكد أن الدول العربية ستظل أساسية في إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي.

هذه المسألة بالتحديد، والتعاون الأوروبي – العربي في مجال الطاقة سيشكّل تساؤلات حيال مستقبلها وكيفية تنظيمها وتوزيع حصص الإستيراد منها بعدما أقرّت الإتفاقية بين ترامب وفون دير لاين شراء غاز أميركي بقيمة 750 مليار دولار على مدى ثلاثة أعوام.

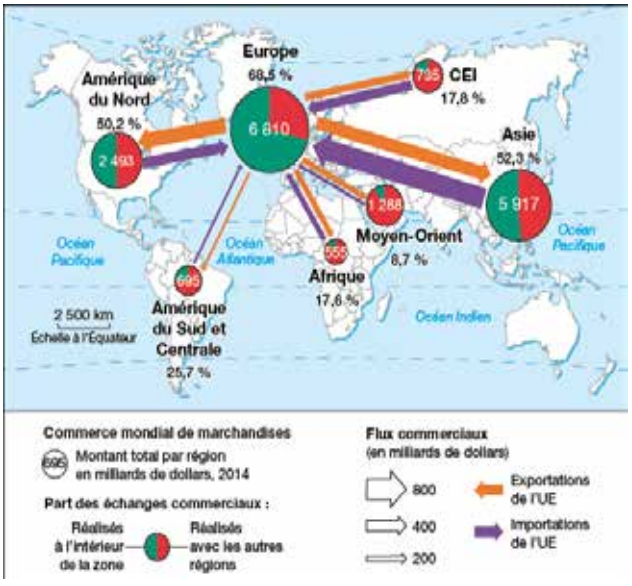

من هنا السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هل التعهّد الأوروبي بإتجاه الغاز الأميركي والطاقة الأميركية في الإجمال، سيعيد خلط الأوراق كما أن التعهد الأوروبي أيضاً في الإستثمار أكثر في أميركا قد يحرم أسواقاً أخرى في العالم وفي الشرق الأوسط وحتى الدول الناشئة من الإستثمارات الأوروبية؟

*مخاطر الإتفاق التجاري والإستثمار الأوروبي على مسار التعاون الأوروبي – العربي – الآسيوي

الأوروبيون إستشعروا منذ مطلع العام 2025 أن الخطر قادم مع كشف الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب عن مخططه لإعادة رسم العلاقات التجارية بين بلاده وشركائها التجاريين مع أكثر من 95 بلداً بهدف الوصول لتبادل تجاري عادل في موازين التجارة، ولا سيما إعادة الفائض لميزان بلاده التجاري أو على الأقل التساوي في الإستيراد والتصدير. لكن كل بلد يصدّر لأميركا صادرات مختلفة عن الآخر وكل بلد من هذه البلدان الشريكة لأميركا تستورد منها ما تريد وبحسب حاجاتها وبأسعار متفق عليها كذلك الرسوم.

فالأوروبيون الذين يشكّلون حجز الزاوية في التجارة العالمية مع الأميركيين، أي حوالي ثلث الحجم الإجمالي من تجارة دول العالم بين بعضها البعض، حاولوا في البداية الحدّ من التأثير السلبي للسياسات الأميركية، والتفتوا نحو تعزيز علاقاتهم التجارية مع دول أخرى، كتوقيع إتفاقيات تجارة حرّة مع الصين والهند لتعزيز تدفقات التجارة والإستثمار، وتعميق التعاون الإقتصادي أيضاً مع كل من المكسيك وكندا كشركاء تجاريين بديلين، وكل هذه الدول تحت وطأة رسوم الرئيس ترامب الجمركية، كذلك الأمر بدأ الإتحاد الأوروبي بخطوة تعزيز سوقه الداخلية وتحفيز الإبتكار والإستثمار في الصناعات الإستراتيجية.

أضف إلى ذلك، أن المسعى الأوروبي لتنويع شراكاته التجارية يهدف إلى تقليل الإعتماد على السوق الأميركية التي تستحوذ على 20 % من الصادرات الأوروبية. كما أن أوروبا تستورد نسبة كبيرة من النفط والغاز الأميركي (35 % من النفط الخام وأكثر من 50 % من الغاز المسال منذ بداية العام 2025)، وكان هذا كافياً ليمنحها ورقة ضغط محتملة في التفاوض، إلى جانب أن الإتحاد الأوروبي يمتلك على الصعيد الداخلي أدوات تنظيمية قوية، خصوصاً في مجال التكنولوجيا. المفوّضية الأوروبية التي وقّعت الإتفاقية مع الجانب الأميركي، تمتلك سلطة فرض قيود على الشركات الأميركية، مثل تطبيق قوانين الخصوصية وإزالة المحتوى الضار، مما قد يشكل ضغطاً أيضاً على واشنطن، بعدما إقترحت أوروبا فرض ضرائب على الشركات التكنولوجية الأميركية الكبرى، كـ «غوغل» و«آمازون» و«آبل» في خطوة تدخل ضمن إستراتيجية الرد على رسوم الرئيس ترامب الجمركية التي تقف بالمرصاد للسلع

الأوروبية العابرة للحدود الأميركية.

*** الإتفاق التجاري والإستثماري يحوّل مركز الثقل**

قد يشكّل الإتفاق بين المفوضية الأوروبية والبيت الأبيض والذي عارضته عواصم أوروبية عدة، لكنها مجبرة في النهاية على التقيّد به، تحوّلاً في مركز الثقل الإستثماري من أوروبا، وأيضاً من بعض البلدان المطبّقة للإستثمارات الأوروبية بإتجاه الولايات المتحدة مما سيُسرّع من إعادة خلط الأوراق ورسم خريطة جديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية. وقد تجد أوروبا نفسها مضطرة في النهاية، بشكل أو بآخر، لسحب إستثماراتها من شرق آسيا (على سبيل المثال لا الحصر) ويعتبر توجيهها نحو الأسواق الأميركية، وبذلك تظل ردة فعل الدول الناشئة التي خسرت الإستثمارات الأوروبية غير مضمونة النتائج.

فالمسألة أخذت بُعداً إستثمارياً جديداً عبارة عن إعادة اصطفافات، لا سيما أن الإتحاد الأوروبي تعهّد بتوجيه مئات المليارت من أمواله إلى قطاعات التكنولوجيا والدفاع الأميركية، وهذا يُضعف التنافسية التي تتمتع بها البدائل الأوروبية.

بعض المتابعين لملف الإتفاقية رأى أن هذه الإتفاقية قد تدفع الإتحاد الأوروبي لإعادة ترتيب بيته الداخلي، لا سيما في مجال الطاقة والتقنيات الناشئة والبحوث العلمية، مع الأخذ في الإعتبار أن التعهّد الأوروبي بشراء الغاز الأميركي المسال على مدى ثلاث سنوات سيدفع نحو تأجيل مشروع الإستقلال الطاقي، حيث كانت أوروبا ولا تزال تخطط لتوسيع الإعتماد على مصادر محلية متجددة. أضف إلى ذلك، فإن بلداناً أوروبية كثيرة وفي طليعتها ألمانيا كانت تعتمد على الغاز الروسي الرخيص وها هي اليوم (مع الإتفاقية) مجبرة على شراء الغاز الأميركي، وإلاّ ستدفع الفاتورة مرتين، مرة للروس ومرة أخرى للأميركيين إذا استمرت بالإستيراد من روسيا.

بعض الحكومات الأوروبية اعتبرت أن الإلتزام الأوروبي بإستثمار 600 مليار دولار في البنية التحتية الأميركية قد يعيد النظر في موازين القوى ويتيح نفوذاً أكبر داخل النظام العالمي الجديد، الذي تعمل الولايات المتحدة على إعادة تشكيله من خلال تحالفات الطاقة والتكنولوجيا.

فالرئيس الأميركي لم يخف على أحد نواياه ووعوده الإنتخابية عندما تعهّد بحفر المزيد من آبار النفط والغاز، في الوقت الذي يتوجه فيه العالم أكثر وأكثر نحو الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، كما أنه لم يخف نوايا الإستثمار أكثر في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والعملات المشفرة وكلها إستثمارات تحتاج لمهارات محلية وأجنبية وتمويل لا حدود له.

الأوروبيون بإمكانهم المساهمة في الإستثمار في أميركا في هذه القطاعات، لكن التوجّه نحو الإستثمار الداخلي فيها قد

يكون أولى. من هنا يرى البعض أن قبول أوروبا الإتفاقية التي عرضها الرئيس دونالد ترامب يمس بالسيادة الاستراتيجية للإتحاد ويعمّق من التبعية. لكن الحق يُقال فإن الإتفاق الذي عرضه ترامب على الأوروبيين حمل في طياته تهديدات صريحة برفع الرسوم الجمركية إلى مستويات قد تدفع بمئات الشركات الأوروبية للخروج من السوق الأميركية، وهذا قد يفسّر في مكانٍ ما قبول الأوروبيين للإتفاق.

*** الأسواق العربية شريكة الطرفين**

لا شك أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا لن تمر من دون تضرّر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهذه الخلافات وحتى مع الإتفاقية قد لا تخرج أسواق هذه المنطقة من دون ضرر يُذكر.

فدول الشرق الأوسط تعتمد وبشكل كبير على حركة التجارة والإستثمار مع كل من الجانبين الأوروبي والأميركي.

فالأضرار المحتملة تتمثّل باضطراب في سلاسل التوريد حيث تعتمد العديد من الشركات في منطقة الشرق الأوسط على استيراد المعدات الصناعية والتكنولوجية من أوروبا وأميركا، فكلما ارتفعت حدة الخلافات بين الجانبين الأميركي والأوروبي،

كلما ازدادت تكاليف استيراد هذه المعدات.
أضف إلى ذلك، قد تتأثر أنماط الإستثمار والتدفقات المالية إلى المنطقة، كما أن أي تباطؤ في الاقتصاد الأميركي أو الأوروبي سيؤدي إلى تقلّب في أسعار النفط سلباً، وبالتالي ستتأثر حركة الطلب على الطاقة إنخفاضاً في أسعار النفط والغاز بالنسبة للدول المصدّرة لهاتين السلعتين الاستراتيجيتن.

لا شك في أن إتفاقية التجارة والاستثمار بين أميركا وأوروبا، غيّرت مسيرة التعاون بين أوروبا وشركائها الشرق أوسطيين وفي شمال أفريقيا. لكن يجب أن ننظر إلى الجانب الإيجابي للموضوع، مع تعريفة جمركية أميركية على السلع الأوروبية وفرض إستثمارات بمئات المليارات وشراء الغاز بمئات أخرى من المليارات، قد يدفع أوروبا على المدى المتوسط، ولا سيما عندما يتلمّس الإتحاد الأوروبي وجع الإتفاقية بالنسبة للاقتصادات المحلية وحركة الإستثمار لإعتبار منطقة الشرق الأوسط بديلاً يمكن أن يعوّض لها عن الخسارة التي ستتكبدها في الولايات المتحدة من خلال شراء الغاز، وفي حال سجّل سعر هذه الطاقة ارتفاعاً نتيجة الطلب العالمي عليه والعقوبات المفروضة على الغاز الروسي بسبب الحرب في أوكرانيا. فقد يجد الأوروبيون متنفساً من هذه الطاقة في السوق العربية وبأسعار تفضيلية ضمن اتفاقيات الشراكة الموقّعة بين أوروبا والمنطقة.

التوجّه الأوروبي نحو الأسواق العربية والمجاورة يشكّل بديلاً للإتحاد لتصنيع منتجاته أو لإعادة التصدير عبر موانىء المنطقة، كما بإمكان شركاء آخرين لأوروبا في المنطقة الاستفادة من زيادة الإستثمار الأوروبي في التصنيع المحلي كبديل عن الإنتاج في الولايات المتحدة، وهذا يكون ملجأً للشركات الأوروبية التي قد تخرج من الولايات المتحدة بسبب زيادة الرسوم.

*** المنطقة غنية بالقطاعات التي تحتاج إلى إستثمارات أجنبية**

الإتحاد الأوروبي قد تدفعه الإتفاقية الموقّعة مع واشنطن في المستقبل إلى إتخاذ قرارات إستثمارية في فرص واعدة في الشرق الأوسط وفي قطاعات عديدة.

الأوروبيون يعرفون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعرفون مواطن الإستثمارات فيها ويقيّمون العائد منها، حيث أصبحت هذه السوق واعدة وتستعد لتحقيق مشاريع تتماشى مع العصر الحديث وتؤمّن خدمات للأجيال المقبلة.

القطاعات الحيوية التي تنشط اليوم في المنطقة العربية تأتي في طليعتها: التكنولوجيا والإبتكار مع ظاهرة الذكاء الإصطناعي والإستفادة من الخبرات والإستثمار في هذا القطاع الذي يدخلنا عالم المستقبل ونحن في الحاضر الذي نعيشه!!
هذه التكنولوجيا تعطيها الشركات الناشئة في الإمارات والسعودية مكانة مهمة، والإستثمار في الحلول الذكية والمدن الذكية يُمكن أن يكون مربحاً نظراً إلى زيادة الطلب على هذه التكنولوجيا.

هناك أيضاً مشاريع إستثمارية يُمكن للأوروبيين خوض غمارها مثل الإستثمار في البنوك والخدمات المالية. الفرص في هذا القطاع أصبحت في تطوُّر مستمر وفي إزدياد لا سيما مع توسيع الشبكات المصرفية وتطوير خدمات التكنولوجيا المالية Fintech، فضلاً عن قطاعات أخرى مهمة جاذبة للإستثمارات الآمنة كالعقارات مثل المساكن والمباني التجارية التي تُعتبر من أكثر القطاعات جذباً للإستثمار. الزراعة أيضاً لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى مع مسألة الأمن الغذائي وإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة للإنتاج. وهذه التقنيات نتجت عن إستثمارات أجنبية. أضف إلى ذلك قطاعات أخرى مثل السياحة والقطاعات المتجدّدة والصناعة وغيرها.

وفي هذا المجال فإن أمام أوروبا فرصاً عديدة ومتنوّعة للإستثمار فيها ضمن الشرق الأوسط، قد لا تكون بديلة عن إستثماراتها في أميركا، إنما تخفّف عنها عبء تداعيات التكلفة التي وقعت على عاتقها بعد الإتفاق مع الولايات المتحدة، حيث لا تزال تحتاج لموافقة البرلمان الأوروبي عليه، بعد أن يُصدر الإتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً كاملاً. وبعد ذلك يبدأ الطرفان الأميركي والأوروبي التفاوض على إتفاقية تجارية مُلزمة قانوناً، وهذا قد يستغرق أشهراً. من هنا لا يزال الوقت مبكراً للحكم على العلاقة التجارية الجديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا.

مازن حمّود
باحث إقتصادي / باريس

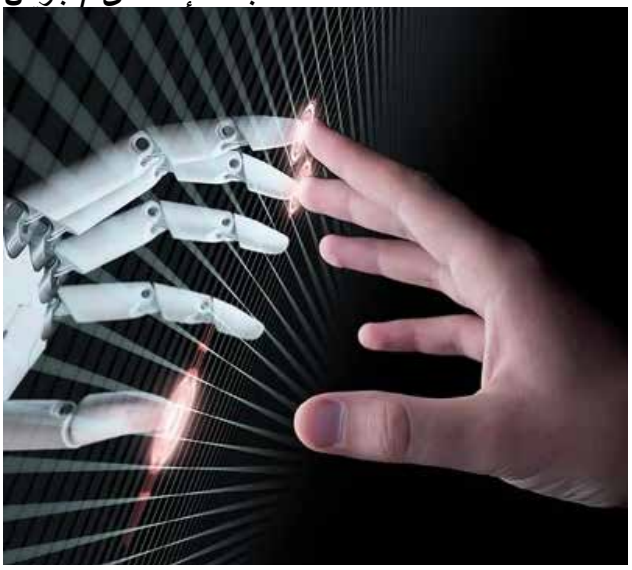

إدارة الـديـون فـي عـالـم شـديـد التغـيُّر

بقلم الدكتور محمود محيي الدين

من أهم ما أُثير في المؤتمر الأخير لتمويل التنمية المستدامة الذي عُقد في مدينة إشبيلية الإسبانية مؤخراً قضية المديونية الدولية؛ التي كانت تُعد أزمة صامتة يعاني تبعاتها كثير من البلدان النامية. فنصفُ البلدان منخفضة الدخل، إما تعاني بالفعل ضوائق المديونية الخارجية، وإما تزداد أخطار تعرّضها لمحنة سداد مديونيات تتجاوز طاقتها على السداد. ففي السنوات السبع الأخيرة إرتفعت تكلفة خدمة ديون البلدان ذات الأسواق الناشئة بمتوسط سنوي زاد على 12 % سنوياً، بما يتجاوز ضعف متوسط نمو صادراتها والتحويلات الآتية إليها.

ويعيش اليوم أكثر من 3.3 مليارات إنسان في بلدان يتجاوز ما تنفقه على فوائد القروض ما تنفقه على التعليم أو الرعاية الصحية، وفي حالات كثيرة ما تنفقه عليهما مجتمعيْن. فأي مستقبل ينتظر هذه البلدان وقد تجنّبت أزمة التخلُّف عن سداد ديونها في وقوعها بتخلُّفها عن التنمية؟ وفي هذه الأزمة الصامتة، يتستّر المدين بالتقشف في الإنفاق العام على أولويات رئيسية، ويعتصره لسداد فوائد الديون وأقساطها؛ ولا يريد أن يبوح بتكلفة أزمته ليستمر في إستقدام مزيد من القروض الجديدة، التي يُوجه جُلّها لتمويل أقساط قروض قديمة. والدائن صامت ما دامت تدفقت أقساط السداد في مواقيتها، وإن هي تخلّفت فقد استعد لها بمخصّصات مناسبة فلن يعضله تأخرها، كما أن الدائن؛ مستفيداً من خبرات أزمات سابقة، تحوَّط برفع مبالَغ فيه لتكلفة الإقراض الذي يقدمه لهذه البلدان لتعويض ما يعده من مخاطر التعثر.

وبين صمت المدين خشيةَ الحرمان من مزيد من الديون، واطمئنان الدائن على أوضاع مديونياته، إنتهى الأمر إلى أن صافي التدفقات للبلدان النامية صار سالباً، إذ تجاوز ما تسدّده هذه البلدان لدائنيها كل ما يتدفق منهم بمقدار 25 مليار دولار في العام 2024.

وتزداد تحدّيات سداد الديون، ومعها زيادة إحتمالات التخلُّف عن السداد، مع إرتفاع تكلفة التمويل من ناحية، وتقلّبات أسعار الصرف، وتراجع متوسط معدلات النمو الإقتصادي للبلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية إلى نحو 3.7 %، وهو الأدنى على مدار ثلاثة عقود.

وقد كان نظم المقرضون تجمعاتهم وأحسنوا تنسيق مواقفهم، ومن أفضل ترتيباتهم ما كان في إطار نادي باريس الذي تطوّر على مدار العقود السبعة الماضية.

وقد إفتقر المقترضون لمثل هذا الترتيب بينهم رغم محاولات لم تحظَ بالتوفيق، إما لمناصبتها المعوّقات من خارجها، وإما لإفتقارها لأصول التنسيق المؤسسي والمثابرة داخلها.

د. محمود محيي الدين

وقد إمتدت المطالبات بتأسيس تجمّع للمقترضين بأهداف مختلفة، كان منها ما إقتُرح منذ عامين للبلدان الأفريقية للتنسيق بينها، وتبادل المعلومات، وتحسين الشروط التفاوضية والتعاقدية بتدعيم كفة المدين مقابل كفة الدائن التي لطالما رجحت فرصها، خصوصاً في إطار ترتيبات للمؤسسات المالية الدولية جعلتها منذ نشأتها تميل موضوعياً وعملياً تجاه البلدان الدائنة صاحبة الغلبة في رؤوس أموالها، ومقاليد حوكمتها. كما كان من الأهداف المقترحة أن يتجاوز دور هذا التجمع المقترح للمقترضين مواضيع مثل التعاون الفني والتنسيق وتبادل المعلومات إلى الاقتراض الجماعي. بما يذكّرك بنموذج بنك «غرامين» في بنغلاديش المتخصّص في القروض الصغيرة، من خلال تجميع ذوي الدخول الأقل معاً ليشكّلوا كتلة متماسكة يدعم بعضها بعضاً فتقلل تكلفة الإقتراض بتخفيضها مخاطر التعثر. كما تستند هذه الفكرة إلى ما شرحه الاقتصادي جوزف ستيغليتز الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد بمفهوم «رقابة النظراء»، أي قيام مجموعات متماثلة من المقترضين بمتابعة سلوكها وأدائها في التمويل والإقتراض والسداد في ما بينها لتقليل مخاطر عدم السداد بما يخفض التكلفة، ويحسّن شروط التمويل عملياً.

وإن كانت هذه الفكرة قد وجدت فرصاً في النجاح في تمويل الأفراد على النحو الذي صار في تجربة بنك «غرامين»، فإن صعوبات جمّة تعترضها في حالة الإقتراض الجماعي لبلدان متفرقة كل منها ذات سيادة. قد تتبادر إلى الذهن حالة الإقتراض الجماعي للإتحاد الأوروبي بعد أزمة «كورونا»؛ للتعافي من آثارها الإقتصادية والإجتماعية، من خلال إصدار سندات بين عامي 2021 و2026 بمقدار 800 مليار يورو بضمان والتزام بالسداد من خلال موازنة الإتحاد الأوروبي لصالح أعضائه، بزيادة متفق عليها في إيراداتها لهذا الغرض حتى تمام السداد في العام 2058.

فساحة الديون قد تبدلت ولم تعد القروض الثنائية لدول نادي باريس كما كانت من حيث النسبة والتأثير، خصوصاً مع إزدياد دور دائني القطاع الخاص والصين ودول أخرى ذات أسواق ناشئة ومرتفعة الدخل من غير الأعضاء في نادي باريس.

مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة
(المصدر: جريدة الشرق الأوسط)

البروفسور صادق الشمري يؤلف كتاباً حول السياستين المالية والنقدية والأوساط الإقتصادية تُوصي بجعله مادة دراسية

البروفسور صادق الشمري

صدر عن البروفسور صادق راشد الشمري كتاب «علاقة البنوك المركزية بالمصارف وإجراءات إصلاح الجهاز المصرفي من أجل تحقيق الاستقرار المالي» الذي يعد من أهم المؤلفات الاقتصادية التي تتناول دور البنوك المركزية في دعم الاستقرار المالي.

وقد طالبت الأوساط المالية والإقتصادية بأن يكون مادة تدريسية يطّلع عليها جميع الدارسين في مختلف الإختصاصات لتكوين فكرة عن السياستين المالية والنقدية.

ويتناول الكتاب دراسة شاملة عن دور البنوك المركزية في دعم الإستقرار المالي، مع التركيز على التجربة العراقية، وسبل إصلاح الجهاز المصرفي والحد من الفساد، من خلال أربعة أبواب رئيسية وملحق تطبيقي.

الباب الأول: السياسة النقدية والإستقرار المالي

يبدأ المؤلف بتوضيح مفهوم السياسة النقدية كأداة تستخدمها البنوك المركزية لضبط السيولة والحد من التضخُّم ودعم النمو الإقتصادي، ثم يعرض أهداف البنك المركزي العراقي، مؤكداً دوره الحيوي في تحقيق الإستقرار النقدي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي. كما يُقدم لمحة عن البنوك المركزية حول العالم، قبل أن يفصل تجربة البنك الفدرالي الأمريكي كنموذج عالمي رائد في إدارة السياسة النقدية.

الباب الثاني: نشأة الصيرفة في العراق ومراحل تطورها

يتناول هذا الجزء أصل تسمية «المصرف»، ثم يسرد مراحل تطور النظام المصرفي العراقي منذ نشأته وحتى الوقت الحاضر، موضحاً تأثيرات الظروف السياسية والإقتصادية في تطوره. كما يناقش الوضع المالي للقطاع المصرفي، محدداً التحدّيات التي تواجهه، مثل ضعف الثقة، محدودية التكنولوجيا، وضعف الشمول المالي.

الباب الثالث: مفهوم الاستقرار المالي

يُفسّر المؤلف مفهوم الإستقرار المالي بإعتباره قدرة النظام المالي على إمتصاص الصدمات دون إنهيار، كما يناقش أهمية تطوير مؤشرات الإستقرار المالي من أجل مراقبة أداء القطاع وتحديد نقاط الضعف المحتملة، مؤكداً على أهمية الإنذار المبكر كأداة للوقاية من الأزمات.

الباب الرابع: الإصلاح في الجهاز المصرفي والحد من الفساد

يُركّز هذا الباب على خطوات الإصلاح المصرفي، مثل تحديث البنية التحتية المصرفية، تعزيز الشفافية، وتطوير الرقابة الداخلية والخارجية. كما يناقش الإجراءات المطلوبة للحدّ من الفساد المالي والإداري في المصارف، ويدعو إلى تبنّي أنظمة الحوكمة الحديثة وتطبيق معايير الإمتثال المصرفي الدولية.

الملحق: العلاقة المصرفية المراسلة بين مصرف عراقي ومصرف أجنبي

يعرض الملحق نموذجاً عملياً لكيفية إقامة علاقات مصرفية دولية، مسلطًا الضوء على أهمية تلك العلاقات في تسهيل التجارة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وربط العراق بالنظام المالي العالمي.

دور الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتـمويل الإرهاب
«التكنولوجيا في خدمة الشفافية»

محمـد علـي ثامـر

في عالم اليوم الذي يتَّسم بالرقمنة المتسارعة والتكنولوجيا المتطوّرة، أصبحت الجرائم المالية أكثر تعقيداً وأكثر صعوبةً في الكشف عنها، وعلى رأسها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحتل مكانةً بارزة في سُلَّم هذه الجرائم التي تُشكِّل تهديداً خطيراً على الإستقرار الإقتصادي والأمني العالمي؛ ففي العام 2022 وحده، بلغ حجم الأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال أكثر من تريليوني دولار، كما أنفقت الحكومات والدول والمؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية أكثر من (275) مليار دولار على الإمتثال لمحاربة هذه الجرائم.

وفي مواجهة هذه التحدّيات، برز الذكاء الإصطناعي (AI) كأداة فاعلة في إكتشاف الأنشطة المشبوهة ومنعها، وكشف الأنماط المُعقَّدة التي يصعب على البشر ملاحظتها أو التنبُّه لها؛ مما يفتح آفاقاً جديدة في تعزيز مبادئ الوضوح والشفافية، وحماية الأنظمة المالية والمصرفية، وتقديم الحلول المبتكرة التي تُساهم في تعزيز ذلك الأمن المالي، وذاك الإستقرار الإقتصادي؛ حيث يشهد العالم برمّته والقطاع المصرفي بشكلٍ أدق تحولاتٍ جذريةٍ وعميقة بفضل التطور المتسارع في مجال الذكاء الإصطناعي الذي بات يلعب دوراً حاسماً في هذا القطاع، وتحديداً في مجال الإمتثال والإلتزام فيه؛ نظراً إلى كون الكثير من البنوك العالمية والعربية أصبحت تتبنّى هذه التقنية المتقدّمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ولتقديم خدماتٍ مصرفيةٍ أكثر كفاءةً وابتكاراً، وتلبية تطلُّعات عملائها المتزايدة.

تهديد عالمي يتطلب حلولاً مبتكرة

يُعد غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين خطيرتين على العالم أجمع، وتهدّدان إستقراره الإقتصادي وأمنه القومي، ورغم إختلافاتهما؛ إلا أنهما يتشاركان في هدفٍ واحد؛ هو إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإعطاؤها مظهراً شرعياً.. ويُمكننا إيراد تعريفٍ لهاتين الجريمتين من حيث زيادة الفائدة والمعرفة حولهما؛ فجريمة غسل الأموال هي «عملية تحويل الأموال المتحصّلة من أنشطةٍ غير مشروعة إلى أموالٍ تبدو وكأنها ناتجةٌ من مصادر مشروعة، والهدف من هذه العملية يتمثل بإخفاء الأصل الإجرامي لهذه الأموال، وتقويض جهود العدالة الجنائية، وتمكين المجرمين من الإستفادة من عائدات جرائمهم».. وتتكوّن مراحل هذه العملية بـ (إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي –تقسيمها إلى مبالغ أصغر وأكثر صعوبةً في تتبعها – إخفاء مصدرها والتغطية عليها من خلال سلسلةٍ مُعقَّدة من المعاملات المالية – دمجها في الإقتصاد الشرعي للبلد).

كما أن جريمة تمويل الإرهاب تُعرَّف بأنها: «عملية جمع الأموال لدعم الأنشطة الإرهابية، مثل شراء الأسلحة والتدريب وتجنيد المقاتلين»، ولأجلها يتم إستخدام مجموعةً متنوّعة من الطرق لتمويل الإرهاب، بما في ذلك التبرُّعات الخيرية، والأنشطة التجارية، والتحويلات المالية وغيرها.

أما أوجه التشابه بين هاتين الجريمتين فتتمثل في إستخدامهما للنظام المالي وإستغلاله والإعتماد عليه لإخفاء الأموال وتحويلها، والسعي نحو التحايل على القوانين واللوائح المالية؛ مما يؤثر فعلهما هذا بشكلٍ سلبي على المجتمع، وتؤديان إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي والأمني، وتشجعان على إتخاذ أسلوب الجريمة المُنظَّمة، أو تلك التي تأخذ طابعاً دولياً، بحيث تتقسم أدوارها وتتوزّع بين أكثر من دولة، أو على أكثر من مؤسسةٍ ماليةٍ أو مصرفية، سواءً في داخل البلد الواحد أو بين دولٍ عدة ومختلفة؛ لتصبحان ذوات مستوياتٍ خطرةٍ جداً؛ نظراً إلى كونهما تعملان على تضخُّم الإقتصاد الموازي وزيادة حجمه وتوسُّعه رأسياً وأفقياً؛ وبالتالي يؤدي إلى فقدان الحكومات للإيرادات الضريبية وغيرها، ومن ثم تآكل الثقة في النظام المالي بشكلٍ أعمق، مما يؤثر سلباً على جانبي الإستثمار والتجارة في تلك البلدان، كما أن هاتين الجريمتين توفران الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة الإجرامية الأخرى، كالإتجار بالبشر والمخدّرات والأسلحة؛ لتشكلان تهديداً مباشراً للأمن القومي لهذه الدول... إلخ.

فإذا عُرِفَ الداء حضر الدواء؛ فبعد معرفتنا بمخاطر الجرائم المالية بشكلٍ عام، وجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ خاص، لا بد لنا من إيجاد طرقٍ عدة تُمَكِّن الدول والحكومات والمؤسسات المالية من مكافحة ومحاربة هاتين الجريمتين، نذكر أبرزها: إستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الإصطناعي، لتحليل

في عالم اليوم الذي يتَّسم بالرقمنة المتسارعة والتكنولوجيا المتطوّرة، أصبحت الجرائم المالية أكثر تعقيداً وأكثر صعوبةً في الكشف عنها، وعلى رأسها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحتل مكانةً بارزة في سُلَّم هذه الجرائم التي تُشكِّل تهديداً خطيراً على الإستقرار الإقتصادي والأمني العالمي؛ ففي العام 2022 وحده، بلغ حجم الأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال أكثر من تريليوني دولار، كما أنفقت الحكومات والدول والمؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية أكثر من (275) مليار دولار على الإمتثال لمحاربة هذه الجرائم.

وفي مواجهة هذه التحدّيات، برز الذكاء الإصطناعي (AI) كأداة فاعلة في إكتشاف الأنشطة المشبوهة ومنعها، وكشف الأنماط المُعقَّدة التي يصعب على البشر ملاحظتها أو التنبُّه لها؛ مما يفتح آفاقاً جديدة في تعزيز مبادئ الوضوح والشفافية، وحماية الأنظمة المالية والمصرفية، وتقديم الحلول المبتكرة التي تُساهم في تعزيز ذلك الأمن المالي، وذاك الإستقرار الإقتصادي؛ حيث يشهد العالم برمّته والقطاع المصرفي بشكلٍ أدق تحولاتٍ جذريةٍ وعميقة بفضل التطور المتسارع في مجال الذكاء الإصطناعي الذي بات يلعب دوراً حاسماً في هذا القطاع، وتحديداً في مجال الإمتثال والإلتزام فيه؛ نظراً إلى كون الكثير من البنوك العالمية والعربية أصبحت تتبنّى هذه التقنية المتقدّمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ولتقديم خدماتٍ مصرفيةٍ أكثر كفاءةً وابتكاراً، وتلبية تطلُّعات عملائها المتزايدة.

تهديد عالمي يتطلب حلولاً مبتكرة

يُعد غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين خطيرتين على العالم أجمع، وتهدّدان إستقراره الإقتصادي وأمنه القومي، ورغم إختلافاتهما؛ إلا أنهما يتشاركان في هدفٍ واحد؛ هو إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإعطاؤها مظهراً شرعياً.. ويُمكننا إيراد تعريفٍ لهاتين الجريمتين من حيث زيادة الفائدة والمعرفة حولهما؛ فجريمة غسل الأموال هي «عملية تحويل الأموال المتحصّلة من أنشطةٍ غير مشروعة إلى أموالٍ تبدو وكأنها ناتجةٌ من مصادر مشروعة، والهدف من هذه العملية يتمثل بإخفاء الأصل الإجرامي لهذه الأموال، وتقويض جهود العدالة الجنائية، وتمكين المجرمين من الإستفادة من عائدات جرائمهم».. وتتكوّن مراحل هذه العملية بـ (إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي –تقسيمها إلى مبالغ أصغر وأكثر صعوبةً في تتبعها – إخفاء مصدرها والتغطية عليها من خلال سلسلةٍ مُعقَّدة من المعاملات المالية – دمجها في الإقتصاد الشرعي للبلد).

كما أن جريمة تمويل الإرهاب تُعرَّف بأنها: «عملية جمع الأموال لدعم الأنشطة الإرهابية، مثل شراء الأسلحة والتدريب وتجنيد المقاتلين»، ولأجلها يتم إستخدام مجموعةً متنوّعة من الطرق لتمويل الإرهاب، بما في ذلك التبرُّعات الخيرية، والأنشطة التجارية، والتحويلات المالية وغيرها.

أما أوجه التشابه بين هاتين الجريمتين فتتمثل في إستخدامهما للنظام المالي وإستغلاله والإعتماد عليه لإخفاء الأموال وتحويلها، والسعي نحو التحايل على القوانين واللوائح المالية؛ مما يؤثر فعلهما هذا بشكلٍ سلبي على المجتمع، وتؤديان إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي والأمني، وتشجعان على إتخاذ أسلوب الجريمة المُنظَّمة، أو تلك التي تأخذ طابعاً دولياً، بحيث تتقسم أدوارها وتتوزّع بين أكثر من دولة، أو على أكثر من مؤسسةٍ ماليةٍ أو مصرفية، سواءً في داخل البلد الواحد أو بين دولٍ عدة ومختلفة؛ لتصبحان ذوات مستوياتٍ خطرةٍ جداً؛ نظراً إلى كونهما تعملان على تضخُّم الإقتصاد الموازي وزيادة حجمه وتوسُّعه رأسياً وأفقياً؛ وبالتالي يؤدي إلى فقدان الحكومات للإيرادات الضريبية وغيرها، ومن ثم تآكل الثقة في النظام المالي بشكلٍ أعمق، مما يؤثر سلباً على جانبي الإستثمار والتجارة في تلك البلدان، كما أن هاتين الجريمتين توفران الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة الإجرامية الأخرى، كالإتجار بالبشر والمخدّرات والأسلحة؛ لتشكلان تهديداً مباشراً للأمن القومي لهذه الدول... إلخ.

فإذا عُرِفَ الداء حضر الدواء؛ فبعد معرفتنا بمخاطر الجرائم المالية بشكلٍ عام، وجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ خاص، لا بد لنا من إيجاد طرقٍ عدة تُمَكِّن الدول والحكومات والمؤسسات المالية من مكافحة ومحاربة هاتين الجريمتين، نذكر أبرزها: إستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الإصطناعي، لتحليل المعاملات المالية والمصرفية، والكشف عن الأنشطة المشبوهة حيالهما، أضف إلى أن التعاون الوثيق بين الدول من خلال تبادل المعلومات الإستخباراتية، والقبض على المجرمين، والكشف

عن الشبكات التي تنشط في هذه الجرائم، ووضع التشريعات والقوانين الصارمة لمكافحتهما والقضاء عليهما، وأيضاً ممارسة دور الإشراف على المؤسسات المالية ووجوب تطبيقها لإجراءاتٍ صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وأخيراً لا نغفل دور التوعية والتثقيف للجماهير عن خطورة هاتين الجريمتين وكيفية المساهمة في مكافحتهما.. وغيرها من الطرق التي تُمثِّل سباق تسلحٍ لا ينتهي في معركةٍ كبيرة طرفاها المؤسسات المالية والبنوك ضد الجرائم المالية؛ ومنها الجريمتان الآنفتا الذكر.

سلاحٌ جديد في مواجهة الجرائم المالية الخفية

وللمضي قدماً في بناء مستقبلٍ أكثر أماناً، وإقتصادٍ أكثر إزدهاراً، كان لا بد من إستخدام الذكاء الإصطناعي في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على الإمتثال للوائح والمبادئ الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ نظراً إلى ما يتمتع به الذكاء الإصطناعي من قدرةٍ على إحداث ثورةٍ تقنيةٍ متكاملة الأركان في مجال العمل المالي، والمصرفي على وجه التحديد؛ بدءاً من أتمتة العمليات ومعالجة المدفوعات إلى تحسين تجارب العملاء، ومن ثم إلى مواجهة الجرائم المالية الخفية؛ كالإحتيال المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال المراقبة الذكية والرصد العميق للشبكات الخفية، ودوره أيضاً في صدِّ الهجمات السيبرانية التي تستهدف سرقة البيانات أو تعطيل العمليات، وكذا إدارة وتقييم المخاطر الإئتمانية بشكلٍ أكثر دقة، ومن ثم تحليل البيانات الضخمة وإستخراج رؤىً قيّمة منها تعمل على تحسين إتخاذ القرارات وتبسيطها، أضف إلى ذلك تنفيذه لصفقات التداول والعمليات الاستثمارية بشكلٍ أسرع وأكثر ذكاء، وقيامه بتحليل الأسواق المالية وتوقع اتجاهاتها، وتقديم توصياتٍ أكثر استنارةً واستراتيجية حيال ذلك؛ الأمر الذي سيعزز من قدرة البنوك على التكيُّف مع التغيُّرات السريعة في العمل المصرفي، ومن ثم العمل على تعظيم العوائد وتقليل المخاطر بشكلٍ رئيسي ومفروغ منه؛ ليحق لنا إعتبار الذكاء الإصطناعي سلاحاً جديداً وفعَّالاً في مجال مكافحة الجرائم المالية بشكلٍ عام، بل ودرعاً واقياً للقطاع المالي والمصرفي، وحارساً جديداً وعيناً ساهرةً على أبواب النظام المالي العالمي، بل ومُحقِّقاً سرّياً لا ينام أبداً، ستتضح معالمه في هذا المقال.

من المراقبة اليدوية إلى الثورة الرقمية

في ما مضى كانت المؤسسات المالية في العالم أجمع تعتمد تقليدياً على قواعد ثابتة ومراجعاتٍ يدوية للكشف عن المعاملات غير المشروعة؛ ولكنها غالباً ما تكون بطيئة وغير قادرة على مواكبة الأساليب المتطوّرة للمجرمين؛ وهنا كان لا بد من التحوُّل من حلول المراقبة اليدوية إلى أتون الثورة الرقمية، والتي عنوانها «الذكاء الإصطناعي يحاصر الجرائم المالية»؛ أي أن عمليات الكشف عن هذه الجرائم والتحقيق فيها أصبح اليوم أكثر تطوراً، وذلك بفضل الذكاء الإصطناعي، الذي يتمتع بقدرةٍ فائقةٍ على تحليل كمياتٍ هائلةٍ من البيانات في الوقت الفعلي؛ سواءً كانت معاملاتٍ مصرفية أو تحويلاتٍ دولية أو غيرها، من خلال خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning) والتي تُمكِّن البنوك من تحديد أنماطٍ غير إعتيادية، مثل التدفقات المالية المتكررة من مناطق عالية الخطورة، أو حدوث تغيُّراتٍ مفاجئةٍ في نشاط حساباتٍ بنكية فرديةٍ أو جماعية، والتي قد تشير إلى عمليات غسل أموالٍ أو تمويلٍ إرهابي.. ليحمل الذكاء الإصطناعي على عاتقه تقديم أدوارٍ كبيرةٍ وحاسمةٍ في هذا الجانب؛ وذلك عبر الخطوات الآتية:

1. تحليل السلوكيات (Behavioral Analysis): يُراقب الذكاء الإصطناعي سلوك عملاء ومستخدمي البنوك مع مرور الوقت وبصورةٍ مستمرة، ويقوم بمقارنة أنشطتهم الحالية بالسجل التاريخي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيه الكشف عن المعاملات التي تخرج عن الأنماط المعتادة لعميلٍ ما، مثل:

التحويلات المالية الكبيرة غير المتوقعة أو إجراء المعاملات بين أشخاصٍ وأطرافٍ متعددة ليست بينهما علاقةٌ واضحة، وعلى سبيل المثال، إذا بدأ حسابٌ بنكيٌّ فردي بإجراء تحويلاتٍ كبيرة دون مبرر، أو تفاعل مع كياناتٍ في دولٍ مُصنفة «عالية المخاطر»، يُرسل الذكاء الاصطناعي تنبيهاً للتحقق من وراء تلك التصرُّفات.

2. الشبكات العصبية (Neural Networks): وتُستخدم لتحديد العلاقات الخفية بين الكيانات، مثل إكتشاف شبكاتٍ مُعقَّدة من الحسابات الوهمية التي تُستخدم لتضليل السلطات في البلد، ولتضليل البنوك بشكلٍ أساسي؛ الأمر الذي يناط بالذكاء الإصطناعي لمعرفة ما أسباب ودوافع تلك العلاقات وتلك الشبكات.

3. التنبؤ بالمخاطر: يستخدم الذكاء الإصطناعي في بناء نماذج تنبؤيةٍ لتقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء والمعاملات المالية، وتحديد العملاء ذوي المخاطر العالية والذين لديهم إحتمالٌ كبير للمشاركة في أنشطة غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو قد يشكلون تهديداً ما، بحيث تُطور هذه النماذج التنبؤية تقييماتٍ دقيقة لمستوى خطر كل معاملةٍ على حدها، بناءً على عوامل متعدّدة.

4. معالجة اللغة الطبيعية (NLP): وتقوم على الفحص الدقيق للوثائق والنصوص، مثل العقود أو رسائل البريد الإلكتروني، للكشف عن محاولات التلاعب أو استخدام لغةٍ مُشفَّرة تشير إلى أنشطةٍ غير قانونية.

5. التعرُّف على الهويات الوهمية: يقوم الذكاء الإصطناعي بتحليل المستندات، وإستخدام تقنيات التعرُّف على الصور والوثائق للكشف عن التزوير في الهويات والوثائق الثبوتية، ومقارنة البيانات الحيوية للعملاء (مثل بصمات الأصابع، والوجه، وبصمة قزحية العين) بما تحويه قواعد البيانات المتوافرة لدى البنوك للتحقق من هوياتهم الصحيحة.

6. تحليل المعاملات المالية المُعقَّدة: يستطيع الذكاء الإصطناعي تحليل كمياتٍ هائلة من البيانات المالية في وقتٍ قصير، والتعرُّف على الأنماط المُعقَّدة والأنشطة غير العادية التي قد تشير إلى نشاطٍ مشبوه أو غسل أموال، ومقارنة هذه المعاملات ببياناتٍ أخرى متوفرة لديها، مثل بيانات العملاء، وبيانات الشركات، وبيانات العقارات، بما فيه الكشف عن الروابط غير المتوقعة أو الإحتيالية.

7. تحسين كفاءة العمليات: من خلال أتمتة العديد من المهام الروتينية في عمل البنوك، وتحديداً في عمليات الامتثال، مثل التحقق من هويات العملاء ومراقبة معاملاتهم وأنشطتهم، مما يُوفر الوقت والجهد للموظفين، وللمحققين، وتقديم رؤىً جديدة لهم من خلال ربط هذه البيانات بطرقٍ مبتكرة وسليمة.

8. التكيُّف مع التهديدات المتطوّرة: عن طريق التعلُّم المستمر من البيانات والأساليب الجديدة للجرائم المالية، وتحديداً جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ مما يوجب البقاء متقدماً بخطوةٍ واحدة أمام المجرمين الذين يستخدمون تقنياتٍ جديدة لتنفيذ مثل هكذا جرائم.

ومن خلال تلك الخطوات يُمكننا القول إن الذكاء الإصطناعي يُعيد تشكيل قواعد الحرب ضد الجرائم المالية عامةً وجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديداً، بل ويعيد تشكيل المبادرات لمواجهتها على نحو حقيقي عبر الإستثمار في تدريب كوادر وبناء كفاءاتٍ بشريةٍ قادرة على إدارة هذه النظم، بل ووضع المبادرات القائمة على عناصر التنبؤ المستقبلي التي تجعل منه طفرةً نوعيةً في هذا المجال.

وبإختصار، يُعتبر الذكاء الإصطناعي أداةً قوية تُمَكِّن البنوك والمؤسسات المالية من إستخدامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ أكثر فعّالية وإحترافية وبأسرع وقت، حيث يُمكِنه تحليل كمياتٍ هائلة من البيانات بسرعةٍ ودقة، والتعرُّف على الأنماط المُعقَّدة، والتنبؤ بالمخاطر، وتحسين كفاءة العمليات والتحقيقات... إلخ.

لنصل في الختام إلى إعتبار الذكاء الإصطناعي هو ثورة القرن الـ 21 في الحرب ضد الجرائم المالية، وعلى رأسها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ولكن نجاحاته هذه تعتمد بشكلٍ أساسي على التكامل في الأدوات التقنية واللوائح القانونية والجهود البشرية، ويبقى الوعي والتعاون الدولي هما الدرع الأقوى لتحصين الإقتصاد العالمي من التهديدات الخفية؛ لنخلق عالماً نظيفاً، وإقتصاداً آمناً وخالياً من الأموال المشبوهة، بل وليعد الذكاء الإصطناعي فيه حارساً إفتراضياً مهمته حماية الإقتصاد في المقام الأول، وحماية البنوك والمؤسسات المالية من الجرائم المالية المتعدّدة والمتنوّعة ثانياً وثالثاً وأخيراً.

محمـد علـي ثامـر
كاتب وباحث إقتصادي يمني

الإقتصاد الوطني شهد العديد من التحدّيات في ظل تراجع أسعار النفط «المركزي الكويتي»: النظام المالي المحلي متين

الأستاذ باسل أحمد الهارون، محافظ بنك الكويت المركزي

قال محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون: «إن الضغوط الجيوسياسية إستمرت في التأثير على المشهد الاقتصادي العالمي خلال العام 2024، حيث شكّلت مصدر قلق رئيسي للأسواق، إلاّ أن تراجع معدّلات التضخُّم أتاح للبنوك المركزية البدء بتخفيف سياساتها النقدية تدريجاً»، مشيراً في تقرير الإستقرار المالي لعام 2024، إلى «أن الإقتصادات العالمية حافظت على وتيرة نمو مستقرة مع بعض مظاهر التباطؤ في عدد من الأسواق، بينما ظلت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً، مما يعكس حرص صنّاع السياسات على ضبط التوازن بين إحتواء التضخُّم ودعم الإستقرار المالي والإقتصادي».

ولفت الهارون إلى «أن الإقتصاد الوطني شهد العديد من التحدّيات في ظل تراجع أسعار النفط، ومع ذلك واصل بنك الكويت المركزي نهجه الحصيف في إدارة السياسة النقدية، معتمداً على قراءة دقيقة للمعطيات المحلية والعالمية، بما يُحقق التوازن المطلوب بين الحفاظ على جاذبية الدينار وتحفيز النمو الإقتصادي المستدام. كما إستمرت الجهود لتعزيز كفاءة السياسة المالية، بما يُسهم في دعم الإستدامة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي على المدى الطويل».

النظرة المستقبلية

وتوقع التقرير أن تظل السياسة النقدية متزنة وتدريجية، كما كانت خلال دورة التشديد، مما يسمح بتحفيز مُحكم لدعم الطلب. وقد مهّدت الإجراءات الداخلية في الدولة الطريق لتسريع الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية التي طال إنتظارها والتي تحفّز النمو، متوقعاً أن يُخفف إقرار قانون الدين العام الضغط على المالية العامة من خلال تعزيز السيولة وتوفير أداة جديدة للبنوك لإدارة فائض السيولة بكفاءة. كما يُتوقع الإنتهاء قريباً من بعض القوانين التي تخفف بعض العبء على الميزانية العامة للدولة، وتوفر منتجات جديدة للبنوك. وبشكل عام، ورغم التحدّيات العالمية، يُتوقع أن يظل النظام المالي المحلي متيناً ومُهيأ جيداً لمواجهة الصدمات المحتملة، مدعوماً بأطر سياسات نقدية وإحترازية حصيفة، وتحسن أساسيات الإقتصاد الكلي، ومستويات كافية من رأس المال.

وتابع التقرير: شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للكويت في العام 2024 تراجعاً بنحو 2.6 % متأثراً بتقليص إنتاج النفط، وقد إستمرت الضغوط التضخمية في التراجع محلياً، حيث بلغ معدل التضخُّم المحتسب على أساس التغيُّر النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2.9 % خلال العام 2024 مقارنة بما نسبته 3.6 % في العام السابق.

الخبرة في الإقتصاد والطاقة تؤتي ثمارها رغم ما يحدث في العالم
«رؤية 2030» علّمت السعودية إعادة تقييم أولويات الإنفاق

أكدت وزارة المالية السعودية أن المملكة باتت أكثر قدرة على «إعادة تقييم» أولويات الإنفاق في أوقات التحديات الاقتصادية، وذلك بفضل «رؤية 2030».

وأشارت وزارة المالية السعودية في بيان حول تقرير نتائج مشاورات المادة الرابعة الذي أصدره صندوق النقد الدولي حول إقتصاد المملكة، إلى المرونة التي يتمتع بها، ومدى قدرته على مواجهة أي صدمات خارجية. كما تضمّن التقرير إشادات واضحة بالجهود التي تبذلها المملكة في تنويع إقتصادها، وتنفيذ خططها المالية، والحفاظ على إستقرار سياستها النقدية.

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، أمين ماتي، خلال عرض نتائج التقرير الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق إنه «لا حاجة للمملكة بأن تقوم بخفض إضافي في إنفاقها حتى لو تراجعت أسعار النفط».

وأوضحت وزارة المالية «أن الخبرة الطويلة للمملكة في أسواق الطاقة، بالإضافة إلى الخبرة المتسارعة التي إكتسبتها عبر «رؤية 2030»، مكّنتها من معرفة الوقت المناسب لإعادة تقييم أولوياتها في الإنفاق»، وأفادت «مع خبرة تتجاوز نصف قرن في أسواق الطاقة، وفي خطط التنمية، ثم الخبرة الكبيرة والمتسارعة التي إختصرتها المملكة في العقد الأخير مع إنطلاق (رؤية 2030)، أصبحت المملكة تعرف متى تنفذ إعادة تقييم أولوياتها في الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية، وتزداد التوترات والظروف الجيوسياسية».

وأعادت الوزارة التذكير بالتقارير الإقتصادية العالمية التي تناولت نجاح السعودية في تنويع إقتصادها، وتنفيذ خططها المالية، والمحافظة على سياستها النقدية. وأفادت أنه «يتنامى التقدير بنجاحاتها، وأحياناً يزيد من تفاصيل التقييم والتدقيق، خصوصاً في ما يتعلق بنجاحاتها غير النفطية، إن صح الوصف. ولعل من آخر التقارير هو مشاورات المادة الرابعة للعام 2025 والخاص بالإقتصاد السعودي والذي أعلنه صندوق النقد الدولي بعد إنتهاء خبرائه من مراجعتهم الدورية، التي شارك فيها العديد من المسؤولين في الحكومة والقطاع الخاص السعودي».

وتوقع تقرير صندوق النقد الدولي أن يتعافى إنتاج النفط تدريجاً على المدى المتوسط ليصل إلى 11 مليون برميل يومياً في حلول العام 2030، ورغم أنه لا يزال أقل من الحد الأقصى للطاقة المستدامة البالغة 12.3 مليون برميل يومياً، لكنه يتماشى مع توقعات السوق بناءً على ديناميكيات العرض والطلب.

(المصدر: جريدة «الشرق الأوسط»)

قراءة قاتمة للمستقبل المهني
توطين الوظائف في الخليج يُواجه خطر الذكاء الاصطناعي

ينبغي أن يشعر الصحافيون وموظفو المبيعات والمهندسون حول العالم بالقلق، إذ تبدو وظائفهم على وشك الوقوع تحت مقصلة التحوُّل الرقمي، إذا صدّقنا ما تقوله مايكروسوفت.

فبالنسبة إلى كثيرين ممن يعملون في الوظائف المكتبية حول العالم، شكّلت قائمة شركة التكنولوجيا الأميركية العملاقة التي صدرت مؤخراً وتضمّنت 40 وظيفة معرضة للخطر بسبب الذكاء الإصطناعي، قراءة قاتمة للمستقبل المهني.

لكن بالنسبة إلى اقتصادات مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذا التحليل يضيف صداعاً جديداً: كيف سيتم التعامل مع آلاف المواطنين العاملين في وظائف تم توطينها وقد تصبح قريباً غير ضرورية؟

من بين أكثر المهن عرضة للتأثر، وفق مايكروسوفت: موظفو خدمة العملاء، العاملون في قطاع التجزئة، بعض أنواع المعلمين، وموظفو مكاتب السفر، وهي جميعها قطاعات حرصت حكومات الخليج على توطينها، ما وفّر فرص عمل برواتب مستقرة لمواطنيها.

فعلى سبيل المثال، في العام 2021 أعلنت السعودية أن جميع وظائف خدمة العملاء عن بُعد يجب أن يشغلها مواطنون سعوديون.

لكن الآن، تهدد شركات مثل «صوت» السعودية التي جمعت تمويلاً أولياً بقيمة مليون دولار لتطوير وكيل خدمة عملاء يعتمد على الذكاء الإصطناعي ويتحدث العربية للرد على المكالمات في مراكز الإتصال، بجعل هذه الوظائف غير قابلة للإستمرار.

وبحسب شركة Rentech Digital، يوجد في السعودية ما لا يقل عن 500 مركز إتصال، وأكثر من 60 في الإمارات، ما يعني أن وظائف آلاف الموظفين في مراكز الإتصال مهددة بالزوال، وهو نمط يتكرر في العديد من القطاعات الأخرى.

وقال المدير في شركة Innovations Group للتوظيف ومقرها الإمارات نيخيل ناندا: «تُعد وظائف مثل موظفي خدمة العملاء، ومشغلي مراكز الإتصال، والإستقبال من أكثر الوظائف التي تم توطينها بكثافة، وبالتالي فهي الأكثر عرضة للأتمتة».

التغيير سيكون تدريجاً

وقال مدير مركز Baratta للأعمال العالمية أنيل خورانا: «من المرجح أن يظهر الأثر التحويلي للذكاء الإصطناعي على سوق العمل في دول الخليج بشكل تدريجي مع مرور الوقت».

ويتوقع تقرير «مستقبل الوظائف 2025» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن يؤدي الذكاء الإصطناعي إلى إلغاء 92 مليون وظيفة حول العالم، لكنه سيخلق 170 مليون وظيفة جديدة في حلول العام 2030.

وفي منطقة الخليج، تُسهم الإستثمارات الضخمة في مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية الأخرى في خلق هذه الوظائف.

ومع ذلك، يتساءل خورانا عما إذا كان البعض سيجد وظائف التقنية أو العمالة اليدوية غير جذابة.

التوطين يجب أن يتماشى مع الاستثمار

مع ذلك، يشدّد خورانا على أن سياسات التوطين في عصر الذكاء الإصطناعي لا يُمكن أن تتجاهل الإستثمارات الخاصة القائمة على الطلب، وهو ما يستدعي تعزيز برامج رفع المهارات.

فعلى سبيل المثال، دعت هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي السعودية (SDAIA) المواطنين إلى التسجيل في مبادرة وطنية تهدف إلى تدريب مليون سعودي على مهارات الذكاء الإصطناعي، وأعلنت الهيئة أن 300 ألف شخص التحقوا بالفعل بالبرامج التدريبية.

وبحسب نيخيل ناندا، فإن هذه اللحظة قد تمثل فرصة كبيرة للكثير من المواطنين. وقال: «قد يستبدل الذكاء الإصطناعي المهمات المتكررة، لكنه في الوقت ذاته يخلق فرصاً للأفراد للتطور إلى أدوار أكثر استراتيجية وتقدماً»، وأضاف: «من المرجح أن يؤدي هذا التطور إلى إنتقال عدد كبير من المواطنين إلى وظائف أفضل وأكثر توافقاً مع متطلبات المستقبل».

(المصدر: جريدة «النهار» اللبنانية)

5 إستراتيجيات لنشر الذكاء الإصطناعي بنجاح

جواو كارفاليو، المدير التنفيذي لشركة «إس إيه بي كونكر» في منطقة جنوب أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا

عرضت شركة «إس إيه بي كونكر»، بحسب جواو كارفاليو، المدير التنفيذي للشركة في منطقة جنوب أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، مجموعة من الخطوات التي تمكّن فِرق تكنولوجيا المعلومات من نشر تقنيات الذكاء الإصطناعي بصورة ناجحة. وقد أصبح النشر الإستراتيجي لتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي عاملاً حاسماً لتحقيق الفائدة القصوى منها، خصوصاً مع تسارع اعتماد الشركات لهذه التكنولوجيا. وكشف إستطلاع رادار الذكاء الإصطناعي 2025 لمجموعة بوسطن الإستشارية عن توجُّه ملحوظ مفاده أن شركة واحدة من كل ثلاث شركات حول العالم تخطط لإستثمار أكثر من 25 مليون دولار في تقنيات الذكاء الإصطناعي خلال العام 2025.

وينعكس هذا الزخم في أحدث إستطلاع للمدراء الماليين أجرته شركة «إس إيه بي كونكر» والذي أظهر أن 58 % من قادة القطاع المالي وخصوصاً أولئك الذين يُشرفون على وظائف السفر والنفقات، يعتزمون الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في العام 2025، ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى عملية نشر مدروسة وعالية الكفاءة. وقد جاءت خطوات نشر الذكاء الاصطناعي بنجاح كالتالي:

1 – تحديد أهداف واضحة منذ البداية

تبدأ عملية النشر الناجح للذكاء الإصطناعي بالتخطيط الهادف، إذ إن التسرُّع في إعتماد التكنولوجيا الحديثة من دون وجود خطة واضحة قد يؤدي غالباً إلى هدر الموارد وعدم تحقيق التوقُّعات.
وينبغي لقادة تكنولوجيا المعلومات التعاون مع مختلف الإدارات لتحديد حالات إستخدام واضحة ومدروسة لكل من مبادرات الذكاء الإصطناعي. ويُسهم ربط هذه المشاريع بالأهداف المؤسسية، وتوقّع التطوُّرات المستقبلية، وتحديد الإستخدامات الدقيقة، في ضمان أن تخدم الأدوات المُختارة إحتياجات العمل الفعلية.

2 – إعتماد توجُّه مرحلي للنشر

يُسهم النشر المرحلي والمنهجي في تقليل المخاطر وتحسين النتائج. ونظراً إلى إمكانية أن تكون المراحل الأولى من نشر حلول الذكاء الإصطناعي معقّدة، لذا فإن إتباع نهج مدروس يتيح تحقيق الإستقرار التقني وتكيّف الموظفين مع التكنولوجيا الجديدة تدريجاً.

لذلك يجب البدء بمشروع تجريبي مركّز في مجال ذي تأثير كبير مثل التدقيق أو الإمتثال، وذلك قبل التوسّع على نطاق أوسع. ويُتيح ذلك للفرق جمع الملاحظات، وتحسين العمليات، وتعزيز الزخم الداخلي.

3 – تعزيز مركزية وتحسين مصادر البيانات

يعتمد الذكاء الإصطناعي على البيانات عالية الجودة، لذلك يُمكن للأنظمة غير المترابطة ومستودعات البيانات المجزّأة أن تؤدي إلى تقييد فعالية حتى أكثر الأدوات تقدماً إلى حد كبير.
وبهدف وضع أسس راسخة لبنية قوية، ينبغي على فرق تكنولوجيا المعلومات تنفيذ إستراتيجيات شاملة لدمج البيانات. ويُتيح إنشاء بيئات بيانات موحدة إمكانية الحصول على رؤى دقيقة وأتمتة موثوقة، سواءً من خلال بحيرات البيانات أو مستودعات البيانات أو طبقات التمثيل الافتراضي.

4 – دعم الموظفين والإرتقاء بمهاراتهم

لا تزال مخاوف الموظفين قائمة إلى الآن حتى مع تسارع وتيرة إعتماد الذكاء الإصطناعي. وأظهر بحث لـ «ديلويت» أن 28 % من العاملين يشعرون بالقلق من إمكانية أن تحل التكنولوجيا محل وظائفهم.
لذلك، يُعتبر التواصل الشفاف والواضح أمراً بالغ الأهمية، وعليه يجب إشراك الموظفين منذ البداية وتقديم الذكاء الإصطناعي كأداة تساعد في تعزيز أعمالهم ولا تهدف إلى إستبدالهم، مما يُعزّز الثقة ويُخفف الشعور بعدم اليقين.

5 – القيادة من خلال التعاون بين الوظائف والمهام المتعددة

لا يُمكن حصر عملية التحوُّل القائمة على الذكاء الإصطناعي في إدارات تكنولوجيا المعلومات فقط. وفي هذا السياق أظهر بحث «إس إيه بي كونكر» أن 37 % من كبار صنّاع القرار يرون أن حلول إدارة السفر والنفقات المعزّزة بالذكاء الإصطناعي قادرة على تخفيف الضغط عن فرق دعم لتكنولوجيا المعلومات.
ويُعد التعاون في هذا السياق عاملاً حاسماً، إذ يظهر إستطلاع المدراء الماليين في العام 2025 الذي أجرته شركة «إس إيه بي كونكر» أن 54 % من قادة تكنولوجيا المعلومات يرغبون في تعزيز الشراكة مع فرق الشؤون المالية في إطار جهود التحوُّل الرقمي.

دراسة للبنك الدولي عن بيئة الأعمال:
عشر ركائز لقياس جهوزية الإقتصاد

ما هي العوامل التي تجعل بلداً ما مكاناً رائعاً لبدء أنشطة الأعمال وتنميتها؟ هذا السؤال يجيب عليه البنك الدولي، من خلال الدراسات التي يقوم بها لتصنيف الدول وفق جهوزيتها لإستقبال الإستثمارات والأعمال الجديدة. وقد صدرت أخيراً، دراسة شملت 50 إقتصاداً، ونشرت النتائج في مدونة البنك الدولي.

يُسلّط مشروع تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال الجديد الذي يعدّه البنك الدولي الضوءَ على هذا الخلل، ويقدم نظرة شاملة وتفصيلية على اللوائح التنظيمية، ومستويات تنفيذها على أرض الواقع، وتقديم الخدمات التي تؤثر على أنشطة القطاع الخاص في الإقتصادات المشمولة بالدراسة.

يُعدّ تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال مبادرةً جديدة للبنك الدولي لجمع البيانات وتحليلها بغرض تقييم مناخ الأعمال والاستثمار على مستوى العالم. ويقدم التقرير مجموعة من البيانات التفصيلية وإطار عمل تفصيليًا لتحديد العوامل التي تسهم في توفير البيئة الداعمة للقطاع الخاص وتنميته، كما إنه لا يقف عند النتائج المُحقَّقَة على مستوى الشركات فقط، بل يتجاوزها ليشمل الأحوال المعيشية والاجتماعية للعمال، والمستهلكين، والبيئة.

ويدمج التقرير التدابير الخاصة بالجانب القانوني (القوانين واللوائح التنظيمية) وتلك الخاصة بالجانب الواقعي (الممارسات الفعلية)، مما يوفر بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان ومهمة في السياق الوطني لهذه البلدان.

ويتمحور تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال حول عشرة مجالات تغطي دورة حياة الشركة بدءاً من إفتتاحها، مروراً بتشغيلها وتوسعها، وإنتهاءً بإغلاقها (أو إعادة تنظيمها) وهذه المجالات هي: إجراءات تأسيس الشركات، ومحل نشاط الشركة، وخدمات المرافق، والعمالة، والخدمات المالية، والتجارة الدولية، والضرائب، وتسوية المنازعات، والمنافسة في السوق، وتعثّر الشركات.
ويتم تقييم كل مجال من المجالات العشرة على أساس ثلاث ركائز ترصد الجوانب الرئيسية للطريقة التي تستخدمها البلدان لتوفير البيئة الداعمة للقطاع الخاص، وهذه الركائز هي:

***الركيزة 1: الإطار التنظيمي:** تقوم بتقييم القواعد واللوائح التنظيمية التي يجب على الشركات التعامل معها في مراحل التأسيس والدخول للسوق والتشغيل والخروج من السوق.

***الركيزة 2: الخدمات العامة:** تقوم بتقييم الخدمات التي تقدمها الحكومة التي تدعم الإمتثال للقواعد واللوائح التنظيمية، بما في ذلك المؤسسات وخدمات البنية التحتية التي تُسهم في توفير البيئة الداعمة لأنشطة الأعمال.

***الركيزة 3: الكفاءة التشغيلية:** تقيس مدى سهولة وفاعلية تفاعل الشركات مع اللوائح التنظيمية والخدمات العامة.

ويصنّف التقرير كل بلدٍ على أساس الركائز الثلاث، والمجالات العشرة، وثلاثين مجموعة تشمل الركائز والمجالات معاً. وتُراوح درجات التصنيف من صفر (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل).

مؤشرات التنمية

إستناداً إلى مشروع تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال، أُضيف 43 مؤشراً جديداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية كالتالي: درجات تصنيف الإقتصادات حسب كل ركيزة من الركائز الثلاث. تعكس هذه الدرجات متوسط درجات تصنيف الإقتصادات حسب الركائز في المجالات العشرة التي يشملها تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال.

وقد حققت بعض الإقتصادات مثل هنغاريا وإستونيا وسنغافورة أعلى درجات التصنيف في الركيزة الأولى (الإطار التنظيمي)، والركيزة الثانية (الخدمات العامة)، والركيزة الثالثة (الكفاءة التشغيلية) تواليا. وتشمل قائمة الإقتصادات الأفضل أداءً، على سبيل المثال، اليونان في ما يتعلق بسهولة إجراءات بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، والجمهورية السلوفاكية في ما يتعلق بإرتفاع مستوى جودة المرافق العامة وانتظامها وسهولة الحصول عليها (خدمات المرافق)، وجورجيا في ما يتعلق بقوة اللوائح التنظيمية العمالية (العمالة)، أو رواندا في ما يتعلق بكفاءة نظام تسوية المنازعات التجارية (تسوية المنازعات).

درجات الركائز الخاصة

يتم حساب درجات كل ركيزة من الركائز الثلاث لكل مجال من المجالات العشرة. لنأخذ مثلاً مجالَ «التجارة الدولية»، فالركيزة الأولى تقيس جودة اللوائح التنظيمية الخاصة بالتجارة الدولية، وتقيّم الركيزة الثانية البنية التحتية الرقمية والمادية في ما يتعلق بالتجارة الدولية ومستوى جودة إدارة الحدود، وتقيس الركيزة الثالثة الوقت والتكلفة اللازمين للإمتثال لمتطلبات التصدير والإستيراد، والمشاركة في التجارة الرقمية العابرة للحدود، بالإضافة إلى العقبات الرئيسية المحتملة أمام التجارة الدولية.

تنقسم كل ركيزة إلى فئات رئيسية، تُحدّدها السمات المشتركة التي تساعد في تجميعها في فئة معينة، وتنقسم كل فئة رئيسية إلى فئات فرعية، ولكل فئة فرعية عدة مؤشرات، يمكن أن يشتمل كل منها بدوره على عدة مكونات.

وتُعطى الدرجات لكل مؤشر ثم تُجمَع للحصول على درجات التصنيف لكل فئة فرعية وفئة رئيسية وركيزة. ويُحسَب متوسط درجات الركائز الثلاث في إطار مجالٍ ما لاستخلاص الدرجة الإجمالية لذلك المجال.

وفي الوقت الحالي، تتوافر بيانات تقرير الجهوزية لأنشطة الأعمال عن 50 إقتصاداً على مستوى العالم، ومن المقرّر إضافة المزيد من البلدان في عامي 2025 و2026.

رئيس «كوب 29» مختار بابايف: التعاون الدولي ضرورة حتمية لمواجهة تغيُّر المناخ

مختار بابايف

أكد الرئيس المعيّن لمؤتمر «كوب 29» في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال تغيُّر المناخ، الوزير الأذربيجاني مختار بابايف، «أن التعاون الدولي بات اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لمواجهة التحدّيات المعقّدة التي يفرضها التغيُّر المناخيب، مشدّداً على «أن تجربة أذربيجان في رئاسة المؤتمر كانت بمثابة نموذج عملي لقدرة الدول على التوصل إلى توافقات تاريخية عبر العمل المشترك».

وأشار بابايف إلى «أن مؤتمر «كوب 29» قد أثبت أن العملية متعدّدة الأطراف قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، وأن الدول يمكن أن تتفق»، واصفاً النتائج بأنها «تاريخية»، حيال الهدف المالي الجديد الذي سيُوفر تريليونات الدولارات للعمل المناخي، مشيراً إلى وضع قواعد لأسواق الكربون عالية النزاهة، «مما يُعزّز الإعتقاد بأن الشراكة والتعاون الدوليين هما أفضل الطرق لمواجهة تحدّيات تغيُّر المناخ».

وأضاف بابايف: «هذا العام (2025)، نحن مصمّمون على مواصلة الإضطلاع بدور نشط على الساحة العالمية، والبنّاء على النتائج التاريخية لمؤتمر «كوب 29»، لذا، جاءت ندوة (أوبك) الدولية - التي عقدت مؤخراً - فرصة حاسمة للحفاظ على زخم مبادرات المؤتمر، والعمل مع شركائنا الرئيسين في (أوبك بلس) حيال العديد من القضايا المحورية في مجال تحول الطاقة، بما في ذلك جميع تعهداتنا وإعلاناتنا ذات الصلة بالطاقة، مثل الشبكات، وتخزين الطاقة، والمناطق، والممرات، والهيدروجين».

التوازن

وأكد بابايف «أن الدول أدركت خلال السنوات الأخيرة، وبصفة متزايدة، الحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن بين أمن الطاقة والطموحات المناخية»، مشدّداً على «أن الصدمات التي شهدتها الأسواق مؤخراً، مثل أزمة الطاقة في العام 2022، أظهرت أن الطاقة يجب أن تكون مستدامة، وموثوقة، وبأسعار معقولة. وإلاّ، فإن التقدم الإجتماعي والإقتصادي والدعم الشعبي للإجراءات المناخية سيتعرضان للتقويض».

وقال بابايف: «سعينا في مؤتمر كوب 29 في أذربيجان إلى تهيئة بيئة شاملة يمكننا فيها الإستماع إلى جميع وجهات النظر حيال العرض والطلب على الطاقة. وتعد منظمة أوبك منتدى بالغ الأهمية يمكن للدول من خلاله العمل سوياً للحفاظ على أمن الإمدادات العالمية، ونحن نعمل مع جميع الأعضاء لتوفير حلول للتحول في مجال الطاقة»، مشيراً إلى رسالة الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، والتي تؤكد ضرورة أن تكون الدول الغنية بالموارد الطبيعية في طليعة الدول التي تعالج قضايا تغيُّر المناخ، موضحاً «أن الفرصة متاحة الآن لرسم مسارات لكيفية بناء أنظمة الطاقة المستقبلية في الخطط الوطنية للمناخ، مما يُمكن كل دولة من تحقيق التوازن بين أمن الطاقة وطموحاتها المناخية».

(المصدر: جريدة «الشرق الأوسط»)

نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.7 %
الإقتصاد السعودي يحقق نمواً بنسبة 3.9 % في الربع الثاني من العام 2025

أظهرت التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء السعودية، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 3.9 % في الربع الثاني من العام 2025، على أساس سنوي.

وذكرت الهيئة في تقرير لها، أن النمو يعود إلى نمو جميع الأنشطة الإقتصادية الرئيسة، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.7 %، كما سجلت الأنشطة النفطية ارتفاعاً بنسبة 3.8 %، إضافة إلى نمو الأنشطة الحكومية بنسبة 0.6 % على أساس سنوي.

تعد الأنشطة غير النفطية المساهم الرئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ساهمت بمقدار 2.7 نقطة مئوية، كما ساهمت الأنشطة النفطية بمقدار 0.9 نقطة مئوية، بالإضافة إلى مساهمة كل الأنشطة الحكومية وصافي الضرائب على المنتجات بمقدار 0.1 و0.2 نقطة مئوية تواليا.

وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بنسبة 3.3 % في الربع الأول من العام 2025، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وفي تقرير حديث رفع صندوق النقد الدولي، توقعاته لنمو الإقتصاد السعودي هذا العام إلى 3.6 %، بزيادة قدرها 0.6 % عن التقديرات السابقة، مشيراً إلى أن المعروض النفطي من دول "أوبك+" وخارجها لا يزال قوياً مقارنة بمستويات الطلب.

وتوقّع إستطلاع أجرته «رويترز»، نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية 3.8 % في العام 2025، مقابل 1.3 % في العام 2024، بدعم من توسع المشاريع.

وقد جاء ذلك ضمن نتائج الإستطلاع الذي أظهر نمواً متوقعاً أسرع بإقتصادات دول منطقة الخليج في العام 2025 مقارنة بالعام الماضي، بدعم من زيادة إنتاج النفط وجهود التنويع الإقتصادي.

وحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً نمواً بنسبة 2.1 % في الربع الثاني من العام 2025، مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

ويُعزى هذا النمو إلى أكبر زيادة في الأنشطة غير النفطية منذ الربع الثالث من العام 2021، حيث إرتفعت بنسبة 5.6 %، إضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.6 %، في حين شهدت الأنشطة الحكومية انخفاضاً بنسبة 0.8 %.

أول إتفاقية تمويل لصندوق أبوظبي للتنمية مع حكومة لاوس بقيمة 73.5 مليون درهم لتنفيذ مشروع تطوير طريق إستراتيجي

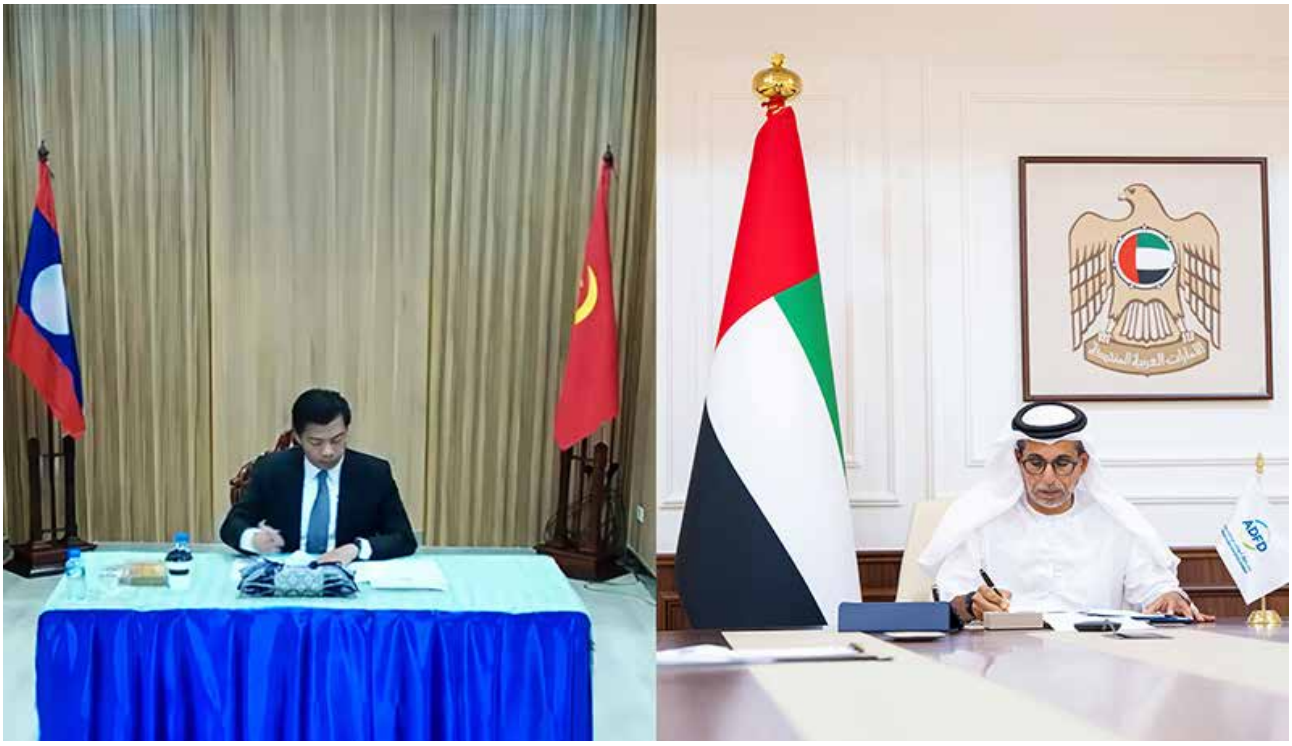

محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، وفوونغ كيتافونغ، نائب وزير المالية في جمهورية لاوس

وقّع صندوق أبوظبي للتنمية إتفاقية تمويل مع حكومة جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية، لدعم مشروع تطوير وتحسين وتأهيل الطريق الوطني الجنوبي رقم 13، بقيمة إجمالية تبلغ 73.5 مليون درهم (20 مليون دولار). ويهدف المشروع إلى تطوير قطاع النقل في لاوس، من خلال تحسين الطريق وتعزيز كفاءة السلامة المرورية، ودعم النمو الإقتصادي والإستدامة البيئية، إضافة إلى تحسين شبكة الاتصال الداخلي والدولي بين مختلف المناطق.

ووقّع الإتفاقية عبر تقنية الإتصال المرئي كل من محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، وفوونغ كيتافونغ، نائب وزير المالية في جمهورية لاوس، في حضور عدد من كبار المسؤولين وممثلي الجهات المعنية لدى الجانبين.

شراكة إستراتيجية من أجل تنمية مستدامة

وقال محمد سيف السويدي مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية: «إن توقيع الإتفاقية يعكس إلتزام الصندوق الراسخ دعم جهود التنمية في الدول النامية، من خلال تمويل مشاريع إستراتيجية تُسهم في تعزيز إستقرار المجتمعات وتحسين جودة الحياة».

من جانبه، أعرب فوونغ كيتافونغ، عن تقدير بلاده العميق للتعاون المُثمر مع دولة الإمارات وصندوق أبوظبي للتنمية، مشيداً بدور الصندوق في دعم مشاريع التنمية الشاملة، مؤكداً أن مشروع الطريق الوطني الجنوبي رقم 13 يُعد من المشاريع الإستراتيجية التي سيكون لها أثر مباشر على السكان، من خلال تسهيل حركة التنقل اليومي، وتحسين كفاءة قطاع النقل، وتعزيز التجارة المحلية والإقليمية.

ويشمل المشروع إنشاء وتطوير نحو 50 كيلومتراً من الطريق، بما في ذلك توسعة 20 كيلومتراً من مسارين إلى أربعة مسارات مزودة بأرصفة مخصصة للمشاة، وتحديث 30 كيلومتراً إضافية من الطريق القائم. كما يتضمّن المشروع تحسين تدابير السلامة المرورية وتخفيف الازدحام وتطوير أنظمة تصريف مياه الأمطار وإنشاء محطتي وزن للشاحنات، بالإضافة إلى دعم مبادرات بناء القدرات الفنية.

ويُتوقع أن يُسهم الطريق في تحسين حياة أكثر من 48 ألف أسرة سنوياً، بما يعادل أكثر من 255 ألف شخص، من خلال تعزيز النشاط الإقتصادي، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات، وخفض تكاليف النقل وتقليص مدة الرحلات.

KIB
بنك للحياة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

جائزة زايد للإستدامة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات المشاركة عالمياً وتسجل 7,761 طلب مشاركة في دورة 2026

أعلنت جائزة زايد للاستدامة، الجائزة العالمية الرائدة التي أحدثت تأثيراً إيجابياً في حياة أكثر من 400 مليون شخص، عن إغلاق باب التقديم إلى دورتها لعام 2026. وقد تلقّت الجائزة 7,761 طلب مشاركة من 173 دولة ضمن فئاتها الست التي تشمل الصحة، والغذاء، والطاقة، والمياه، والعمل المناخي، والمدارس الثانوية العالمية، مما يؤكد على دور الجائزة المستمر في دعم إيجاد حلول فعّالة للتحديات العالمية الملحّة.

وإرتفعت نسبة المشاركة هذا العام بنسبة 30 % مقارنةً بالدورة السابقة، مع زيادة ملحوظة في المشاريع التي تركز على إدماج أحدث التقنيات، بما فيها الذكاء الإصطناعي والتقاط الكربون المباشر وأدوات التكنولوجيا المالية، مع المعرفة المحلية للمجتمعات، مما يسلّط الضوء على الفوائد والمكتسبات التي يمكن تحقيقها من خلال الإبتكار وضمان إستفادة الجميع وتحقيق تأثير مستدام. ويعكس تركيز المشاركين على الحلول المدعومة بالتكنولوجيا إهتمامهم بتمكين وصول المجتمعات إلى الخدمات الأساسية والضرورية، بما فيها الطاقة النظيفة والرعاية الصحية والزراعة المتجدّدة ومياه الشرب الآمنة.

صندوق أبوظبي للتنمية يُموّل مشروعاً إستراتيجياً للوحدات السكنية في أرض الصومال

في إطار إلتزامه المتواصل بدعم جهود التنمية المستدامة في الدول النامية، شارك صندوق أبوظبي للتنمية في حفل إفتتاح مشروع الإسكان الإجتماعي في مدينة بربرة بأرض الصومال، والذي موّله الصندوق بقيمة إجمالية تبلغ 27.5 مليون درهم إماراتي (حوالي 7.5 مليون دولار). ويتضمّن المشروع تنفيذ أعمال الهندسة المدنية والإنشاءات لبناء 300 وحدة سكنية بتصاميم ومساحات مختلفة، مصنّفة ضمن ثلاث فئات، إلى جانب أعمال البنية التحتية من شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، بالإضافة إلى إنشاء الطرق الداخلية، وتطوير الموقع العام من خلال تنسيق المساحات الخضراء وتوفير المرافق الخدمية.

ويأتي هذا المشروع النوعي ضمن جهود الصندوق لدعم البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين جودة الحياة، وتوفير بيئة سكنية آمنة ولائقة للسكان، كما يُسهم المشروع في تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمتمثل في ضمان سكن آمن وميسور التكلفة للجميع وتحسين الخدمات الأساسية في حلول العام 2030.

وكان قد إفتتح المشروع محمد علي عبدي، نائب رئيس جمهورية أرض الصومال، في حضور الدكتور عبدالله محمد النقبي، مدير المكتب التجاري لدولة الإمارات لدى جمهورية الصومال، وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين في كلا البلدين.

سلطة النقد الفلسطينية والحكومة وممثلو القطاع الخاص يبحثون في معالجة أزمة تكدُّس الشيكل وتعزيز التحوُّل للدفع الإلكتروني

إجتماع سلطة النقد وإتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية

عقدت سلطة النقد الفلسطينية لقاءات عدّة مع ممثلي القطاعات الإقتصادية المختلفة وإتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، بهدف مناقشة خطط التحوُّل للدفع الإلكتروني ومعالجة مشكلة تكدُّس الشيكل في المصارف المحلية.

وتأتي هذه اللقاءات إستكمالاً لجهود سلطة النقد في تنفيذ إستراتيجيتها في التحوُّل الرقمي والإعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني كخيار أساسي لتنفيذ المعاملات المالية، وتحقيق المزيد من الشفافية، والكفاءة، وتشجيع النمو الإقتصادي.

وأطلع معالي محافظ سلطة النقد يحيى شنار، رئيس الوزراء د. محمد مصطفى، والوزراء المعنيين على التسلسل التاريخيّ لأزمة تكدّس الشيكل التي تفاقمت في السنوات الأخيرة وأصبحت أكثر تعقيداً بعد أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كما أطلع المحافظ الحضور على الإجراءات التي إتخذتها سلطة النقد للحدّ من تداعيات الأزمة والجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي للضغط على الجانب الإسرائيلي لإستئناف عمليات شحن الشيكل.

كما تم الإتفاق مع إتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية وممثلي القطاع الخاص على تعزيز الشمول المالي ونشر نقاط البيع وخدمات الدفع الإلكتروني في كافة المحلات والشركات والحد من التعامل النقدي، لما لذلك من دور في التخفيف من أزمة تكدُّس الشيكل وتخفيض مخاطر السرقة والتزوير.

وقد أصدرت سلطة النقد تعليماتها للمصارف بضرورة التعاون مع القطاعات الإقتصادية المسؤولة عن توفير السلع الأساسية في السوق المحلي، إضافة إلى تسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية، وضرورة التعامل بإيجابية مع الإيداعات النقدية للأفراد.

سفير دولة فلسطين لدى قطر ومواجهة التحدّيات الراهنة

محافظ سلطة النقد يحيى شنار وسفير دولة فلسطين، لدى قطر، فايز أبو الرب ود. فراس مرار

من جهة أخرى، إستقبل المحافظ يحيى شنار، سفير دولة فلسطين لدى دولة قطر فايز أبو الرب، في حضور مدير وحدة المتابعة المالية د. فراس مرار، وكان بحث في مستجدّات الأوضاع المالية والإقتصادية، والجهود المكثفة التي تبذلها سلطة النقد على الصعيدين المحلي والدولي لمواجهة التحديّات الراهنة، وضمان إستمرارية عمل القطاع المصرفي بكفاءة وإستقرار.

وفي السياق عينه، بحث معالي محافظ سلطة النقد السيد يحيى شنار، مع القنصل البريطاني العام، السيدة هيلين وينترتون، أزمة تكدس فائض الشيكل في المصارف العاملة في فلسطين وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية، وذلك خلال لقاء عُقد في مقر سلطة النقد برام الله، في حضور نائب المحافظ محمد مناصرة، ومدير وحدة المتابعة المالية د. فراس مرار، وعدد من مديري الدوائر.

وزراء مالية دول البريكس يقدمون مقترحاً موحّداً لإصلاحات صندوق النقد الدولي

الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا ونائبه ورئيس الوزراء الماليزي يشاركون في افتتاح منتدى أعمال البريكس في ريو دي جانيرو 5 تموز / يوليو 2025

دعا وزراء مالية مجموعة بريكس للإقتصادات الناشئة، إلى إصلاح صندوق النقد الدولي، بما في ذلك توزيع جديد لحقوق التصويت وإنهاء تقليد الإدارة الأوروبية على رأس الصندوق. ويمثل البيان المشترك لوزراء مالية المجموعة المرة الأولى التي تتفق فيها دول البريكس على موقف موحد حيال الإصلاحات المقترحة.

وإتفقوا على دعم الإقتراح المشترك في إجتماع مراجعة صندوق النقد الدولي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2025، والذي سيناقش التغييرات في نظام الحصص الذي يحدد المساهمات وحقوق التصويت.

وكتب الوزراء في بيانهم بعد إجتماعاتهم في ريو دي جانيرو مؤخراً: «يجب أن تعكس إعادة تنظيم الحصص المراكز النسبية للأعضاء في الإقتصاد العالمي مع حماية حصص الأعضاء الأكثر فقراً»، وأضافوا أن الصيغة الجديدة ينبغي أن تزيد من حصص الدول النامية.

وقال مسؤول برازيلي تابع المفاوضات «إن وزراء دول البريكس دعوا إلى صيغة جديدة مرجّحة حسب الناتج الإقتصادي والقوة الشرائية، مع الأخذ في الإعتبار القيمة النسبية للعملات، والتي ينبغي أن تمثل بشكل أفضل الدول ذات الدخل المنخفض».

وقد جاءت الإجتماعات الوزارية قبل قمة القادة في ريو للتكتل الذي توسع العام الماضي (2024) ليتجاوز البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا لتشمل الإمارات ومصر وإثيوبيا وإندونيسيا وإيران والسعودية.

وأضاف ذلك نفوذاً ديبلوماسياً للمجموعة، التي تهدف إلى التحدُّث بإسم الإقتصادات الناشئة في الجنوب العالمي وتحث على إجراء إصلاحات في المؤسسات التي تهيمن عليها القوى الغربية التقليدية منذ فترة طويلة.

وكتب وزراء المالية «مع الاحترام الكامل لعملية الإختيار على أساس الجدارة، يجب تعزيز التمثيل الإقليمي في إدارة صندوق النقد الدولي والتغلُّب على اتفاق السادة الذي عفا عليه الزمن بعد الحرب العالمية الثانية والذي لا يتناسب مع النظام العالمي الحالي»، مؤكدين إجراء مناقشات لإنشاء آلية ضمان جديدة مدعومة من البنك الوطني للتنمية، وهو بنك متعدّد الأطراف ممول من مجموعة البريكس، تهدف إلى خفض تكاليف التمويل وتعزيز الإستثمار في الإقتصادات النامية.

قطر تطلق صندوقاً جديداً بقيمة 200 مليون دولار لدعم الإستثمار في الأسهم المحلية

أطلق جهاز قطر للاستثمار صندوقاً جديداً بقيمة 200 مليون دولار للاستثمار في الأسهم القطرية، وذلك بالشراكة مع شركة «فييرا كابيتال» الكندية لإدارة الأصول، في ثاني تعاون من نوعه خلال أقل من عامين. وأوضح الجهاز السيادي، في بيان، أن الصندوق الجديد الذي يحمل إسم «صندوق فييرا للأسهم القطرية»، سيكون صندوقاً للإستثمار اليومي في سوق الأسهم، ومتاحاً أمام المؤسسات الإستثمارية المحلية والدولية. ويهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد عالية معدّلة حسب المخاطر من خلال الإستثمار في الأسهم المدرجة في بورصة قطر. وقد تمّت هيكلة الصندوق كصندوق إستثماري مفتوح للتداول اليومي. وكان الجهاز قد أطلق في مطلع العام الماضي صندوقاً مشابهاً بالتعاون مع مجموعة «أشمور»، حمل إسم «صندوق أشمور للأسهم القطرية». وتمتلك «فييرا كابيتال»، التي تتخذ من كندا مقراً رئيسياً لها، أصولاً مدارة تتجاوز 117 مليار دولار حتى نهاية مارس (آذار) 2025. وقال الرئيس التنفيذي للجهاز محمد سيف السويدي: إن «جذب مديري الأصول الدوليين للاستثمار في السوق القطرية يُعزّز من مشاركة المؤسسات المالية، ويُسهم في تنويع السوق وتوسيع نطاقها».

وأكد جهاز قطر للإستثمار، المصنّف تاسع أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تتجاوز 526 مليار دولار، إلتزامه بدعم السوق القطرية على المدى الطويل، مشيراً إلى أن إعادة تخصيص أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة مستويات السيولة. ويمثل هذا الصندوق جزءاً من استراتيجية أوسع يتبناها جهاز قطر للاستثمار لتعزيز مكانة الدوحة كمركز مالي إقليمي، حيث تسعى قطر إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية أسواقها المالية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. ويأتي ذلك في إطار جهودها لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز، ودعم القطاعات غير النفطية. كما يُتوقع أن يسهم الصندوق الجديد في تحفيز التداولات ورفع مستوى الشفافية في بورصة قطر، إضافة إلى زيادة ثقة المستثمرين الدوليين بالسوق المحلية. ويرى خبراء أن دخول مديري أصول عالميين مثل «فييرا كابيتال» يشكّل دفعة قوية لجاذبية السوق، ويعزز من فرص نمو الشركات القطرية وتوسّعها على المستويين الإقليمي والعالمي.

تقييم منهجي لمخاطر غسل الأموال تطبيقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)

دعت الجهات الرقابية، في تعميم حديث، كل المؤسسات المصرفية والمالية لإجراء تقييم منهجي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لكل الأنشطة والمنتجات والخدمات المقدمة بهدف إتخاذ تدابير العناية الواجب إستيفاؤها للحد من تأثيرها وانعكاسها على المخاطر التي قد تتعرض لها. وفي هذا الاطار تم إصدار الدليل الإرشادي لتقييم مخاطر الأعمال بهدف مساعدة المؤسسات المالية على الفهم والامتثال بمتطلبات مكافحة غسل الأموال، وينطبق هذا الدليل على جميع المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين.

ويُجدد هذا التوجيه توقعات الجهات الرقابية في ما يتعلق بالعوامل التي يجب على المؤسسات المالية أخذها في الإعتبار عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال، والعوامل والتدابير المبيّنة في هذا الدليل ليست شاملة ولا يفرض هذا الدليل قيوداً على الخطوات التي يتعين على المؤسسات المالية اتخاذها من أجل استيفاء التزاماتها القانونية، كما أنه لا توجد منهجية موحّدة لتقييم المخاطر، وعند إجراء تقييم المخاطر يجب على الجهات الخاضعة للرقابة مراعاة أي عوامل وتدابير أخرى مناسبة لأعمالها.

وأكد التعميم ضرورة قيام المؤسسات المالية الأخذ في الإعتبار التوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بالقطاع المالي، حيث تعترف العديد من التقارير إلى وجود مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتبطة بالكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية، وتمارس الجهات المؤسسية، مثل الشركات والصناديق الاستثمارية والمؤسسات والشراكات، أنشطة تجارية متنوعة على مستوى العالم، ورغم كون دورها الإقتصادي مشروع في الغالب، فإن هذه الجهات لا تزال عرضة لإساءة استخدامها في مخططات معقدة تهدف إلى إخفاء المستفيد الفعلي (الحقيقي) والأسباب وراء الإحتفاظ بالأصول، كما يمكن تسهيل الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال والرشوة والفساد والتداول الداخلي والاحتيال الضريبي وتمويل الإرهاب والتهرب من العقوبات، عن طريق التلاعب بهذه الجهات المؤسسية.

(المصدر: «القبس» الكويتية)

مذكرات تفاهم سورية للإستثمار
مع شركات دولية بـ14 مليار دولار لتطوير 12 مشروعاً

وقّعت سوريا، مذكرات تفاهم إستثمارية مع عدد من الشركات الدولية، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 14 مليار دولار، تشمل 12 مشروعاً إستراتيجياً في قطاعات البنية التحتية والنقل والتطوير العقاري.

وجرت مراسم التوقيع في قصر الشعب بالعاصمة دمشق، في حضور الرئيس السوري أحمد الشرع، وعدد من الوزراء والمسؤولين، إضافة إلى ممثلين للشركات المشاركة في الإتفاقات.

وقال رئيس هيئة الإستثمار السورية طلال الهلالي، خلال مراسم التوقيع: «إن هذه الإتفاقات تشكل إعلاناً واضحاً بإنفتاح سوريا على الإستثمار، وإستعدادها للعمل مع شركاء موثوقين لبناء مستقبل مزدهر»، موضحاً «أن المشروعات الجديدة، أبرزها تطوير مطار دمشق الدولي بإستثمار 4 مليارات دولار، ومشروع مترو دمشق بـ2 مليار دولار، و«أبراج دمشق» بإستثمار 2 مليار دولار، و«أبراج البرامكة» بـ500 مليون دولار، و«مول البرامكة» بقيمة 60 مليون دولار، دون تفاصيل عن بقية المشروعات.

وأشار الهلالي إلى أن هذه المشاريع «ليست مجرد إستثمارات عقارية، بل أدوات لتحفيز الإقتصاد المحلي وخلق فرص عمل، وتعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في السوق السورية».

وكان قد وقّع إئتلاف تجاري تركي – قطري – أميركي، مع الهيئة العامة للطيران المدني السورية، إتفاقية إستثمارية بقيمة 4 مليارات دولار، تهدف إلى رفع الطاقة الإستيعابية لمطار دمشق الدولي إلى 31 مليون مسافر سنوياً، خلال 8 سنوات.

ويضم الإئتلاف كلاً من شركات الإنشاءات التركية كاليون، وجنكيز، وتاف، وشركة «يو سي سي» / UCC القطرية، وشركة Assets Investments الأميركية.

مجلس البنوك والمؤسسات الإسلامية
يُصدر التقرير العالمي للمصرفيين الإسلاميين للعام 2025

أصدر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، عضو منظمة التعاون الإسلامي، التقرير العالمي للمصرفيين الإسلاميين لعام 2025 بعنوان «الذكاء الإصطناعي وتحليلات البيانات: إحداث ثورة في العمليات والخدمات المصرفية الإسلامية».

وقدم التقرير لهذا العام رؤى حصرية حول الإتجاهات الإستراتيجية التي تُعيد تشكيل القطاع المصرفي، بدءاً من إعتماد الذكاء الإصطناعي وتحليلات البيانات إلى تصوّرات المخاطر المتطوّرة والأولويات التشغيلية والتنظيمية الناشئة في الأسواق المتنوعة.

وتضمّن التقرير مؤشر الثقة في الصيرفة الإسلامية ولوحة معلومات مخاطر الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى الذكاء الذي يستكشف التحليلات المدعومة وتحويل العمليات والفرص والتحديات والمسارات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

يُذكر أن الهدف الاستراتيجي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو تعزيز الوعي بمفاهيم ومبادئ التمويل الإسلامي وممارسات الصناعة، ومعالجة التحديات الجديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر وتصميم المنتجات والحوكمة التي تعتمد على برامج التقنيات الرقمية الحديثة.

CIBAFI
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
General Council for Islamic

البنك العربي الإسلامي الدولي:
نهدف إلى دعم نمو الاقتصاد الأردني من خلال تعزيز الإشتمال المالي لكافة الشرائح

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

تُظهر المؤشرات المالية للبنك العربي الإسلامي الدولي، نمواً ملحوظاً في كافة الأصعدة، وتؤكد صلابته المالية وتعتبر مخرجات التحوُّل الإستراتيجي الرقمي للبنك هي بوّابة العبور نحو المستقبل من حيث الإبتكار والسهولة كذلك الأمان السيبراني.

البنك العربي الإسلامي الدولي تأسس في العام 1998 ليُشكل علامة فارقة في القطاع المصرفي الإسلامي على الصعيد المحلي والإقليمي، ويتميّز البنك بتقديم خدمات مصرفية ومالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتسم بالإبتكار والمرونة والسهولة لتكون سهلة الوصول لكافة شرائح المجتمع وخصوصاً الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك الشركات والمشاريع الكبرى.
ويُمكن الوصول إلى خدمات العربي الإسلامي من خلال 47 فرعاً، 141 صرافاً آلياً منتشرة في كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى تطبيق "عربي إسلامي موبايل" الذي يقدم تجربة مصرفية رقمية فريدة والذي حاز على أعلى التقييمات على متاجر التطبيقات الذكية.

النتائج المالية

وبالنظر إلى النتائج المالية التي حققها البنك في النصف الأول من العام 2025 فإنه يلاحظ أن التسهيلات الإئتمانية المباشرة بلغت 3.077 مليار دولار أميركي مقابل 2.961 دولار مع نهاية عام 2024 بنسبة نمو 4 %، فيما بلغ رصيد ودائع العملاء والتأمينات النقدية 4.808 مليار دولار مقابل 4.623 مليار دولار مقارنة مع نهاية العام 2024 بنسبة نمو 4 %. أما مجموع حقوق الملكية فقد ارتفع إلى 422 مليون دولار مقابل 420 مليون دولار كما في نهاية العام 2024 بنمو 0.6 %، كما أظهرت النتائج تحقيق أرباح بلغت 36.2 مليون دولار بعد الضريبة مقابل 30.4 مليون دولار للفترة عينها من العام 2024 وبنسبة نمو 19.2 %. وبلغ العائد على الموجودات 1.3 %، كما بلغ العائد على حقوق الملكية 17.2 %. أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ 20.67 %، متجاوزاً النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12 %.

الإبتكار في خدمة الإشتمال المالي

إن تنوُّع الحلول المصرفية التي يقدمها البنك جاءت لتلبية إحتياجات مختلف شرائح العملاء، وخصوصاً مع الأفراد الأقل دخلاً، كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الإطّلاع على منتجات البنك الموجّهة لتلك الشرائح والتي تتسم جميعها بسهولة الوصول، المرونة، كذلك معقولية التكلفة وهذه السمات تتطابق مع رؤية البنك المركزي الأردني وخططه الاستراتيجية الرامية نحو تحقيق الإشتمال المالي في المملكة.
ويعتبر البنك رائداً في العديد من المنتجات وخاصة الموجهة لشرائح الأفراد ومنها على سبيل المثال منتج التمويل العقاري الادخاري الأول من نوعه في المملكة، بالإضافة إلى البطاقة الائتمانية المقسّطة (القرض الحسن) وغيرها من المنتجات التي شكلت علامة فارقة في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كذلك الأمر في ما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يقدم البنك لهم مجموعة متنوّعة من المنتجات التمويلية التي تراعي المرونة في تلبية إحتياجات العملاء وعدم التركيز على الضمانات العينية والتي تمكن تلك المؤسسات من الحصول على التمويل المطلوب وإن كانت مشاريع ناشئة أو حديثة التأسيس، مع تقديم مزايا تفضيلية للمشاريع المموّلة المملوكة من قبل الشباب والمرأة أو المقامة في المحافظات خارج العاصمة والمناطق النائية.
ويسعى البنك من خلال إستراتيجيته للتحوُّل الرقمي أن يقدم تجربة مصرفية رقمية فريدة لتشكل بوابة العبور نحو المستقبل من حيث الابتكار في الطرح، والسهولة في الاستخدام والوصول، مع تطبيق أعلى المعايير للأمن السيبراني والحماية، كما وتتجاوز رؤية البنك في التحول الرقمي الأعمال المصرفية الاعتيادية بل التوجه نحو تعزيز الشراكات لزيادة القيمة المقدمة للعملاء وتقديم الدعم للبنية التحتية الرقمية وأنظمة الدفع والتسويات وغيرها من الخدمات التي تشكل نماذج عمل جديدة تتفق مع أشكال التكنولوجيا المالية الحديثة.

الاستدامة الاجتماعية والبيئية والحوكمة

يعي البنك العربي الإسلامي دوره في تحقيق الاستدامة الاجتماعية، والبيئية والحوكمة انطلاقاً من إيمانه الراسخ والعميق بالدور الذي تضطلع به المصرفية الإسلامية وخصوصاً في ما يتعلق بتطبيق مفهوم عمارة الأرض، ويتمحور دور البنك حول مدى ارتباط أعماله بالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ومدى التأثير الإيجابي على هذه العناصر سواء من خلال منتجاته المصرفية وعملياته، بالإضافة إلى ما يقوم به من دعم للمجتمع والصالح العام، ضمن إطار حوكمة سليمة تتفق مع القوانين والأنظمة المحلية وتوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

العربي الاسلامي

بـوابتـــك نحو المستقبـــل

قيمنا الأصيلة بوصلتنا نحو تحولنا الرقمي

لنقدم لكم أفضل تجربة

ضمن أعلى المعايير وأحدث التكنولوجيا المالية

البنك العربي الإسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

بيت التمويل الكويتي يطلق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد تحت إسم «بيت التمويل الكويتي - البحرين»

في خطوة إستراتيجية وتاريخية، أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي عن إطلاق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد – البحرين وتغيير إسمه رسمياً إلى «بيت التمويل الكويتي – البحرين»، تحت مظلة مجموعة بيت التمويل الكويتي.

المرزوق: تحوُّل إستراتيجي يعزّز مكانة بيت التمويل الكويتي العالمية

جاء ذلك خلال حفل كبير أقيم في مملكة البحرين، حضره كبار ممثلي مجموعة بيت التمويل الكويتي، يتقدمهم رئيس مجلس الادارة، حمد عبد المحسن المرزوق، والرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد الشملان، والرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، شادي زهران، وفي حضور الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والإقتصاد الوطني في مملكة البحرين، وسفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين، الشيخ ثامر الجابر الأحمد الصباح، إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الإدارة في المجموعة، وممثلي مصرف البحرين المركزي.

وأشار رئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، إلى أن إطلاق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد – البحرين وتغيير إسمه إلى «بيت التمويل الكويتي – البحرين» يمثل تحوّلًا إستراتيجياً يُعزّز من مكانة البنك كمجموعة مصرفية مؤثرة ذات أصول مجمعة بلغت 126 مليار دولار، مما يعكس المكانة الريادية في القطاع المصرفي الإسلامي»، مؤكداً «الرمزية الخاصة لوجود المجموعة في البحرين، كونها كانت ولا تزال «مركزاً أساسياً لأعمالنا، ونقطة إنطلاق مهمة ضمن إستراتيجيتنا التوسعية في المنطقة»، لافتاً إلى «أن هذه الخطوة تأتي تتويجاً لعملية الإندماج التاريخي بين مجموعة بيت التمويل الكويتي ومجموعة البنك الأهلي المتحد – البحرين، والتي مثّلت أكبر عملية اندماج في القطاع المصرفي الكويتي وأحد أضخم صفقات الاندماج في المنطقة والتحول من نموذج العمل المصرفي التقليدي الى نموذج العمل المصرفي المتوائم مع الشريعة، ليُعزّز من مكانة البنك كأكبر شركة مدرجة في بورصتي الكويت والبحرين على مستوى القطاع الخاص بقيمة سوقيّة تفوق الـ 45 مليار دولار، وكذلك ثاني اكبر بنك إسلامي في العالم».

وأثنى المرزوق على جهود فرق العمل في المؤسستين، مشيراً إلى «أنهم نجحوا في تنفيذ هذا المشروع الإستراتيجي، ليؤسسوا كياناً مصرفياً رائداً يتمتع بقاعدة مالية قوية، وإنتشاراً جغرافياً واسعاً في 10 دول حول العالم، أبرزها: الكويت، البحرين، تركيا، مصر، ألمانيا، وبريطانيا»، موضحاً «أن الهوية البصرية الجديدة «آفاق بلا حدود» ليست مجرد تحديث شكلي، بل هي انعكاس لرؤية طموحة تهدف إلى ترسيخ موقع البنك ضمن قائمة أكبر 100 بنك في العالم خلال السنوات الخمس المقبلة، وتعزيز القدرة على تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة ترتقي إلى تطلعات العملاء، وتواكب التطور العالمي في مجال الصيرفة الإسلامية».

وختم المرزوق: «نؤكّد إلتزامنا مواصلة دورنا الريادي في دعم التنمية الإقتصاديّة وتقديم قيمة مضافة للسوق المصرفية المحلّية، وإلتزامنا مسئولياتنا المجتمعية تجاه هذا البلد الشقيق الذي ساهم ودعم بشكل كبير رؤية مجموعة بيت التمويل لتحقيق الريادة العالمية».

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، أن إطلاق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد وتغيير إسمه إلى «بيت التمويل الكويتي – البحرين» يأتي إستكمالاً لسلسلة من النجاحات في إطلاق العلامة التجارية الجديدة تحت شعار «آفاق بلا حدود» التي بدأت من الكويت، ثم المملكة المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والآن مملكة البحرين، ضمن إستراتيجية التوسع والإنتشار كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة عالمياً.

وسلّط الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، شادي زهران، الضوء على التطوُّر النوعي والإنجازات الكبرى التي شهدتها الأعوام الماضية، والتي شملت سلسلة من العمليات المصرفية النوعية على جميع الأصعدة، «مما عزّز من مكانة المجموعة كمؤسسة مصرفية رائدة في المنطقة»، موضحاً «أن هذه الإنجازات تجاوزت حدود المجموعة، وإمتد أثرها إلى الإقتصاد الوطني ككل، حيث ساهمت المجموعة في تحفيز النمو الإقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستثمارات المحلية، مما عزّز من مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي وعالمي، مؤكداً تحقيق المجموعة لنتائج مالية قوية ونمو مستدام طوال سنوات، مما إنعكس إيجاباً على المساهمين والعملاء».

يُشار إلى أن إطلاق الهوية البصرية الجديدة لـ«بيت التمويل الكويتي – البحرين» يُعّد خطوة محورية في مسيرة المجموعة نحو تعزيز مكانتها كقوة مصرفية إسلامية رائدة على مستوى العالم، ويشكل تجسيداً لرؤية إستراتيجية طموحة تهدف إلى تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلبّي تطلّعات العملاء وتواكب أحدث التطورات العالمية.

إرتفاع إيرادات بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 12 % لتصل إلى 23.9 مليار درهم

إرتفعت إيرادات بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 12 % لتصل إلى 23.9 مليار درهم، ويُعزى ذلك إلى النمو القوي للقروض في ظل توسع نطاق البنك إقليمياً، كذلك تقديمه لمنتجات وخدمات مبتكرة، حيث إرتفع حجم الإقراض بقيمة 41 مليار درهم بنسبة (8 %) في النصف الأول من العام 2025، مدعوماً بالطلب القوي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وعبر شبكته الدولية المتنامية. وقد نمت الودائع بقيمة 70 مليار درهم بنسبة (10 %) في النصف الأول من العام 2025 معزّزة بزيادة قياسية قدرها 48 مليار درهم في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، كما نمت الأرباح التشغيلية بنسبة 9 % حيث تمكن زخم نمو القروض والودائع القوي من إستيعاب انخفاض أسعار الفائدة التي شهدتها الفترة السابقة.

الإمارات الإسلامي يحقق أرباحاً قياسية بلغت 2.2 مليار درهم في النصف الأول من العام 2025

حقق الإمارات الإسلامي أرباحاً قياسية قبل احتساب الضريبة بلغت 2.2 مليار درهم في النصف الأول من العام 2025، مما يعكس زخم النمو القوي، كما إرتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 9 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى 2.9 مليار درهم، ويرجع هذا النمو القوي إلى التوسع المستمر في تدفقات الدخل المموّل وغير المموّل على حد سواء. ونمت نسبة التمويل المقدم للمتعاملين بنسبة 13 % لتصل إلى 80 مليار درهم، في حين أظهرت ودائع المتعاملين نمواً إستثنائياً، حيث إرتفعت بنسبة 27 % لتصل إلى 97.4 مليار درهم. وتمثّل أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير الآن 65.5 % من إجمالي الودائع. وبذلك تسلط هذه النتائج الضوء على مكانة الإمارات الإسلامي كأحد المصارف الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

طارق فايد رئيساً للمصرف المتحد:
توسعات مرتقبة في الأنشطة المصرفية

أكد طارق فايد الذي عُيّن رئيساً تنفيذياً للمصرف المتحد، والذي كان قد تولّى في السابق رئاسة بنك القاهرة لسنوات، «أن الفترة المقبلة ستشهد توسيع عمليات المصرف وأنشطته في السوق، والبناء على ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية في القطاعات كافة».

وكان البنك المركزي المصري قد وافق رسمياً أخيراً على تعيين فايد في منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، خلفًا لأشرف القاضي الذي تقدم بإستقالته من منصبه مؤخراً.

ويُعد طارق فايد من أبرزالكفاءات المصرفية في مصروالمنطقة، بخبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً محلياً ودولياً، شغل خلالها العديد من المناصب القيادية داخل الجهاز المصرفي، من بينها منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، كما عمل وكيلاً لمحافظ البنك المركزي لقطاع الرقابة والإشراف منذ العام 2008، حيث لعب دوراً محورياً في تطوير آليات الرقابة وتعزيز قوة البنوك في مواجهة الأزمات المالية العالمية.

زيبا عسكر رئيسة تنفيذية لجمعية مصارف البحرين

أعلن مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين عن تعيين السيدة زيبا عسكر في منصب الرئيس التنفيذي للجمعية.

ورحب ياسر الشريفي رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين بالسيدة عسكر في منصبها الجديد، مؤكداً أن هذا التعيين يأتي إنطلاقاً مما تتمتع به عسكر من مسيرة مهنية حافلة في القطاع المالي والمصرفي، وخبرة واسعة في قيادة التحول الإستراتيجي وإدارة المؤسسات والجمعيات المالية، بما يتماشى مع رؤية مجلس الإدارة لتعيين الكفاءات المؤهلة لقيادة إستراتيجية الجمعية وخططها التنفيذية بما يُعزّز مكانتها كشريك إستراتيجي للقطاع المصرفي ويُسهم في توسيع أثر مبادراتها وبرامجها النوعية.

وأكد أن السيدة عسكر تمتلك الرؤية الإستراتيجية والخبرة العملية اللازمة لقيادة الجمعية في مرحلة جديدة تركز على تعزيز الإبتكار المصرفي ومواكبة التطوّرات والممارسات العالمية في القطاع المالي، وقال: «نحن على ثقة تامة بأن السيدة عسكر ستُسهم بشكل فاعل في تنفيذ إستراتيجية الجمعية الطموحة، التي تهدف إلى تعزيز التنافسية والإستدامة في القطاع المصرفي البحريني، ومواكبة متطلبات التحوُّل الرقمي، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي رائد».

وعلى صعيد متصل، أعرب الشريفي عن خالص الشكر والتقدير للرئيس التنفيذي السابق الدكتور وحيد القاسم على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال فترة خدمته، والتي أسهمت في تعزيز مكانة الجمعية وتمكينها من أداء دورها كمنصة حوار وتعاون بين المصارف والجهات التنظيمية، موضحاً أن الجمعية شهدت خلال فترة خدمته العديد من الإنجازات البارزة التي وضعت أساساً متيناً للبناء عليه في المرحلة المقبلة.

من جانبها، أعربت السيدة زيبا عسكر عن شكرها وإمتنانها لثقة مجلس الإدارة، وقالت: إنه «لمن دواعي الفخر والسرور أن أنضم إلى جمعية مصارف البحرين لتولّي هذا المنصب في هذه المرحلة المهمة من مسيرة الجمعية، وأتطلّع إلى العمل مع فريق الجمعية ووضع الخطط التي تعزز دورها في دعم القطاع المصرفي وضمان مواكبته للتحديات والفرص في المشهد المالي المتغيّر».

إرتفاع كبير للودائع في البنوك المغربية رغم خفض الفائدة
ودائع الأسر شكّلت الحصة الأكبر.. ونمو لودائع المغتربين

إرتفع حجم الودائع لدى البنوك المغربية ليبلغ عند نهاية يونيو/ حزيران 2025 نحو 1.3 تريليون درهم، مسجّلاً إرتفاعاً سنوياً بنسبة 9.6 %، وفق أحدث تقرير لبنك المغرب حول «القروض والودائع البنكية».

وأوضح البنك المركزي «أن ودائع الأسر المغربية شكّلت الحصة الأكبر، إذ بلغت 946.1 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 6.6 %، من بينها 213.2 مليار درهم مودعة من خلال المغاربة المقيمين في الخارج، ما يؤكد إستمرار هذه الفئة في لعب دور مهم في دعم السيولة البنكية في المغرب.

وبلغت ودائع الشركات غير المالية الخاصة 232.9 مليار درهم، مسجّلة نمواً ملحوظاً بنسبة 14.5 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يعكس تحسناً في إحتياطات هذه الشركات وتوجهاً نحو تعزيز مراكزها المالية، وفق موقع «هسبريس» المغربي.

وفي ما يخص أسعار الفائدة المطبقة على الودائع لأجل، سجّل البنك إرتفاعاً بواقع 26 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لمدة 12 شهراً، لترتفع من 2.7 % في مايو/ أيار إلى 2.96 % في يونيو/ حزيران 2025.

وفي المقابل، تراجعت أسعار الفائدة على ودائع الـ 6 أشهر بـ 9 نقاط أساس، لتنخفض من 2.36 % إلى 2.26 %. كما تم تحديد الحد الأدنى للفائدة على حسابات الادخار عند 1.91 % خلال النصف الثاني من العام 2025، أي بإنخفاض قدره 30 نقطة أساس مقارنة بالنصف الأول، وهو ما يعكس تذبذب العوائد على مختلف أشكال الودائع تبعاً لظروف السوق النقدية وتوجهات السياسة المالية.

محفظة القروض موزعة بين 80 % لتمويل الشركات و20 % للأفراد
بنك وربة: إنتهاء دراسة الإندماج مع بنك الخليج خلال 3 إلى 4 أشهر

رأى الرئيس التنفيذي لبنك وربة الكويتي، شاهين الغانم، أن القفزة في الأرباح الصافية للبنك خلال الربع الثاني من العام 2025، والتي بلغت 10.6 مليون دينار، مقارنة بخسائر بلغت نحو 500 ألف دينار في الفترة عينها من العام الماضي والتي جاءت مدفوعة بشكل رئيسي من الأداء القوي للإستثمارات، نتجت عن تنويع تلك الإستثمارات في السوق الأميركية مع التركيز على العقارات والأسهم المدرجة والاستثمارات المتنوعة، بجانب حصة بنك وربة من أرباح بنك الخليج والتي بلغت 4.8 مليون دينار في الربع الثاني من العام 2025، حيث يمتلك حصة 33 % من رأس مال بنك الخليج.

وقال الغانم: «إن جزءاً كبيراً من هذه الأرباح جاء نتيجة إعادة تقييم الإستثمارات، وفق القيمة السوقية، إلى جانب إيرادات تأجير العقارات الاستثمارية في الولايات المتحدة»

وعن إندماج بنك الخليج، قال الغانم: «لقد حصلنا على موافقة بنك الكويت المركزي لتعيين المستشارين للصفقة، وهم الآن في مرحلة دراسة الجدوى وتقييم البنكين»، متوقعاً «الإنتهاء من الدراسة خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر، وبعدها سنتقدم بطلب الموافقة الرسمية إلى البنك المركزي».

وعن المدة المتوقعة لإتمام عملية الدمج، أشار الغانم إلى «أن التجارب السابقة للبنوك الكويتية تراوحت بين سنتين إلى أربع سنوات»، لكنه أكد «أن بنك وربة يسعى لتسريع العملية قدر الإمكان»، لافتاً في سياق الحديث عن نمو محفظة القروض، إلى «أن البنك سجّل نمواً بنسبة 8 % منذ بداية العام الجاري، موزعة بين 80 % لتمويل الشركات و20 % للأفراد»، مؤكداً أن «إقرار قانون الرهن العقاري سيكون له أثر إيجابي على نمو المحفظة، إلى جانب قانون المطور العقاري الذي سيدعم أنشطة البنوك ويوفر حلولًا سكنية مناسبة».

وتطرق الغانم إلى قانون الدين العام، مؤكداً أهميته للبنوك الإسلامية، وقال: «بعد إقراره، بدأ بنك الكويت المركزي بطرح أدوات الدين، ونحن في بنك وربة شاركنا في الإصدارات الأخيرة، مما سيساهم في تحسين العوائد ونمو الأرباح»، مشيراً إلى «إهتمام البنك بالمشاركة في الإصدارات السيادية الدولية»، قائلاً: «نحن نشيطون في السوق الدولية، ومن دون شك سنكون من المهتمين بالمساهمة في الطروحات المقبلة».

مصرف بغداد يُحقق إنجازاً تاريخياً كأول مصرف في العراق يحصل على تفويض الضمانات السيادية

في خطوة تؤكد مكانته الريادية وقدراته المالية المتقدمة، أعلن مصرف بغداد عن تحقيقه إنجازاً غير مسبوق في القطاع المصرفي العراقي، حيث أبرم إتفاقية إستراتيجية مع وزارة المالية ليُصبح أول مصرف خاص على الإطلاق يُمنح صلاحية إصدار الضمانات السيادية.

ويأتي هذا الإنجاز تتويجاً لرؤية المصرف الطموحة وسعيه الدؤوب للإبتكار، مما يعكس الثقة العميقة التي يوليها صانعو القرار الإقتصادي في الدولة لمصرف بغداد كشريك إستراتيجي يمتلك الخبرة والكفاءة لإدارة أدوات مالية بهذا الحجم من الأهمية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور ماجد الساعدي، رئيس مجلس إدارة مصرف بغداد: «هذا الإعتماد هو إنعكاس مباشر لمتانة مركزنا المالي وإلتزامنا بأعلى معايير الحوكمة. وقد عملنا لسنوات لنصل إلى هذه المكانة، واليوم نترجم ريادتنا إلى أفعال ملموسة تدعم الإقتصاد الوطني».

من جانبه، أوضح أحمد تحسين معله، المدير المفوض للمصرف بالوكالة: «إن قدرتنا على تأمين هذا التفويض السيادي تضعنا في طليعة المؤسسات المالية في العراق، وسنستخدم هذه الأداة القوية

لتقديم حلول تمويلية مبتكرة، وفتح آفاق جديدة لشركائنا في المشاريع الكبرى التي كانت تنتظر مثل هذه الفرصة».

ويُعزّز هذا التفويض من مكانة مصرف بغداد كمحرّك رئيسي للنمو، وشريك لا غنى عنه للمستثمرين والمقاولين الساعين للمساهمة في بناء مستقبل العراق.

بدء التقييم الأولي في الربع الأول من العام 2026
العراق يُطلق خطة لإصلاح القطاع المصرفي بالتعاون مع «أوليفر وايمن» للإستشارات

أعلن البنك المركزي العراقي، عن مشروع إصلاحي شامل للقطاع المصرفي الخاص، بالتعاون مع شركة أوليفر وايمن للإستشارات.

وأفاد البنك، أن الخطة تهدف إلى تحديث القطاع المصرفي العراقي الخاص وبناء قطاع مصرفي حديث ومرن يعمل على دفع عجلة النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي، فضلاً عن تحقيق عوائد محفزة ومستدامة للمستثمرين المساهمين.

أضاف البنك: أن مشاريع تحديث القطاع المصرفي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه بشكل أوسع في العراق، ورفع كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي الخاص، وتهيئة بيئة تنافسية عادلة وصحية في السوق مع الإرتقاء بمستوى مرونة القطاع وقدرته على الصمود أمام مواجهة المخاطر، موضحاً أن «هذا المشروع سيُسهم في تعزيز حماية المودعين والدائنين إلى جانب حملات التثقيف المالي وإستعادة الثقة في التعامل مع المصارف وسيجري أيضاً توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال إرساء الأطر القانونية والتنظيمية وتطبيقها بشكل فاعل وبهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات».

وتابع البنك: «كما سيتم تحديث أنظمة المدفوعات لإجراء معاملات فاعلة وموثوقة لكلٍ من الشركات والأفراد، فضلاً عن توسيع البنية التحتية المالية بما في ذلك زيادة شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي، وسيتم كذلك تبسيط إجراءات الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقويمها من خلال نظام الهوية الرقمية».

وأوضح أنه «من الشروط الأساسية لنجاح الخطط، إلزام جميع المصارف بالامتثال لمجموعة من المعايير والمشاركة بفعّالية في عملية تحول القطاع ويتعين على المصارف التوجه نحو نماذج أعمال ذات قيمة مضافة للاقتصاد العراقي مع تقديم خدمات مميزة للزبائن وضمان استقرارها المالي ومكافحة الاحتيال والجرائم المالية».

وأكد البنك، أن «عملية الإصلاح ستكون متعدّدة المراحل وخلال هذه العملية ستخضع المصارف الخاصة للتقييم من حيث إمتثالها للمعايير المطلوبة في مراحل مختلفة من عملية الإصلاح، ويُتوقع أن تبدأ دورة التقييم الأولى في الربع الأول من العام 2026».

لجان مشتركة بين «المركزي العراقي» والبنوك لمراجعة متطلّبات الإصلاح المصرفي

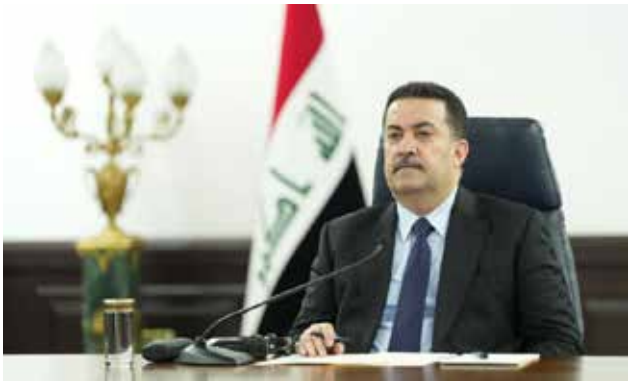

وجَّه رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، بتشكيل لجان فنية مشتركة بين البنك المركزي والمصارف العراقية، لـ «مراجعة متطلبات الإصلاح المصرفي، وضمان توافقها مع الواقع المالي والاقتصادي الوطني؛ لحماية مصالح المستثمرين المحلّيين والدوليين، والعاملين في هذا القطاع الحيوي».

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية، في بيان، إن رئيس مجلس الوزراء «شدّد على أهمية تنفيذ عملية الإصلاح المصرفي الشامل وفق رؤية متوازنة، من خلال فتح حوار موسّع بين البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية، لتوضيح الجوانب الفنية في وثيقة الإصلاح، ومناقشة آليات التنفيذ المُمكنة والتدرّج فيها، وأخذ خصوصية الواقع العراقي بعين الاهتمام عند تطبيق المعايير الدولية، والعمل على طمأنة الوسط المصرفي من خلال رسائل واضحة، تؤكد أن الغاية من الإصلاح ليست الإقصاء بل التمكين».

تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليص المعاملات النقدية

من جهة أخرى، سجّلت عمليات الدفع الإلكتروني في العراق نمواً متسارعاً، سواء في القطاع الخاص أو في الجهات الحكومية، بعد دخول قرار منع التعامل النقدي في المؤسسات الحكومية حيّز التنفيذ بداية يوليو/ تموز 2025، وفق ما أعلنه مؤخراً محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق.

ويتبنّى «المركزي العراقي» خطة لتعزيز عمليات الدفع الإلكتروني وتقليص التعاملات بأوراق النقد تتضمّن تطوير التشريعات، وتجهيز البنية الرقمية اللازمة ونشر حملات توعية، موضحاً «أن البنك يتعاون مع الحكومة العراقية لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الوزراء بإلزام كافة مؤسسات الدولة بالتعامل بأساليب الدفع الإلكتروني والتوقف عن المعاملات النقدية، وكذلك بتوطين الرواتب».

وقد حدّدت الحكومة العراقية، في وقت سابق من العام الجاري، (تموز/ يوليو 2025)، ليكون بداية تنفيذ جميع المدفوعات الحكومية إلكترونياً، ما يعني حظر المدفوعات النقدية عبر المؤسسات الحكومية.

أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك القاهرة خلال أغسطس/ آب 2025

يُوفر بنك القاهرة باقة متنوعة من الشهادات الإدخارية ذات العائد التنافسي، وذلك بآجال مختلفة ودوريات صرف متنوّعة بما يلبي كافة احتياجات العملاء من أصحاب الفوائض المالية.

ويطرح بنك القاهرة شهادات الإدخار بأسعار عائد تصل إلى 23.75 %، وبأقل حد أدنى لإصدار الشهادات يبدأ من 500 جنيه. ونعرض تفاصيل أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك القاهرة خلال أغسطس/ آب 2025.

تفاصيل شهادات الادخار من بنك القاهرة:

1 – شهادة بريمو جولد ذات العائد الثابت:

- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- العملة: جنيه مصري.
- متاحة للأفراد فقط.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة هو 10.000 جنيه مصري ومضاعفات 1.000 جنيه مصري.
- دورية صرف العائد: ربع سنوي، سنوي.
- لا يوجد حد أقصى للإصدار.
- إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جدول الإسترداد المبكر.
- إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة بنسبة 90 % من قيمتها.

سعر العائد:

- ربع سنوي: 16.25 %.
- سنوي: 16.50 %.

2 – شهادات الادخار الثلاثية ذات العائد الشهري الثابت:

- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- العملة: جنيه مصري.
- متاحة للأفراد فقط.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة هو 10.000 جنيه ومضاعفات 1000 جنيه.
- دورية صرف العائد: شهري.
- لا يوجد حدّ أقصى للإصدار.
- إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جدول الإسترداد المبكر.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة بنسبة 90 % من قيمتها.

سعر العائد :
– الحد الأدنى للشهادة 10.000 جنيه: 16 %.
– الحد الأدنى للشهادة 1.000.000 جنيه : 17 %.

3 – شهادة البريمو إكسترا:
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لربط الشهادة: 10000 جنيه.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري، ربع سنوي.
• سعر العائد: شهري: 13.25 %، ربع سنوي: 13.50 %.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

4 – شهادة البريمو الخماسية الثابتة:
• مدة الشهادة: 5 سنوات.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري، ربع سنوي.
• سعر العائد: شهري: 10.25 %، ربع سنوي: 10.50 %.
• لا يوجد حد أقصى للإصدار.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

5 – شهادة البريمو الثلاثية المتغيّرة:
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• نوع العائد: متغيّرة طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري ، ربع سنوي .
• سعر العائد: 23 % شهري ، 23 % ربع سنوي .
• لا يوجد حد أقصى للإصدار.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الاسترداد المبكر.

6 – شهادة البريمو الخماسية المتغيرة:
• مدة الشهادة: 5 سنوات.
• نوع العائد: متغيرة طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: ربع سنوي.
• سعر العائد: 23 %.
• لا يوجد حد أقصى للإصدار.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

7 – شهادة أمان المصريين:
• تصدر الشهادة للأفراد المصريين من سن 18 سنة وحتى 59 سنة.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• تصدر الشهادة بفئة 500 جنيه ومضاعفاتها بحدّ أقصى 2500 جنيه.
• صرف العائد: في نهاية المدة.
• يتم الإعفاء من كافة المصاريف خلال شراء الشهادة.
• لا يجوز الاقتراض بضمان هذه الشهادات.
• تمنح الشهادة وثيقة تأمين على الحياة.
• يمكن استرداد الشهادة في أي وقت.
• يتم صرف قيمة التعويضات المستحقة وكذلك مبلغ الشهادة المستحقة للورثة الشرعيين/ المستفيدين من خلال شركة مصر لتأمينات الحياة.
• سعر العائد: 13 % سنوياً.

أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك مصر خلال أغسطس/ آب 2025

يقدم بنك مصر إلى عملائه، باقة من شهادات الإدخار متعدّدة المزايا، بما يناسب جميع إحتياجاتهم من حيث المدة والقيمة وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية .

ويطرح بنك مصر شهادات الادخار بالجنيه المصري بأسعار عائد تنافسية تصل إلى 27 % وبأقل حد أدنى لإصدار الشهادات يبدأ من 500 جنيه.

وهنا أسعار الفائدة على شهادات إدخار بنك مصر خلال أغسطس/ آب 2025 .

تفاصيل شهادات الإدخار من بنك مصر:

1 – شهادة يوماتي ذات العائد اليومي المتغيّر:

- تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط (مصريين / أجانب).
- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه مصري ومضا عفا تها .
- معدّل عائد متغيّر يصرف يومياً.
- سعر العائد: 23.75 %.
- عائد سنوي متغيّر يصرف يومياً (سعر الكوريدور إيداع – 0.25 %).

2 – شهادة إبن مصر الثلاثية المتناقصة:

- تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- الحد الأدنى لشراء الشهادة: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
- دورية صرف العائد: شهري، ربع سنوي، سنوي.
- يمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدار الشهادة.
- يمكن الإقتراض بضمان الشهادة.

سعر العائد «شهري»:

- السنة الأولى: 23 %.
- السنة الثانية: 19.50 %.
- السنة الثالثة: 16 %.

سعر العائد «ربع سنوي»:

- السنة الأولى: 24 %.
- السنة الثانية: 20 %.
- السنة الثالثة: 16 %.

سعر العائد «سنوي»:

• السنة الأولى: 27 %.
• السنة الثانية: 22 %.
• السنة الثالثة: 17 %.

3 – شهادة القمة:

• تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• معدّل عائد ثابت طوال فترة الشهادة يصرف شهرياً.
• يمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدار الشهادة.
• يمكن الإقتراض بضمان الشهادة.
• سعر العائد: 18.50 % سنوياً.

4 – شهادة الادخار ذات العائد الثابت لمدة خمس سنوات:

• تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
• مدة الشهادة: 5 سنوات.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة: 1200 جنيه ومضاعفاتها للشهادة ذات العائد الشهري / 1000 جنيه ومضاعفاتها للشهادة ذات العائد السنوي.
• معدّل عائد ثابت طوال فترة الشهادة يصرف شهرياً / سنوياً.
• يمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدار الشهادة.
• سعر العائد: شهري: 12.25 %، سنوي: 12.50 %.

5 – شهادة الادخار ذات العائد الثابت لمدة سبع سنوات:

• تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
• مدة الشهادة: 7 سنوات.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة: 750 جنيهاً ومضاعفاتها.
• معدل عائد ثابت طوال فترة الشهادة يصرف شهرياً.
• يمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدار الشهادة.
• سعر العائد: 12.75 % سنوياً ويُصرف شهرياً.

6 – الشهادة الثلاثية ذات العائد المتغيّر الشهري:

• تصدر الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لشراء الشهادة: 500 جنيه ومضاعفاتها.
• معدّل عائد متغيّر يصرف كل شهر.
• يُمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدار الشهادة.
• يمكن الإقتراض بضمان الشهادة.
• سعر العائد: عائد متغيّر يومياً.

7 – شهادة أمان المصريين:

• تصدر الشهادة للأفراد المصريين من سن 18 سنة حتى 59 سنة.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• تصدر الشهادة بفئة 500 جنيه ومضاعفاتها بحد أقصى 2500 جنيه في جميع البنوك المشاركة.
• صرف العائد: في نهاية المدة.
• يتم الإعفاء من كافة المصاريف خلال شراء الشهادة.
• لا يجوز الإقتراض بضمان هذه الشهادات.
• تمنح الشهادة وثيقة تأمين على الحياة.
• يمكن استرداد الشهادة في أي وقت.
• يتم صرف قيمة التعويضات المستحقة، كذلك مبلغ الشهادة المستحقة للورثة الشرعيين/ المستفيدين من خلال شركة مصر لتأمينات الحياة.
• سعر العائد: 13 % سنوياً.

أسعار الفائدة على شهادات إدّخار البنك الأهلي المصري خلال أغسطس/ آب 2025

قدم البنك الأهلي المصري لعملائه باقة من شهادات الإدخار متعددة المزايا بما يناسب جميع إحتياجاتهم من حيث المدة والقيمة وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.

ويطرح البنك الأهلي المصري شهادات الادخار بأسعار عائد تنافسية تصل إلى 27 % وبأقل حد أدنى لإصدار الشهادات يبدأ من 500 جنيه.

في ما يلي أسعار الفائدة على شهادات ادخار البنك الأهلي المصري خلال أغسطس/ آب 2025

تفاصيل شهادات ادخار البنك الأهلي المصري:

1 – الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج الشهري:

• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري.
• يبدأ إحتساب العائد من اليوم التالي للشراء.
• لا يمكن الإسترداد قبل مضي 6 أشهر إعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن إستردادها قبل نهاية المدة وفق القواعد والشروط المعلنة في البنك وتسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الإسمية.
• يمكن الإقتراض بضمان هذه الشهادات من أي من فروع البنك الأهلي وفق التعليمات السارية.
• يمكن إصدار بطاقات ائتمان بأنواعها بضمان تلك الشهادات.
• سعر العائد الشهري على الشهادة:
– السنة الأولى: 23 %.
– السنة الثانية: 19 %.
– السنة الثالثة: 15 %.

2 – الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج السنوي:

• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: سنوي.
• يبدأ إحتساب العائد من اليوم التالي للشراء.
• لا يُمكن الاسترداد قبل مضي 6 أشهر إعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن الإقتراض بضمان هذه الشهادات من أي من فروع البنك الأهلي وفق التعليمات السارية.
• يمكن إصدار بطاقات ائتمان بأنواعها بضمان تلك الشهادات.
• سعر العائد السنوي على الشهادة:
– السنة الأولى: 27 %.
– السنة الثانية: 22 %.
– السنة الثالثة: 17 %.

3 – الشهادة البلاتينية الثلاثية ذات العائد الثابت:

• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري.
• سعر العائد: 18.50 % سنوياً.
• يبدأ إحتساب العائد من اليوم التالي للشراء.
• لا يمكن الإسترداد قبل مضي 6 أشهر إعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن إستردادها قبل نهاية المدة وفق القواعد والشروط المعلنة في البنك وتسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الإسمية.
• يمكن الإقتراض بضمان هذه الشهادات من أي من فروع البنك الأهلي وفق التعليمات السارية.
• يمكن إصدار بطاقات إئتمان بأنواعها بضمان تلك الشهادات.

4 – الشهادة البلاتينية ذات العائد المتغيّر:

• الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• سعر العائد: 24.25 %.
• دورية صرف العائد: ربع سنوي.
• نوع العائد: متغيّر مرتبط بسعر إيداع البنك المركزي المصري (Bid Corridor) بزيادة (0.25 %) يتم تطبيقه من يوم العمل التالي لتغيير سعر الإيداع المطبق بالبنك المركزي المصري على جميع العملاء القائمين والجدد.
• بدء إحتساب العائد من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن الاقتراض بضمان هذه الشهادات من أي من فروع البنك وفق التعليمات السارية.
• يُمكن إصدار بطاقات ائتمان بأنواعها بضمان تلك الشهادات.
• لا يمكن الإسترداد قبل مضي 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن إستردادها قبل نهاية المدة وفق القواعد والشروط المعلنة في البنك وتسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الإسمية.

5 – الشهادة الخماسية ذات العائد الشهري:

• الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه ومضاعفاتها.
• مدة الشهادة: 5 سنوات.
• سعر العائد: 14.25 %.
• دورية صرف العائد: شهري.
• بدء احتساب العائد من الشهر التالي لشهر الشراء.
• نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
• يمكن الاقتراض بضمان هذه الشهادات من أي من فروع البنك وفق التعليمات السارية.
• يمكن إصدار بطاقات ائتمان بأنواعها بضمان تلك الشهادة.
• لا يمكن الإسترداد قبل مضي 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء.
• يمكن إستردادها قبل نهاية المدة وفق القواعد والشروط المتبعة في البنك وتسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الإسمية.

6 – شهادة أمان المصريين:

• فئه الشهادة: 500 جنيه ومضاعفاتها وبحد أقصى 2500 جنيه.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• سعر العائد: 13 %.
• لا يجوز الاقتراض بضمان هذه الشهادات أو إصدار بطاقة الإئتمان بأنواعها.

• تسترد الشهادة بكامل قيمتها في نهاية المدة (القيمة الاسمية +العوائد المتبقية بعد خصم قيمة الأقساط) ويُمكن استردادها في أي وقت من تاريخ الشراء وفق رغبة العميل بالقيمة التي تم شراء الشهادة بها.
• وثيقة تأمين على الحياة للعميل بالشروط والمزايا التالية:
– يتم تقديم وثيقة تأمين على الحياة للعميل من سن 18 سنة وحتى 59 سنة وبدون كشف طبي.
– يتم سداد قيمة قسط التأمين الشهري من عائد الشهادة.
– تستحق التعويضات في حالة وفاة المؤمن عليه بحد أقصى لحالة الوفاة الطبيعية 50 ألف جنيه، والوفاة بحادث 250 ألف جنيه.
– يُمكن سداد مبلغ التأمين (التعويض) حال الوفاة على معاش مضمون الدفع لمدة محددة.
– تسقط وثيقة التأمين حال قيام العميل باسترداد الشهادة، أو بلوغ العميل سن الـ 60.
• يتم إجراء سحب ربع سنوي بعدد 200 جائزة بواقع 10,000 جنيه مصري صافي لكل جائزة «معفاة من الضرائب».
• يمكن شراؤها من خلال محفظة الفون كاش.
• تصدر للأفراد من سن 18 سنة وحتى 59 سنة.
• يمكن للجهات شراء الشهادة لصالح الأفراد العاملين بها على أن لا يمكن الإسترداد خلال مده 6 سنوات من تاريخ الشراء.

بالتعاون بين البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي والمعهد المصرفي

إطلاق أول برنامج جامعي من نوعه لتدريس العلوم المصرفية في عدد من كليات التجارة بدءاً من العام الدراسي 2026/2025

أطلق البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات، والمعهد المصرفي المصري (EBI) برنامج شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية، وذلك في كليات التجارة في عدد من الجامعات المصرية بدءاً من العام الدراسي 2026/2025، كخطوة استراتيجية نحو إعداد جيل جديد من الكفاءات المصرفية تعزّز دفع عجلة التنمية المالية والإقتصادية.

جاء ذلك خلال الفعالية التي تم تنظيمها للإعلان عن إطلاق البرنامج، وذلك في حضور حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والدكتورمصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات، والدكتورحسين عيسى رئيس جامعة عين شمس الأسبق ومنسق المجلس الرئاسي التخصصي للتنمية الإقتصادية ورئيس لجنة قطاع الدراسات التجارية ومستشار وزير التعليم العالي للسياسات المالية والإقتصادية، والدكتور عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، والدكتور عادل عبد الغفار المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور تامر راضي أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث في جامعة عين شمس، وعدد من رؤساء مجالس إدارات البنوك المصرية، ورؤساء الجامعات وعمداء كليات التجارة والمختصين في مجال التعليم العالي.

وقد شهدت الفعّالية توقيع إتفاقية شراكة بين المعهد المصرفي المصري وعدد من الجامعات المشاركة في البرنامج بهدف تنسيق وتنظيم أوجه التعاون بين الجانبين، وضمان نجاح البرنامج الذي يهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة المتخصصة والمهارات العملية والأسس الأخلاقية اللازمة للنجاح في عالم بنكي يتطوّر بإستمرار، خصوصاً في ظل التحوُّل الرقمي المتسارع والتحدّيات الإقتصادية المتزايدة.

وقال حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري: «البرنامج يُمثل خطوة رائدة لتعزيز المهارات والكوادر المتميّزة بالقطاع المصرفي، ويُساهم في إعداد قادة المستقبل من المصرفيين المؤهلين على أعلى مستوى، وذلك من منطلق الإيمان العميق بأن تمكين الشباب بالمهارات المصرفية العالمية هو إستثمار استراتيجي طويل الأمد يقدم دفعة قوية للقطاع المصرفي والتنمية الإقتصادية».

وأضاف عبد الله «أن البرنامج يُمكّن الطلاب من إكتساب مهارات متقدمة في العلوم المصرفية المختلفة مثل الشمول المالي، وأساسيات الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا

المالية، وإدارة المخاطر، واللوائح التنظيمية المصرفية المتقدمة، والخدمات المصرفية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات»، موضحاً «أن الطلاب سيحظون بفرص تدريب عملي مكثف ودراسات عملية بالتعاون مع مختلف البنوك في السوق المصرية، مما يضمن إمداد سوق العمل المصرفي، محلياً وعالمياً، بخرّيجين ليسوا فقط مؤهلين علمياً، بل يمتلكون الخبرة العملية اللازمة للإنخراط الفوري في العمل والمساهمة بفاعلية في دفع عجلة النمو الإقتصادي والإستقرار المالي».

من جانبه أعلن الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي «أن إطلاق برنامج شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية يأتي إنطلاقًا من إيمان وزارة التعليم العالي والبنك المركزي المصري بأهمية التعاون والتكامل لتقديم برامج دراسية حديثة تواكب إحتياجات سوق العمل، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يُعد الأول من نوعه، حيث يُطرح بالشراكة بين الوزارة والبنك المركزي، ويعتمد على مناهج علمية متخصصة في المجال المصرفي، تقدم من خلال أساليب تعليمية حديثة، إلى جانب توفير فرص تدريب عملي داخل البنوك، بما يكسب الطلاب المهارات المطلوبة لسوق العمل.

وفي السياق عينه، أوضح الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات «أن المجلس الأعلى للجامعات يُولي أهمية خاصة لضمان توافق المناهج الدراسية مع إحتياجات ومتطلّبات سوق العمل المستقبلية، بما ينسجم مع رؤية الدولة وخطتها الإستراتيجية 2030، مشيراً إلى أن المجلس الأعلى للجامعات في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 مايو/ أيار 2025، أصدر قراراً بإعتماد اللائحة الدراسية الموحدة لبرنامج جديد يمنح درجة البكالوريوس في التجارة بتخصص العلوم المصرفية، ويقدم بنظام الساعات المعتمدة، ويدرس باللغة الإنجليزية داخل كليات التجارة في الجامعات المصرية.

ويحرص برنامج شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية على مواكبة التحوُّل الرقمي من خلال دمج هذه التطورات في مناهجه الدراسية، كما يُعزّز البرنامج الممارسات المصرفية الأخلاقية والمسؤولة، ويدعم الحلول المالية المستدامة التي تخدم المجتمع، مما يُسهم في إعداد جيل من المصرفيين القادرين على صياغة مستقبل القطاع المصرفي في مصر.

QNB: القوى الإنكماشية ستظل مهيمنة على الإتجاهات المستقبلية للإقتصاد الكلي العالمي

توقع بنك قطر الوطني (QNB) أن تظل القوى الإنكماشية طويلة الأمد، لا سيما تلك الناجمة عن التقدم التكنولوجي والأتمتة ورقمنة الخدمات، مهيمنة على إتجاهات المستقبلية للإقتصاد الكلي، لكن ستتخللها بشكل متزايد فترات قصيرة من الإرتفاع الحاد في التضخم، مدفوعة بصدمات العرض المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، وتكاليف التحول الأخضر، وعدم اليقين السياسي.

وأشار البنك في تقريره إلى أن الإقتصاد العالمي لم يعد مستقراً في بيئة تضخمية أو إنكماشية بحتة، بل دخل مرحلة جديدة تتسم بالتقلبات الهيكلية، موضحاً أن التغيُّرات في أسعار السلال الرئيسية للسلع والخدمات تُعد من أكثر المؤشّرات التي تحظى بمتابعة دقيقة في مجال الإقتصاد الكلي، إلى جانب معدل النمو الإقتصادي، حيث إن هذه المؤشرات تشكل معياراً أساسيا لقياس متانة الأوضاع الإقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على القوة الشرائية، وثقة المستهلكين، وقرارات الإستثمار، وتوجهات السياسات النقدية.

وأضاف التقرير: أن مستوى معيناً من التضخُّم يُعتبر أمراً طبيعياً، بل ضرورياً لدعم النمو الإقتصادي، في حين أن معدّلات التضخُّم المفرط أو الإنكماش الحاد قد تؤدي إلى إختلالات هيكلية وتداعيات إقتصادية طويلة الأمد.

وأفاد التقرير أن معدّلات التضخُّم المعتدلة، كتلك التي سجلت خلال فترة ما يُسمّى بالإعتدال الكبير (1990-2007) في غالبية الإقتصادات المتقدمة، تعكس عادة إقتصاداً حيوياً يحقق نمواً متوازناً.. كما أنه يُجبر البنوك المركزية على الإستجابة بتشديد سياساتها النقدية بقوة، وهو ما قد يؤدي إلى حالات الركود أو الضغوط المالية.

وعلى العكس من ذلك، أوضح التقرير أن الإنكماش، أي الإنخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار أو التضخُّم الأقل بكثير من المستوى الطبيعي، يُعتبر عادة من أعراض الضعف الهيكلي الأعمق، مثل إنخفاض الطلب، أو تقليص الديون المالية، أو الركود الديموغرافي.

وأضاف التقرير: «قد يبدو إنخفاض الأسعار إيجابيا في الظاهر، ولكنه يُمكن أن يثبط الإستهلاك، ويؤخر الإستثمار، ويزيد من أعباء الديون الحقيقية، ويرمي بالإقتصادات في حلقة مفرغة من النمو المنخفض وضعف الثقة».

ولفت التقرير في هذا السياق إلى تجربة اليابان خلال تسعينيات القرن الماضي، ومطلع العقد الأول من القرن الحالي، بإعتبارها مثالاً بارزاً على الآثار السلبية طويلة الأمد التي قد يخلفها تفشي الإنكماش، مشيراً إلى أن إقتصادات كبرى أخرى واجهت تحدّيات مشابهة، وإن بدرجة أقل، عقب الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008.

وفي سياق متصل، أوضح التقرير أن المرحلة التي أعقبت جائحة

«كوفيد19-» وما رافقها من صدمات في جانب العرض، أدّت إلى تسجيل مستويات تضخم أعلى بكثير من المعدّلات المعتادة إلاّ أن ما يلفت الإنتباه، بحسب التقرير، هو غياب توافق واسع بين الخبراء حيال ما إذا كان التضخُّم أو الإنكماش سيكونان محرّكين إقتصاديين رئيسيين على المدى المتوسط أو الطويل.

وافاد التقرير أن بعض المحلّلين يسلّطون الضوء على أن أحد الأسباب الرئيسية لعودة التضخُّم إلى الواجهة كمصدر للقلق الإقتصادي يكمن في تفكك العديد من العوامل الهيكلية التي دعمت «الإعتدال الكبير».

وأشار التقرير إلى أن الإستقرار الجيوسياسي النسبي في فتح طرق التجارة وإنسياب تدفقات رؤوس الأموال، عزّز تكامل سلاسل التوريد الإنتاج في الوقت المناسب بأقل تكاليف تخزين، فيما أدّى بروز الساسة والمسؤولين الحكوميين التكنوقراط المتعقلين إلى تثبيت التوقعات الإقتصادية من خلال سياسات ذات مصداقية وشفافية.

وأكد أن العوامل المشار إليها تحوّلت من عوامل مواتية إلى رياح معاكسة، حيث أدى التشرذم الجيوسياسي، الذي إتسم بتصاعد الحمائية، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، وحرب أوكرانيا، والصراعات الإقليمية، إلى تقويض جزئي للانفتاح التجاري، وزاد من حالة عدم اليقين في شبكات الإنتاج العالمية.

وأشار التقرير إلى أن جائحة كوفيد كشفت عن هشاشة سلاسل التوريد المحسنة بشكل مفرط، مما دفع إلى التحول نحو إعادة توطين الإنتاج ووضع العديد من الخطط الإحتياطية البديلة، مما يؤدى إلى ارتفاع هيكل التكلفة.

وإلى جانب الضغوط الديموغرافية (إنخفاض عدد العاملين لإعالة المزيد من العاطلين عن العمل)، وتكاليف التحوُّل الأخضر، والمنافسة الإستراتيجية على التقنيات الحيوية، تدعم هذه التحوُّلات حجة بعض المحلّلين بأن البيئة الإقتصادية ستكون أكثر عرضة للتضخُّم في المستقبل، حيث لن يكون إستقرار الأسعار أمراً يُستهان به.

البنك العربي يفوز بجائزة «ذا بانكر» للتكنولوجيا في الشرق الأوسط لعام 2025

فاز البنك العربي بجائزة «الشرق الأوسط لجوائز ذا بانكر للتكنولوجيا 2025» التي تمنحها مجلة «ذا بانكر»، تقديرا لتميُّزه في الابتكار المالي، وتكريماً له كأحد أكثر البنوك إبتكاراً وإبداعاً وتأثيراً في مجال التكنولوجيا المالية عالمياً، ولا سيما في وضع معايير جديدة لهذا القطاع.

وبحسب بيان للبنك، جاء إختياره لهذه الجائزة بعد عملية تقييم شاملة أجرتها لجان تحكيم متخصّصة داخلية وخارجية، إستندت مجلة «ذا بانكر» خلالها إلى معايير شملت مدى التأثير على المستويين المحلي والإقليمي، ونتائج الأداء القابلة للقياس، إضافة إلى مستوى الإبداع في ابتكار الحلول لتلبية احتياجات العملاء وتطوير المنتجات.

يشار الى أن مجلة «ذا بانكر» (The Banker) المملوكة من قبل مجموعة «فاينانشال تايمز» المحدودة ومقرها لندن، كانت منحت البنك العربي لقب بنك العام في الشرق الأوسط للعام 2024. كما منحت مجلة «غلوبال فاينانس» العالميّة (Global Finance) ومقرها نيويورك، البنك العربي جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2025، إضافة إلى 24 جائزة أخرى على المستوى المحلي والإقليمي على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد والشركات في الأردن وأسواق عدة في منطقة الشرق الأوسط.

أرباح بنك الكويت الدولي تنمو 25.5 % في الربع الثاني من العام 2025

أعلن بنك الكويت الدولي إرتفاع صافي أرباحه الفصلية 25.5 % لتصل إلى 7.541 مليون دينار (24.72 مليون دولار) في الربع الثاني من العام 2025، مقارنة مع 6.009 مليون دينار قبل عام.

وأوضحت البيانات المالية التي نشرها البنك أخيراً، أن ربحه الصافي في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي (2025) بلغ 14.836 مليون دينار مقابل 12.042 مليون قبل عام، بزيادة 23.2 %.

وعزا البنك إرتفاع أرباحه في النصف الأول من العام 2025 إلى «إرتفاع إيرادات التشغيل وإنخفاض في المخصّصات المحمّلة، والذي قابله جزئياً إرتفاع المصروفات التشغيلية».

ووفق البيان، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك في ختام شهر يونيو/ تموز 2025، 20 % سنوياً عند 4.19 مليار دينار، ونمت إجمالي الإيرادات التشغيلية 10.4 % للفترة عينها عند 46.29 مليون دينار.

وكانت أرباح «الكويت الدولي» قد إرتفعت خلال الربع الأول من العام 2025 بنحو 20.9 % سنوياً ليسجل 7.30 مليون دينار.

بإرتفاع الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي

سوق الصكوك الإسلامية يتجاوز عتبة تريليون دولار

تجاوزت إصدارات الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً حاجز تريليون دولار للمرة الأولى في العام 2025، إرتفاعاً من 930 مليار دولار قبل عام، وفق شركة «المشرق كابيتال» ومقرها دبي. وجاء هذا الإرتفاع مدفوعاً بالطلب القوي على السندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من مستثمرين في الشرق الأوسط وخارجه.

وأظهرت بيانات مؤشر بلومبرغ العالمي المجمع للصكوك بالدولار، أن الإصدارات إرتفعت بنسبة 16 % في العام 2024، وزادت بنسبة إضافية بلغت 12 % منذ بداية العام الجاري (2025). وجاء هذا الزخم مدفوعاً بشكل رئيسي من الحكومات والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تواصل السعودية التوجه إلى الأسواق لتمويل عجزها المالي ومبادرات رؤية 2030 الطموحة.

وقال مانبريت سينغ جيل، الرئيس التنفيذي للإستثمار في «ستاندرد تشارترد»: «إن الطلب هو المحرّك الرئيسي، بينما يُواجه العرض صعوبة في مجاراة المستوى الهيكلي للطلب. تميل الصكوك إلى تحقيق علاوة سعرية طفيفة، خاصة عندما يقدّم المُصدرون أدوات تقليدية وأخرى متوافقة مع الشريعة في الوقت ذاته».

وتجذب الصكوك المستثمرين الذين يتبنون إستراتيجية الإحتفاظ طويل الأجل، مثل البنوك الإسلامية، ما يجعل التداول في السوق الثانوية محدوداً مقارنة بالسندات التقليدية.

ورغم زيادة المعروض، فإن الإقبال القوي على الأوراق المالية

الإسلامية عالية الجودة خصوصاً من المؤسسات الإقليمية الباحثة عن أصول متوافقة مع الشريعة أدى إلى تضييق الفوارق السعرية وتحسن العوامل الفنية للسوق. ورغم اتساع هوامش مؤشرات الصكوك قليلاً في هذا العام، لا تزال أضيق من متوسط السنوات الخمس الماضية، حين بلغ الهامش المعدل نحو 300 نقطة أساس، ما يعكس الثقة في هذه الفئة من الأصول.

وتبقى السعودية أكثر الدول نشاطاً في إصدار الصكوك هذا العام، إذ تمثل نحو 39 % من إجمالي حجم السوق في النصف الأول من العام 2025. ويعود جزء كبير من هذه الإصدارات إلى البنوك السعودية التي تدعم المشاريع الحكومية، بما في ذلك المشاريع العملاقة ضمن «رؤية 2030».

البنك الإسلامي للتنمية يبحث تعزيز التعاون مع البنوك التركية لدعم إستثمارات البنية التحتية

بحث مركز التنمية الحضرية المرنة والشاملة التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تركيا، سبل تعزيز التعاون مع البنوك التركية، وذلك خلال إجتماع جمع مدير المركز الإقليمي للمجموعة في تركيا وليد عبد الوهاب، بالمدير العام لبنك iLBANK رجب تورك، في مقر البنك في العاصمة أنقرة.

ويأتي اللقاء في أعقاب توقيع إتفاقية تمويل تاريخية بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك iLBANK بقيمة 200 مليون يورو، لدعم إستثمارات البنية التحتية البلدية المستدامة والقادرة على التكيُّف مع التغيُّر المناخي، وتحسين أنظمة النقل الحضري في مختلف أنحاء تركيا.

وتتضمن الإتفاقية تخصيص 150 مليون يورو لإعادة بناء البنية التحتية في المحافظات المتضرّرة من زلازل فبراير/ شباط 2023، و50 مليون يورو لتطوير شبكات النقل الحضري في مدن أخرى، بما يُسهم في رفع جودة الحياة وتحقيق تنمية حضرية شاملة.

وأكد الجانبان خلال الإجتماع إلتزامهما توسيع آفاق التعاون لدعم أجندة التنمية المحلية في تركيا، وأشاد وليد عبد الوهاب، بدور بنك iLBANK في حشد الموارد لمشاريع التنمية الحضرية، معرباً عن إستعداد البنك الإسلامي للتنمية لتقديم مزيد من الدعم عبر مبادرات فعّالة.

وشهدت المباحثات عرض خارطة الطريق لتنفيذ حزم التمويل الموقعة، مع التركيز على تسريع إنجاز المشاريع لتحقيق أثر مباشر على البلديات والمجتمعات المحلية.

ومن جانبه، ثمّن المدير العام لبنك iLBANK، الشراكة الممتدة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤكداً حرص البنك على تعزيز التعاون بما يتماشى مع إستراتيجيته الجديدة، والإنفتاح على التعاون مع مؤسسات مالية أخرى في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وخُتم الإجتماع بالتأكيد على الطموح المشترك لرفع كفاءة الخدمات البلدية وإستدامتها، وتعزيز المرونة الحضرية وحماية البيئة، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع بقية الدول الأعضاء.

«المركزي الأردني» يُصدر إطاراً تنظيمياً لاستخدامات الذكاء الاصطناعي للقطاع المصرفي

أعلن البنك المركزي الأردني، عن إصدار الإطار التنظيمي لإستخدامات الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي الأردني، في خطوة إستراتيجية تهدف إلى دعم الإبتكار وضمان الإستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الحديثة، بما يُعزّز مكانة المملكة كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية، ويُواكب التوجهات الوطنية في التحول الرقمي والتحديث الإقتصادي.

وأفاد البنك المركزي في بيان، إن هذا الإطار التنظيمي يأتي ضمن جهود البنك الرامية إلى تمكين التحوُّل الرقمي في القطاع المالي والمصرفي، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة وآمنة تُسهّل تبنّي وإستخدام التقنيات المالية المبتكرة. كما يُسهم الإطار في وضع أُسس تنظيمية واضحة تُساعد المؤسسات المصرفية على تبنّي حلول الذكاء الإصطناعي بفاعلية، مع مراعاة مبادئ الحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر، وحماية البيانات والخصوصية، وتوظيف التقنيات الحديثة.

وفي هذا السياق، أكّد محافظ البنك المركزي، عادل الشركس «أنّ إصدار الإطار يُعدّ خطوة هامّة في مسيرة تطوير القطاع المصرفي، ويُجسّد إلتزام البنك المركزي في تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي من خلال تمكين إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي بشكل آمن، ومسؤول، ومدروس، كما يُعدّ من أهم ممكنات التحوُّل الرقمي، ومحركاً فاعلاً للتنمية الإقتصادية».

«هيوماين»: «علّام» أول نموذج أساسي للذكاء الإصطناعي يتم تطويره من الصفر في السعودية ويُركز على اللغة العربية ولهجاتها

طارق أمين

في خطوة طموحة تعكس التحوُّل الرقمي المتسارع في السعودية، تستعد شركة «هيوماين» لإطلاق «علّام»، وهو نموذج أساسي للذكاء الإصطناعي جرى تطويره وتدريبه بالكامل في المملكة. لا يمثل «علّام» مجرّد إضافة إلى عالم النماذج اللغوية الضخمة، بل هو إعلان واضح من العالم العربي على قدرته على الإبتكار والتطوير في هذا المجال الحيوي.

وكشف الرئيس التنفيذي لشركة «هيوماين»، طارق أمين، أن نهاية أغسطس (آب) 2025 ستشهد إطلاق «علّام»، وهو نموذج أساسي (Foundation Model) فريد من نوعه، والذي طُوّر بالكامل في السعودية. ويُركز النموذج بشكل أساسي على اللغة العربية بجميع لهجاتها، كما أنه مزود بحواجز أمان ثقافية وسياسية مصممة خصيصاً للمنطقة.

وأكد أمين أن «علّام» ليس مجرد نموذج لغوي ضخم آخر، بل هو إعلان واضح بأن العالم العربي يمتلك القدرة على ابتكار وتدريب وتشغيل ذكاء اصطناعي بمستوى عالمي، وبمعاييره الخاصة.

ويقف خلف تطوير «علّام» فريق مكوّن من 40 باحثاً يحملون درجة الدكتوراه، جميعهم يعملون داخل المملكة. وقد أنجز الفريق عمله في سرية تامة لإبتكار ما يصفه أمين بأنه «أفضل نموذج عربي يلبي احتياجاتنا الفعلية». وقد تم تدريب النموذج على مجموعات بيانات خاصة، تؤكد الشركة أنها «لن تُتاح مطلقاً على الإنترنت العام»، وهو ما يمنحه عمقاً في المعرفة المحلية ودقّة في الفهم تتفوق على النماذج العالمية.

سيُطرح «علّام» للمرة الأولى أمام الجمهور عبر تطبيق «هيوماين شات»، وهو تطبيق مجاني يُشبَّه بـ «شات جي بي تي» باللغة العربية، لكن مع إختلافات جوهرية. فبالإضافة إلى إجادته اللغة العربية الفصحى، يتقن النموذج التفاعل مع اللهجات المحلية مثل السعودية والمصرية والأردنية واللبنانية وغيرها. وقد خضع لإختبارات في تطبيقات حساسة، منها «صوتك»، وهي أداة مخصصة لتفريغ محاضر الجلسات القضائية في السعودية. ويقول أمين: «(تشات جي بي تي) لن يمتلك أبداً مجموعات البيانات التي نمتلكها. أريد للعالم العربي أن يطرح السؤال: لماذا لا ننشئ إتحاداً لتطوير نموذج ذكاء إصطناعي يعكس ثقافتنا وقيمنا؟»

(المصدر: جريدة «الشرق الأوسط»)

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

BEST BANK AWARD 2025

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية